# العمل
AL AMAL

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٣
أغسطس ٢٠٠٣ - الثمن جنيه

## ٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

## تفاصيل الاتفاق الجماعى بشأن العلاوة الخاصة للقطاع الخاص



## وقفة تأمل فى العيد الـ ٥١ لثورة يوليو

## مطلوب توافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل الجديد

قرارات هامة لوزير التنمية الإدارية:

- ترقية أكثر من ٨٠٠ ألف من العاملين بالدولة
- تعيين العاملين المؤقتين على وظائف دائمة

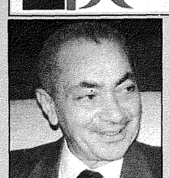
## قناة البحر الميت.. هل يمكن أن تكون بديلا لقناة السويس أو منافسا لها؟

مع العدد . كتاب العمل
ضمانات وقواعد وإجراءات التأديب فى قانون العمل الجديد

Heckett MultiServ Bahna SAE

# شركة هيكت مالتى سيرف بهنا

## شركة مساهمة مصرية


اللواء عبدالسلام المحجوب


الرئيس محمد حسنى مبارك

تتقدم بخالص التهنئة الي السيد اللواء

**عبد السلام المحجوب**

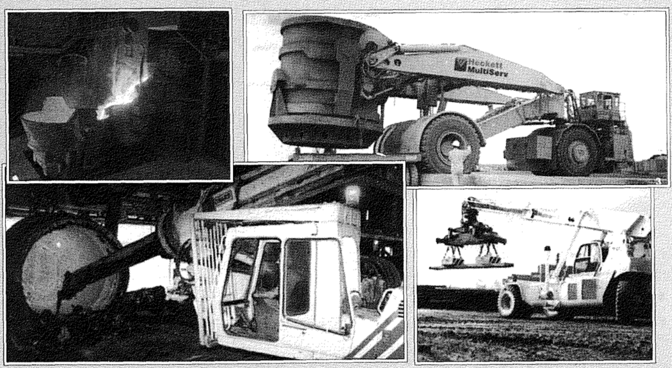
محافظ الأسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

# العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

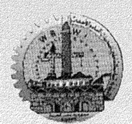



إن مجموعة شركات هيكيت بهنا لخدمات صناعة الحديد والصلب من شركات الاستثمار الرائدة بجمهورية مصر العربية، تأسست شركة هيكيت مالتي سيرف بهنا وشركة هيكيت بهنا للعلميات الصناعية للقيام بالعمليات الصناعية المطلوبة لمصانع الصلب مثل استخلاص الصلب من الخبث ومعالجة ونقل الخبث الساخن من الأفران واستقبال وتصنيف وتزويد الأفران بالخردة وتقوم الشركة حاليا بتقديم خدماتها لمصانع العز بمدينة السادات ومصانع عز الدخيلة بالإسكندرية.

العجمى أبو يوسف ك ١٨ - آخر مساكن الحديد والصلب شمال عمارات الكوثر - ت: ٤٣٦٨٥٠٥ - فاكس: ٤٣٦٨٥٠٦

الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب - الإسكندرية تليفون: ٤٣٦٨٥٠٥(٠٣)

مصانع العز لصناعات الصلب - مدينة السادات تليفون: ٦٠٣٠٧٠(٠٤٨)



# النقابة العامة للعاملين
# بصناعات البناء والأخشاب
# وصنع مواد البناء ولجانها النقابية

## تشارك عمال وشعب مصر العظيم بالاحتفال
# بثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجلس الإدارة وقيادات العمل النقابى باللجان النقابية والذين يمثلون نصف مليون عامل وعاملة فى صناعات التشييد والتعمير والإسكان وصناعات الأخشاب وصناعات الأسمنت والحراريات والسيراميك والخزف والصينى والطوب الرملى والطفلى ومواد البناء وهيئة وشركات الطرق والكبارى وكل عمالنا الحرفيون والمهنيون من طوائف المعمار من العمالة الغير منتظمة فى كل بقعة من بقاع أرض الوطن بمصر المحروسة ..




للسيـــد الرئيـــس

# محمد حسنى مبارك

وتحية إعزاز وتقدير للوزير النقابى

## أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

وللسيـــد الزميـــل

## السيد محمد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

وللسادة الزملاء رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة الشقيقة

وكل عام ومصر وكل المصريين بخير

**سيد طه حسن**
رئيس مجلس إدارة النقابة العامة
وعضو مجلس الشوري

# العمل

**مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية**

رئيس مجلس الإدارة
**أحمد العماوى**

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
**السيد الطاهرى**

سكرتير التحرير
**فيكتور سلامة**

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
**عبد القادر حميدة**





•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣ - ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١

تصدر عن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١


## فى هذا العـــــدد :



• منذ أن تولى الرئيس مبارك ، مسئولية البلاد ، وسيادته حريص كل الحرص ، على التمسك بالبعد الاجتماعى ، واضعا نصب عينيه ، توفير الرعاية والحماية للفئات الكادحة محدودة الدخل.. ومع كل المتغيرات الخطيرة التى طرأت على المستوى الدولى – وبخاصة على الساحة الاقتصادية ، بظهور العولمة ، ومنظمة التجارة العالمية ، والاتجاه بالتالى نحو اقتصاد السوق والخصخصة – فإن الرئيس مبارك يزداد تمسكا بهذا البعد الاجتماعى ، الذى أصبح يشكل السواد الأعظم من فئات الشعب الكادح ، هذه الفئات التى تعانى حاليا ، من سعار الغلاء الفاحش.. ولأنه من بين المبادرات الهامة ، التى قام بها الرئيس مبارك ، عند توليه المسئولية .. دعوته إلى عقد مؤتمر اقتصادى قومى شاركت فيه كل القوى الوطنية ، للبحث فى سياستنا الاقتصادية ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن توصيات غاية فى الأهمية و "مجلة العمل" بدورها تناشد الرئيس مبارك ، إلى أن يدعو لمؤتمر اقتصادى قومى جديد ، يبحث فى أسباب هذا الغلاء ، ويأخذ بيد الشعب المصرى إلى شواطئ التوازن الاجتماعى ، والاستقرار خاصة بعد أن تلاشت القيمة الشرائية للجنيه المصرى بعد تعويمه أمام سيادة الدولار

(ص٨ –ص٩)



• مع قرار تعويم الجنيه المصرى فى الثامن والعشرين من شهر يناير الماضى– قفز سعر الدولار من ٣٤٠ قرشا ، قفزات متتالية وصلت إلى ستة جنيهات وتبعا لهذا انخفضت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار بما نسبته ٦٠٪ تقريبا وشهدت الأسعار ارتفاعا عشوائيا ، نتيجة اتجاه بعض التجار إلى المغالاة ، بحجة زيادة سعر الدولار ، الأمر الذى جعل البعض يحسب قيمة ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٢٠٪ وفى مقابل هذا ، ارتفعت العلاوة الاجتماعية بنسبة ٧٠٪ وهى نسبة أقرب إلى الحقيقة ، إذا ما حسبنا القيمة الحقيقية للجنيه ، وارتفاع الأسعار معا ، وهذا يعنى أن هناك فجوة بين الأسعار والأجور ، وصلت إلى ١٣٠ ٪.. و يصبح السؤال المطروح ، مع بداية تطبيق الموازنة الجديدة هل تكفى العلاوات لإصلاح الأجور ومواجهة زيادة الأسعار ؟. الإجابة تطالعها داخل العدد ..

(ص١٤– ص١٥)



• من المعروف ، أن معظم أسس وقواعد قانون العمل ، تسرى على قوانين التأمينات الاجتماعية ، فالعلاقة وثيقة بين تشريعى العمل ، والتأمينات الاجتماعية .. أى بين وزارتى التأمينات الاجتماعية ، والقوى العاملة والهجرة .. فماذا عن جوهر العلاقة الراهنة ، بين وزارة التأمينات ، ووزارة القوى العاملة والهجرة ، سؤال يقف فى المنتصف بين سؤالين آخرين : هل تستقل وزارة التأمينات ؟. أو .. هل تندمج فى وزارة القوى العاملة والهجرة ؟.. ومع ذلك .. فإن عنوان الموضوع داخل العدد ، يشير إلى ضرورة تنسيق العمل بين الوزارتين

(ص٢٨ – ص٣٠)

## عــزيزى القــــارىء :

فى إطار احتفالات مصر بالعيد الحادى والخمسين لثورة يوليو المجيدة ، أعلن الرئيس مبارك أن مصر قامت بمبادرة للنهوض بالجامعة العربية وتعديل ميثاقها بما يكفل لها أن تكون فاعلة بالفعل فى إطار العمل على المستوى العربى ، ورغم أن الرئيس مبارك لم يعلن عن تفاصيل هذه المبادرة ، إلا أنه أشار أن هذه المبادرة بما تتضمنه من اقتراحات تستهدف أن تساير الجامعة التطورات والمتغيرات التى حدثت منذ توقيع ميثاقها وقيامها فى عام ١٩٤٥ ، أى منذ مايقرب من ستين عاما علماً بأن مجموع الدول العربية التى وقعت على الميثاق فى ذلك الوقت لم يتعد سبع دول وصلت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة .. ومعنى أن يتم تعديل ميثاق الجامعة أن العمل العربى –من خلال الجامعة العربية– سيدخل منعطفا إيجابيا جديداً أرجو أن تكون فى مستوى الاتحاد الأوروبى الذى –للأسف– يجمع بين دول متعددة اللغات والأجناس لكن تجمعها المصلحة الاقتصادية والسياسية ، وأصبحت بالتالى قوة لها وزنها خاصة بعد قرار الاتحاد بضم عشر دول أوروبية جديدة ليصبح عدد الدول أعضاء الاتحاد الأوروبى خمسة وعشرين دولة ، أى مايقرب من عدد الدول العربية أعضاء الجامعة ، والمعروف أن الاتحاد الأوروبى تتبعه أجهزة كثيرة فى مقدمتها البرلمان الأوروبى ، لذلك نرجو أن يترتب على تطوير الجامعة العربية قيام برلمان عربى يماثل البرلمان الأوروبى.

أما من الناحية الاقتصادية فطالما نادى الرئيس مبارك بضرورة قيام السوق العربية المشتركة ، والتى بقيامها يكون هناك تكتل اقتصادى عربى لايقل فى قوته عن الكيان الاقتصادى للاتحاد الأوروبى ، لكن للأسف ، لم نتقدم خطوات بالقدر الكافى كعرب لتحقيق هذا الهدف ، وإن كان انطلاق خط الغاز الطبيعى بين مصر والأردن والذى افتتحه الرئيس مبارك والملك عبد الله الثانى منذ أيام كبداية لمراحل تالية يمتد فيها هذا الخط إلى كل من سوريا ولبنان ثم قبرص وتركيا ، يمثل مبادرة مشجعة نحو قيام هذه السوق.

من ناحية أخرى ، فإن ثورة يوليو وجمال عبد الناصر على وجه الخصوص كان يدرك بوعيه ومبكرا بأهمية دور القومية العربية وبحتمية قيام الوحدة العربية ، وفى ظل المد القومى فى الخمسينيات والستينيات استطاعت القومية العربية أن تسقط حلف بغداد الاستعمارى ، وأن تقضى على الفكرة الاستعمارية للرئيس الأمريكى الأسبق ايزنهاور الذى حاول –كما قال وقتها– سد الفراغ فى الشرق الأوسط الناجم عن خروج المحتلين البريطانيين والفرنسيين من الوطن العربى ، بل واستطاع المد القومى فى تلك الفترة أن يحقق ولأول مرة فى تاريخ العرب الحديث ، الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا ، والتى استمرت قرابة الأربع سنوات لكن تكتل الخونة وأعداء الأمة العربية ومن ورائهم القوى الاستعمارية والصهيونية أنهى دولة الوحدة ، لكنها على أية حال ستظل نبراسا للقوميين العرب.

ولقد أثبتت الأحداث التى تعيشها الأمة العربية حاليا سواء فى العراق الذى يرزح وبلا رحمة تحت نير الاحتلال الأنجلو أمريكى بكل بشاعته وإجرامه ، وكذلك المعاناة اليومية للشعب الفلسطينى البطل الصامد ، والمناورات والمؤامرات التى تستهدف القضاء عليه ، تحت عديد من المسميات والاتفاقيات، وكذلك مايحدث حاليا فى السودان وإصرار القوى الاستعمارية على فصل جنوب السودان عن شماله ، وكذلك المؤامرات التى تتعرض لها معظم الدول العربية الأخرى . .كلها من صنع الاستعمار والصهيونية ، وأقول لقد أثبتت هذه الأحداث أنه لولا استغلال هذه القوى للتمزق العربى ماحدث ماحدث ، وأن الحل بأيدينا نحن وهو أن نعيد وحدة العمل العربى ، وأن نعود للتمسك بالقومية العربية والحرص على قيام اتحاد الدول العربية فى أقرب وقت ممكن أسوة بما هو متبع فى الاتحاد الأوروبى. . والله من وراء القصد.

س . ط

كلمة التحرير



بقلم السيد الطاهرى

# وقفة تأمل فى العيد الـ ٥١ لثورة يوليو !!

ومرت الأيام .. وإذ بنا نحتفل هذه الأيام بالعيد الحادى والخمسين لثورة يوليو المجيدة ، هذه الثورة البيضاء التى وصفها الرئيس مبارك فى كلمته للأمة منذ أيام بأنها قامت تعبيرا صادقا عن جماهير الشعب المصرى ، وتجسيدا للمشاعر الجياشة للأمة العربية ، وظلت حريصة على المبادئ السامية التى التزمت بها والأهداف الأساسية التى قامت لتحقيقها ، فكان طبيعيا أن تتحد إرادة الشعب مع الطاقة الكامنة فى القيادة الثورية التى حمل لواءها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وأن يتمكن الشعب وقيادته من تحقيق أهداف كبرى لايمكن أن تمحوها الأيام أو يتنكر لها الزمن مهما حاول المشككون والمغرضون !!.

وتحدث الرئيس فى خطابه عن الدور الكبير الذى قام به الرئيس الراحل أنور السادات فى معركتى الحرب والسلام ، ثم قال سيادته إن المسيرة الثورية المستنيرة واصلت انطلاقها فى مطلع الثمانينيات بوتيرة تدرك المتغيرات الجديدة والتحديات المتلاحقة ، واتخذت مسار الإصلاح والتجديد لكل قوى الشعب والوطن ، واعتمدت أسلوب التخطيط العلمى المستمر فى كل نواحى الحياة فى ربوع مصر الطيبة وفتحت المجال لكل مصرى قادر على العطاء ، وقال الرئيس إن الثورة لم تبق أسيرة لقوالب جامدة أو فكر متحجر وتمسكت برعاية الشعب ومصالح الوطن العليا .

ونحن جميعا مع الرئيس مبارك فى كل ماقاله عن ثورة يوليو المجيدة ، ومع التزام قياداتنا بدءا من عبد الناصر والسادات ومبارك بالمبادئ الستة الأساسية للثورة التى أعلنتها فجر انطلاقها فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، ومع ماقاله الرئيس من أن الثورة لم تظل أسيرة لقوالب جامدة أو فكر متحجر وأنها تمسكت برعاية الشعب ومصالح الوطن العليا ، وأنها - أى الثورة- سايرت المتغيرات التى تجرى من حولها دون المساس بالثوابت الأساسية التى قامت عليها الثورة.

وللحقيقة فإن الرئيس مبارك اتخذ مبادرة هامة عند توليه المسئولية لايمكن إنكارها وهى دعوته لعقد مؤتمر اقتصادى قومى شاركت فيه كل القوى الوطنية المتخصصة بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية ، وخرج هذا المؤتمر بتوجيهات مهمة فى ذلك الوقت ، لكن هذا المؤتمر للأسف لم يتكرر رغم الحاجة الماسة لعقده دوريا على المستوى القومى ، فهذا المؤتمر مضى عليه أكثر من عشرين عاما إذ عقد على ما أذكر خلال عام ١٩٨١ أو ١٩٨٢ ، وبالتالى فنحن فى حاجة لعقد مثل هذا المؤتمر دوريا ولو كل خمس سنوات ، أو حتى عشر سنوات لدعم وتصحيح المسيرة الاقتصادية أولا بأول ، ولايمكن لحزب واحد مهما كان حجم عضويته أن ينفرد بعقد مثل هذا المؤتمر ، خاصة وأن السنوات التى تلت عام ١٩٩٠ شهدت متغيرات خطيرة على المستوى العالمى خاصة على الساحة الاقتصادية بظهور العولمة ومنظمة التجارة العالمية والاتجاه بالتالى نحو اقتصاد السوق والخصخصة ، ولم يكن فى تصور معظم الاقتصاديين المصريين أن تعيش مصر بمعزل عن هذه المتغيرات بأى حال من الأحوال ، لكن من المهم أن نعد أنفسنا لمواكبة هذه المتغيرات دون أن نضحى بمبادئنا ، وهذا بالفعل ما حرص عليه الرئيس مبارك عند بداية التحول الاقتصادى ، إذ أصر على التمسك بالبعد الاجتماعى فى إطار عملية تصحيح المسار الاقتصادى بحيث لايضار عامل مهما كانت الظروف .

لكن الذى حدث -هو أمر كان لابد وأن يكون متوقعا فى إطار الأخذ بالاقتصاد الحر - أن الأخذ بنظام الخصخصة والتوسع فيها ترتب عليه تقليص دور القطاع العام ، رغم أن الدستور ينص على أنه عصب الاقتصاد الوطنى ، وماصاحب ذلك من ظهور مايسمى بالمعاش المبكر الاختيارى وتداعياته ، وتحول فى بعض الجهات إلى معاش مبكر إجبارى ، ولم تكن الدولة - للأسف- وهى تضع هذا النظام تدرك أبعاد هذه التداعيات، سواء كان اختياريا أم إجباريا ، فالذى حدث -رغم المبالغ المعقولة - التى صرفت لأصحاب هذا المعاش أن بددت الغالبية منهم المبالغ التى حصلوا عليها كتعويض فى أوجه إنفاق يمكن وصفها بالسفيهة ، الأخطر من ذلك أن هذه العمالة التى خرجت على المعاش المبكر ، نافست للأسف أجيال الشباب التى خرجت تبحث عن فرصة عمل فى أسواق العمل ، فكان بعض أصحاب الأعمال يفضلون الاستعانة بهذه النوعية من العمالة ، لأنها أقل أجرا . بجانب أنه لايتم التأمين عليها ، كما أنه يمكن الاستغناء عنها فى أى وقت ، دون أى التزام ، بعكس العمالة الأساسية التى تخرجت حديثا أو منذ سنوات وتريد الحصول على عمل مناسب وأجر معقول وتأمين مستقبلها من خلال التأمين

عليها ، ومن هنا حدثت وتحدث سلبيات عديدة ، لاشك أن صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ سوف يحل جانبا كبيرا من هذه المشاكل . . لكن بالطبع ليست كل المشاكل.

وهناك نقطة أخرى ، وكما أعلنها الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة أنه حريص على توفير الرعاية والحماية للفئات الكادحة محدودة الدخل التى تعطى وتضحى دون قيد أو تردد ، والتى تستحق منا جميعا -كما يقول الرئيس مبارك- كل رعاية وحماية ، هذه الفئات تعانى حاليا معاناة شديدة بسبب الغلاء الفاحش والذى أصبح حديث كل الصحف قومية وحزبية دون استثناء ، كما أصبح الشغل الشاغل لكل أسرة ، إذ إن عملية تدبير احتياجاتها الأساسية فى ظل هذه الأسعار المتصاعدة والتى لم يعد لها حدود ، عملية صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة .. صحيح أن الدولة تبذل الكثير وتعمل على رفع المرتبات والأجور ليس على مستوى العاملين بالحكومة أو القطاع العام فحسب ، وإنما أيضا على مستوى العاملين بالقطاع الخاص ، وقد حضرت منذ أيام اجتماعا مشتركا لتقرير علاوة خاصة جديدة للعاملين بالقطاع الخاص بحضور السيدين وزير القوى العاملة والهجرة ووزير التخطيط ورئيس المجلس الأعلى للأجور فى نفس الوقت ، وكانت المناقشات تدور حول تقرير الحدين الأدنى والأقصى لهذه العلاوة الخاصة ، واتفق المشاركون وهم يمثلون أصحاب الأعمال والعمال وبحضور الحكومة على أن يكون الحد الأدنى عشرة جنيهات والحد الأقصى خمسة وعشرين جنيها ، وفجأة تحدث أحد رجال الأعمال مقترحا رفع قيمة العلاوة نظرا للارتفاع المتواصل للأسعار ، ومع أن الدولة ممثلة فى السيدين وزيرى القوى العاملة والهجرة والتخطيط ربما كانا أميل للأخذ بهذا الاقتراح إلا أن باقى ممثلى أصحاب الأعمال المشاركين اعترضوا لمبررات عديدة مقنعة . . وفى مقدمتها انعكاس أى زيادة على تكلفة المنتج ، أى أن من رجال الأعمال من يشعرون بمدى معاناة الفئات الكادحة محدودة الدخل.

الشىء الذى يدعو للدهشة أنه فى أتون هذه الأسعار . وفى ظل حرص الحكومة المعلن على تحقيق التوازن -قدر المستطاع- بين الأسعار والأجور ، والذى ينتظر أن يقوم به المجلس الأعلى للأجور طبقا لما نص عليه قانون العمل الجديد (١٢ لسنة ٢٠٠٣) فإن معظم أجهزة الخدمات ترفع أسعار خدماتها بشكل استفزازى ، وعلى سبيل المثال فإن مجلة العمل تشغل شقتين فى أحد المبانى القديمة بوسط القاهرة ، وتدفع لعامل الزبالة خمسة جنيهات شهريا ، وفجأة تأتى فاتورة الكهرباء مضافا إليها ١٥٠ جنيها مائة وخمسون جنيها رسوم نظافة وكأن الشقتين تحولتا إلى مؤسسة صحفية ضخمة تتخلف عنها أطنان من النفايات يوميا .. هل هذا معقول؟؟ وأى معيار هذا الذى يربط بين استهلاك الكهرباء ورسوم النظافة ، خاصة بعد تغير الجو وقيام الكثيرين من الطبقة المتوسطة بتركيب أجهزة تكييف لمواجهة الموجات المتتالية لحرارة صيف لم نشهدها من قبل .

ومايقال عن رسم النظافة ، يقال عن ارتفاع أسعار الدواء ، وعن رسوم الرخص ، وعن مختلف الخدمات الأخرى من مياه وتليفون وكهرباء وحتى مصاريف المدارس . . إلخ وهذا يعنى أن الحكومة تعطى علاوة عشرة جنيهات أو عشرين جنيها باليمين لتسترد أضعافها بالشمال ، وهو أمر أصبح ينوء به كاهل المواطنين .

لذلك فإننى أناشد الرئيس مبارك الذى لاشك تصل إليه الحقائق أولا بأول وبوسائل عديدة حول أوضاع الناس ،(بالطبع بعيدا عن تقارير الوزارة وتصريحات السيد وزير التموين) أقول إننى أناشد الرئيس أن يتخذ مبادرة أخرى ويدعو لعقد مؤتمر اقتصادى قومى جديد لنراجع سياساتنا الاقتصادية ، وأسباب هذا الغلاء ، الذى استشرى بشكل واضح خاصة بعد قرار تعويم الجنيه ، فالكل يربط أى زيادة فى الأسعار حتى فى الخدمات بارتفاع سعر الدولار ، حتى بائعو الخضر التى لا علاقة مباشرة بينها وبين الدولار ، كذلك فإن هناك تصريحات وردية للمسئولين عن الزراعة لكنها شديدة السواد على أرض الواقع ، فأسعار الأسمدة الكيماوية تضاعفت بشكل يحول دون قيام أى فلاح أو مستثمر صغير بشراء احتياجاته من الأسمدة ، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر شيكارة النترات الواحدة من ٢٣ جنيها إلى ٤٥ جنيها مؤخرا ، وهذا بالطبع سوف يؤثر على إنتاجنا الزراعى الذى يمثل بالنسبة لنا وفى ظل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية عنصرا أساسيا من عناصر هذه الاتفاقية ، ومايقال عن النترات يقال عن اليوريا والبوتاسيوم والتى وصلت شيكارته إلى ٧٥ جنيها خمسة وسبعين جنيها . .فهل هذا معقول؟؟ أرجو أن يوفدالرئيس شخصا غير معروف لشراء أى من هذه الأصناف ليتأكد سيادته من سلامة هذه الحقائق .. وبهذه المناسبة فلعل أكبر همنا وشغلنا الشاغل فى مجلة العمل هذه الأيام هو ارتفاع أسعار الورق ومستلزمات الطباعة بحوالى ٢٠ ٪ ونحن ندرس الآن كيفية مواجهة هذا الموقف الصعب جدا وكيف يمكن تغطية تكاليف الإصدار؟؟

وأعود وأكرر أن الثورة بالنسبة لأبناء الطبقات الكادحة والذين ظلوا وسيظلون -كما قال الرئيس- متمسكين بها وأوفياء لها تعنى بالنسبة لهم توفير الحياة الكريمة من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم مجانى وفرصة عمل ، وذلك فى إطار من العزة والكرامة والانتماء الأصيل لمصرنا الحبيبة.

وفى إطار وقفة التأمل هذه عن استمرارية الثورة ، فإننى سعيد جدا بما طرحه الرئيس مبارك فى حديثه لطلاب الجامعات المصرية فى السادس والعشرين من يوليو المنصرم ، وخاصة مايتعلق بدور مصر العربى وتصور مصر لكيفية النهوض بجامعة الدول العربية ، من خلال اقتراحات مصرية بناءة لتطوير ميثاق الجامعة العربية ، وبالتالى أسلوب عملها ، وهذه المقترحات المصرية - كما أعلن الرئيس - تم إرسالها لكل الملوك والرؤساء والأمراء العرب ولأمين عام الجامعة العربية لدراستها ، ثم عرضها على اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب ، مع الترحيب بأية مقترحات عربية أخرى ، وبعد ذلك يتم عرض التعديلات التى يتفق عليها وزراء الخارجية العرب على مجلس الجامعة على مستوى القمة أى الملوك والرؤساء العرب لإقرارها.

وبهذه المناسبة فإننى أحيى هذه المبادرة المصرية التى جاءت فى وقتها ، لأن مصر هى قلب الأمة النابض ، وأن مصر القوية هى صمام أمان للأمة العربية ، وعندما يستعيد العرب وعيهم الذى فقدوه قبل وأثناء غزو العراق . . أى فى الفترة الماضية ، والذى انعكس على سلبيتهم فى مواقف قومية عديدة مما أطمع فيهم قوى الشر فى العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا الذيل الأمريكى واللتان خرجتا على العالم من ناحية وكذب قادتهما على شعوبهما من ناحية أخرى لكى تحتلا العراق بأية وسيلة ، وانكشف المستور ، بل أكثر من ذلك خدعا قوى المعارضة العراقية الخائنة التى ارتمت فى أحضان أمريكا وباعت نفسها ووطنها ، واليوم تدفع أمريكا وبريطانيا الثمن غاليا ، ولن تخرجا من المستنقع العراقى بسهولة ، ونفس الأمر بالنسبة لإسرائيل ومسرحية خارطة الطريق التى ربما لن تحقق شيئا أكثر من كسب إسرائيل المزيد من الوقت للقيام باجتياح شامل للأراضى الفلسطينية . .والله معنا.

## بانوراما العمل

# العماوى فى مؤتمر صحفى:

# ٤٠٦ ملايين دولار مستحقات متأخرة لـ٦٣٧ ألف حوالة صف

# الحكومة حريصة على حقوق المواطنين ونتابع مع الجهات الدولي

**كتب - مجيب رشدى:**

فى مؤتمر صحفى عقد مؤخرا بوزارة القوى العاملة والهجرة .. أوضح السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن هناك خلطا عند البعض فيما يخص استحقاقات العاملين المصريين فى العراق قبل حرب الخليج عام ١٩٩٠ والتى يطلق عليها الحوالات الصفراء وبين تعويضات حرب الخليج ، والتى تضمنت الاستمارات أ ، ب ، ج ، د والتى أعقبت حرب الخليج الثانية .

أكد الوزير أن وزارة القوى العاملة لم تحصل على أية مبالغ ضمن التعويضات تخص الحوالات الصفراء وأنها لم تتحفظ عليها وإنها غير مسئولة عن هذا الموضوع كما أشيع مؤخرا أو كما يتصور البعض.

وأكد وزير القوى العاملة أن الحكومة حريصة على حقوق المواطنين وخصوصا أبناءها المصريين العاملين بالخارج وذلك بواسطة أجهزتها الممثلة فى وزارات الخارجية أو القوى العاملة أو أية وزارة أخرى مسئولة عن حقوق الناس.

والقصة كما أوضحها السيد أحمد العماوى والخاصة بموضوع الحوالات الصفراء بدأت قبل حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩٠ وهى عبارة عن حصيلة عمل العاملين المصريين بالعراق وتم تحويلها عن طريق البنك المركزى العراقى إلى البنك المركزى المصرى لتوزيعها على البنوك المصرية المختصة لصرف المبالغ لمستحقيها .

ومن هذه البنوك : بنك الرافدين ، وبنك الرشيد وبنك الإسكندرية وغيرها ، إلا أن هذه المبالغ لم تكن تحول من العراق بانتظام من جانب الجهاز المصرفى العراقى فكانت النتيجة تراكم الديون على الجهاز .

٤٠٪ من المبالغ فقط كانت تحول والباقى يتراكم . . وفى وقت ما حاولت الحكومة المصرية الاتفاق على زيادة المبالغ المرسلة إلى مصر وذلك على أن يتم تحويل ٥٠ مليون دولار شهريا ، وبعد الاتفاق لم يستمر هذا الوضع إلا مرتين أو ثلاثة إلى أن قامت الحرب فى عام ١٩٩٠ فتزايدت تراكمات الديون لهؤلاء العاملين لدى الجهاز المصرفى العراقى ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتجميد أرصدة العراق على كافة مستوى بنوك العالم فتجمدت الحركة المالية العراقية وتراكمت الديون بتوقف الصرف.

وهنا نوضح أن الموضوع خارج عن إرادة الحكومة المصرية . وهو مستمر منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن

# ٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهرالعدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ,بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

# سوزان مبارك والعماوى وراشد يشهدون الاحتف

**كتبت - أمل البرنس:**

تحت رعاية وبحضور السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومى للمرأة احتفلت مصر بيوم المرأة العاملة المصرية والذى أقيم لأول مرة فى مبادرة مشتركة بين المجلس القومى للمرأة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر سكرتارية المرأة العاملة وحضره عدد من عاملات مصر فى كافة المحافظات وأقيم الاحتفال بمدينة المحلة الكبرى .

أكدت السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية فى كلمتها أمام الاحتفال بيوم المرأة العاملة على أن أوضاع المرأة المصرية فى العقود الأخيرة الماضية شهدت تقدما ملموسا فى كافة مجالات التنمية وإنها تتمتع بحقوقها الدستورية والقانونية التى تكفل لها المشاركة الكاملة فى جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

كما أكدت على أن الاحتفال بيوم المرأة العاملة ليس هدفا فى حد ذاته بل إنه بداية لبرنامج عمل بين المجلس القومى للمرأة واتحاد نقابات عمال مصر لتفعيل دور المرأة العاملة فى مجتمع عملها والنهوض بقدراتها وصقل مهاراتها وذلك بدعم مشاركتها وحثها على الانخراط فى برامج التدريب المختلفة ، والسعى لتنمية وتطوير هذه البرامج لتتوافق والتقدم التكنولوجى المذهل فى عالم الصناعة والاتصالات والمعلومات .

وأضافت سوزان مبارك أن حقوق المرأة الدستورية والقانونية تلزم الدولة بحماية الأمومة والطفولة وتيسر للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها الأسرية وتعتبر هذه الحقوق هى أهم المقومات التى دفعت المرأة إلى سوق العمل بخطوات سريعة وأشارت إلى أن إنشاء المجلس القومى للمرأة جاء تتويجا لهذه المسيرة الحافلة بالكفاح للمرأة المصرية وتعبيرا صادقا عن إصرار السيد الرئيس على أن تحقيق النهضة لا يمكن أن يحدث عن طريق نصف المجتمع وتهميش النص الآخر .. أى لابد أن يقوم على مشاركة بين الرجل والمرأة .

كما أكد السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى كلمته أمام الاحتفال، على أن الوزارة وهى شريك أساسى فى التنمية وتسعى إلى اتخاذ خطوات جادة تهدف إلى ادماج المرأة فى سوق العمل ورفع قدراتها المهنية وتقديم الحماية والرعاية اللازمة لها

## ـــراء للمصريين العاملين بالعراق
## ـــة المعنيـة لتثبيت حقوقهم

وأثير أكثر من مرة من خلال جلسات مجلس الشعب .. هذا وقد بلغ إجمالى المبالغ المستحقة الخاصة بالعاملين المصريين بالعراق ٤٠٦ ملايين دولار مستحقة للأفراد (الحوالات الصفراء) لـ ٦٣٧ ألف حالة وأغلبها عمالة بسيطة وأجورها ضعيفة ، وما أريد تأكيده هنا أيضا أننا كوزارة قوى عاملة نتابع ونحافظ للناس على حقوقها ولسنا جهة تحصيلية للأموال والمستحقات

ومن جانبه أكد السيد عبدالعزيز مصطفى رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب : على أن هذا الموضوع كان شاغلنا الشاغل خلال الفترة السابقة ومن خلال مناقشاتنا مع وزارتى القوى العاملة والخارجية والبنك المركزى نستوضح فيما يخص هذه الحوالات الصفراء بأنها لم تكن تصرف بشكل منتظم وإنما فى نطاق ضيق ومحدود وتلك المبالغ كانت عن الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠/٧/٢ وجاءت الحرب فتجمدت الأرصدة وتراكمت الديون إلا أنه فى الفترة من ١٩٩٠/٧/٢ وحتى ابريل ١٩٩١ تم تحويل ٨٧ مليون دولار نجحت الحكومة فى الحصول عليها لمستحقيها من خلال محامى استأجرته ودفعت له مبالغ طائلة ويستثنى من الـ ٨٧ مليون دولار مبلغ ٦ ملايين لم يستدل على أصحابها .

والخلاصة أنه خلال الفترة القادمة لن تأتى أية مبالغ من العراق سدادا لتلك الحوالات الصفراء لحين حدوث انفراجة وبالتالى لن نستطيع خلال الفترة القادمة تحويل مبالغ لسداد مستحقات العمالة المصرية بالعراق إلا أن وزارتى القوى العاملة والخارجية تتابعان الأمر لتثبيت حقوق العاملين المصريين هناك .



أحمد العماوى

## ـــال بيوم المرأة العـــاملة فى المحـــلة الكبـــرى

عن طريق مراقبة تطبيق تشريعات العمل المنظمة لعمل المرأة مع توفير المناخ الملائم لها للحصول على حقوقها وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لها .

وأضاف الوزير أن هذا المؤتمر سيمثل انطلاقة جديدة لإنطلاقات أخرى عديدة للمرأة المصرية العاملة من أجل تقدمها ومواجهة مشاكلنا بجدية وعودتها كما تعودنا لتكون فى الصفوف الأمامية لتشارك فى التنمية .

كما عرضت السيدة عائشة عبد الهادى سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لشئون المرأة العاملة والطفل ، ما حققته سكرتارية المرأة والطفل فى مجال رعاية الأمومة والطفولة ومواجهة مشكلة عمالة الأطفال وفى مجال تنظيم الأسرة ومحو الأمية وذلك بفضل رعاية السيدة سوزان مبارك بالإضافة إلى إعداد صفوف متتالية من الكوادر النقابية النسائية وتنمية المهارات النقابية للمرأة العاملة ، كذلك أعلنت أن الاحتفال يمثل حدثا كبيرا للغاية فى مسيرة المرأة العاملة المصرية التى كافحت على مدى سنوات طويلة لكى تكون موجودة وفاعلة ومساهمة فى تنمية ونهضة بلدها .

وأكد السيد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مجددا حرص السيد الرئيس حسنى مبارك على حماية مصالح عمال مصر بما فيها الحقوق الأساسية للمرأة العاملة التى أصبحت شريكا أساسيا فى التنمية ، وأن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يضع توجيهات السيد الرئيس نصب عينيه ، ويعمل بكل جدية لتحقيق النهوض بالمرأة العاملة وتوفير الرعاية اللازمة لها .



سوزان مبارك

وقد كرمت السيدة سوزان مبارك ١٥ من قيادات العمل النقابى من بينهم ١٢ قيادة نسائية

هذا وقد شهد الاحتفال وزراء التأمينات الاجتماعية والتنمية المحلية والقوى العاملة والهجرة ومحافظ الغربية والأمين العام للمجلس القومى للمرأة .

## الاحتفال باليوم العالمى لمناهضة عمل الأطفال بمنشيـــة ناصـــر



مشيرة خطاب

عقد المجلس القومى للأمومة والطفولة بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا بالقاهرة والذى يرأسه د. إبراهيم عوض مدير مكتب العمل الدولى احتفالا باليوم العالمى لمناهضة عمل الأطفال ، وتم عقده بمنشية ناصر بالقاهرة وقد حضر الاحتفال عدد من أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للأمومة والطفولة ورئيس حى منشية ناصر ورئيس المجلس الشعبى والقيادات الشعبية والتنفيذية و٦٠٠ طفل وأسرهم وعدد من أصحاب الورش .

وأكدت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومى للأمومة والطفولة فى كلمتها فى الاحتفال على أن هذه المناسبة مناسبة عالمية يتم الاحتفال بها فى كافة انحاء العالم وقد اختار المجلس حى منشية ناصر لإقامة الاحتفال به حيث أوضحت الدراسة انتشار ظاهرة عمل الأطفال بها ومن أجل ذلك أيضا قرر المجلس إقامة مقر دائم له فى منشية ناصر وسبق للمجلس تنفيذ مبادرة مجتمعية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية تضمنت تقديم رعاية طبية وخدمات تعليمية وتوعية بالأمن الصناعى وبأخطار المخدرات وتقديم قروض صغيرة للأسر يحقق لها دخل يعوض الأسرة عن دفع أبنائها لسوق العمل .

بانوراما العمل

# اتفاق جماعى بشأن تقرير علاوة خاصة

## • العلاوة تتراوح بين عشرة جنيها وخمسة وعشرين جنيها

أصدر السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٣ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ أو تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ.

كما نصت المادة الثانية على أنه يقصد بالعاملين بالدولة فى تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة، أو بوحدات الإدارة المحلية أو بالهيئات العامة، أو بالمؤسسات العامة، أو بشركات القطاع العام، أو بشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم توظفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العامة والربط الثابت.

كما نصت المادة الخامسة بذات القانون على أنه لاتخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التى تقرر للعاملين بالقطاع الخاص اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٣ وبما لايجاوز ١٠٪ من الأجر الأساسى للعامل فى ٢٠٠٣/٦/٣٠.

أى أن المشرع قد قرر صراحة منح العلاوة الخاصة لجميع العاملين بالدولة، كما أوضحت المادة الثانية وكذا العاملين بالقطاع الخاص والذين يسرى فى حقهم قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ إيمانا من الدولة بمبدأ العدالة والمساواة بين كافة العاملين بالدولة.

لذا فقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة وسيرا على النهج فى الأعوام السابقة بالدعوة لعقد اجتماع بديوان عام الوزارة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٣/٧/٢٢ الساعة الواحدة والنصف ظهرا برئاسة السيد الأستاذ الوزير أحمد أحمد العماوى حضره السيد الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس المجلس القومى للأجور والسادة ممثلو منظمات أصحاب الأعمال والسادة ممثلو المنظمات العمالية.

وقد انتهى المجتمعون بعد التفاوض على الاتفاق بإجماع الآراء على مايلى:

١- الموافقة على صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى عن شهر يونيه ٢٠٠٣.

وذلك اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٣ وفقا لظروف كل منشأة بحد أدنى عشرة جنيهات وحد أقصى خمسة وعشرون جنيها.

٢- يتم الصرف فى ضوء الضوابط والتعليمات التى تصدرها وزارة المالية لصرف علاوة للعاملين

### فى لقاء المحررين العماليين بصلاح منتصر:

## العماوى: قانون العمل الجديد يحفظ للصحفى حقوقه التشريعية والمهنية
## راشد: حق الممارسة الديمقراطية للعمل النقابى مكفولة للجميع
## منتصر: القانون لايفرق بين العاملين بالصحف المستقلة والعاملين بالصحف القومية

أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل الجديد سيشمل جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية بما فيهم الصحفيون وأن القانون به مواد تحفظ للصحفى حقوقه المشروعة والمهنية معا، وفيه امتيازات غير متوفرة فى قانون العمل بالقطاع الخاص رقم ١٣٧ الصادر عام ١٩٨١.

وأكد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى اللقاء الذى نظمه مع الأستاذ صلاح منتصر المرشح نقيبا للصحفيين بحضور العاملين بجريدة العمال .. أن الاتحاد العام من واجبه رعاية وحماية العاملين بما فيهم الصحفيين وأن العمل النقابى سواء العمالى أو المهنى يقوم على أهداف ومبادئ إنسانية واحدة وهو حق الممارسة الديمقراطية التى أقرتها التشريعات واتفاقيات العمل الدولية، وأشاد بدور الأقلام والصحافة الشريفة فى دعم مسيرة العمل والتنمية والإنتاج.

أكد الأستاذ صلاح منتصر فى اللقاء الذى حضره أيضا محمد مرسى الأمين العام للاتحاد ووكيل مجلس الشورى وأحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام والأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة وعدد من القيادات العمالية أن العاملين فى الصحف المستقلة هم صحفيون يمارسون المهنة ولهم علينا حقوق يجب مراعاتها مشيرا

# ـــة للعـــاملين بالقطـــاع الخـــاص



بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلا إذا كان النظام الداخلى للمنشأة يسمح بأكثر مما تقرره هذه التعليمات.

٣- يتم إيداع هذا الاتفاق "اتفاقية جماعية" ونشر هذا الإيداع بالوقائع المصرية مشتملا على ملخص لأحكام الاتفاقية وتتولى الإدارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة والهجرة قيد الاتفاقية طبقا لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على قيام كل منظمة من منظمات أصحاب الأعمال بمطالبة السادة أعضائها بصرف ماتقرر بهذا الاجتماع تدعيما للسلام الاجتماعى ومراعاة لظروف المعيشة.

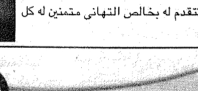
وقد وقع الاتفاق كل من السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس المجلس الأعلى للأجور ، كما وقعه ممثلو كل من أصحاب الأعمال والعمال الذين شاركوا فى هذا الاجتماع.

إلى أن القانون لايفرق بين هؤلاء الزملاء والعاملين بالصحف القومية والحزبية الأخرى ، وأن المرحلة القادمة تتطلب تضافر الجهود لاختيار مجلس نقابة قوى للصحفيين.

هذا وقد زار الأستاذ صلاح منتصر "مجلة العمل " والتقى برئيس التحرير السيد الطاهرى والزملاء الصحفيين بالمجلة ، وحضر اللقاء الأستاذ محمود دبور وكيل مجلس الشعب الأسبق وعضو مجلس إدارة المجلة، والأستاذ عبد القادر حميده الكاتب والأديب والشاعر وعضو أسرة تحرير "العمل" ، وقد اتسم اللقاء بموضوعية الحوار حيث ناقش الحضور موقف النقابة من قضية التطبيع والالتزام بموقفها الوطنى فى هذا الشأن ، كما طالبوا بإنشاء شعبة للصحفيين العماليين تعمل لحماية حقوقهم وتقديم المزيد من الخدمات لهم فى إطار النقابة ، أسوة بالشعب الأخرى كشعبة الصحفيين البرلمانيين والاقتصاديين والرياضيين ، وكذلك المطالبة بحق الصحفيين الرواد الذين احيلوا للتقاعد في الأداء بأصواتهم فى انتخابات النقابة

وفى نهاية اللقاء أعرب الأستاذ صلاح منتصر عن سعادته لديمقراطية الحوار وأكد تفهمه الكامل لكل الموضوعات المثارة ، وأنه سيعمل بكل جهده خلال المرحلة القادمة فى حالة فوزه لترسيخ المبادئ النزيهة للصحفيين فى إطار القانون تدعيما للنقابة وخدمة الصحفيين.

## عبدالعزيز عبدالرازق رئيسا للإدارة المركزية بالقاهرة



أصدر وزير القوى العاملة والهجرة قرارا بنقل السيد عبدالعزيز أحمد عبدالرازق رئيس الإدارة المركزية بمحافظة القليوبية إلى مديرية القوى العاملة بالقاهرة وكيلا للوزارة.

و"العمل" تتقدم له بخالص التهانى متمنين له كل التوفيق .





■ مع بداية موازنة جديدة:

# العلاوات لاتكفى لإصلاح الأجور ومواجهة زيادة الأسعار

كتب -عبد الوهاب محجوب:

**احتفلت مصر بمرور ٥١ عاما على قيام ثورة يوليو المجيدة، وواكبت تلك المناسبة مجموعة من الإجراءات والقرارات ممثلة فى البدء بتنفيذ قانون العمل الجديد وصدور الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وماتضمنته من قرارات لتحسين أحوال العاملين بالدولة من بينها قرارات منح العلاوات السنوية والاجتماعية وزيادة المعاشات وتثبيت العمالة المؤقتة على وظائف دائمة بالموازنة العامة للدولة وترقية العاملين الذين يستحقون تلك الترقيات فى أول يوليو وتعيين ١٥٠ ألفاً من الخريجين للمساهمة فى حل أزمة البطالة.**

**ومنذ قيام الثورة كان الاهتمام الأكبر فى إصلاح الأجور ووضع المواطن المصرى فى مكان يجعله يستطيع مواكبة ظروف الإصلاح الاقتصادى، وكانت آخر المحاولات صدور قانون العمل الجديد وماتضمنه من تشكيل مجلس أعلى لوضع سياسة للأجور تحقيقا لهذا الهدف.**

## العلاوة الاجتماعية

وإذاماعدنا إلى عام ١٩٨٧نجد بداية تطبيق العلاوة الاجتماعية حينما قررت حكومة الدكتور عاطف صدقى فى موازنة ١٩٨٨/٨٧ منح علاوة اجتماعية للموظفين والعمال بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسى وفقا للقانون ١٠١ لسنة ١٩٨٧ وعلى نفس النهج سارت الحكومات التى تلت حكومة د.عاطف صدقى.

وجاء فى المادة الأولى من القوانين أرقام ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و١٣ لسنة ١٩٩٠ و١٣٠ لسنة ١٩٩١ إقرار مبدأ هذه العلاوة، إلا أن الفرق الوحيد هو أن هذه القوانين خفضت نسبة العلاوة من ٢٠٪ إلى ١٠٪ من الأجر الأساسى، وفى عام ١٩٩٣ ثار الجدل حول نسبة العلاوة الاجتماعية وحسم الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق هذا الجدل بقراره أن تكون العلاوة ١٠٪ فقط من الأجر الأساسى مبررا هذا الخفض بالخوف من حدوث تضخم بالأسعار، إذاماتم زيادة نسب العلاوة الاجتماعية.

وأكد الدكتور عاطف صدقى آنذاك أن نسبة الـ ١٠٪ فى حقيقتها هى ١٧٪ لو أخذنا فى الاعتبار إعفاءها من الضرائب وضم العلاوات الاجتماعية الخاصة سنوات ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٨٨٩.

وقد استقرت الحكومة على ثبات العلاوة الاجتماعية السنوية باعتبارها أفضل الحلول لمواجهة شبح التضخم واحتمالات زيادة الأسعار، وأكدت وزارة المالية أن تكاليف العلاوة الاجتماعية تصل إلى ١.٤مليار جنيه فى موازنة العام الجديدة.

## زيادة الأجور

وفى موازنة هذا العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تضمنت نحو(٣٨٤٦٧) مليون جنيه لتوفير متطلبات العاملين من الأجور والمرتبات وذلك مقابل (٢٣٨٥٤)فى العام الماضى أى بزيادة قدرها ٣٦١٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠.٤٪ وكان حجم الأجور فى موازنة عام ١٩٨٣ /١٩٨٤، ٢٨٠٠ مليون جنيه بينما وصلت الآن ٣٨٤٦٧مليون جنيه بعد مرور ٢٠ عاما، أى أن الأجور زادت بمعدل ١٣٧٤٪ أى نحو أربعة عشر ضعفا خلال تلك السنوات العشرين.

وكان الجانب الأكبر من هذه الزيادة يتمثل فى العلاوات الاجتماعية التى قررتها الدولة منذ عام ١٩٨٨/٨٧ والتى بلغت٢٠٠٪ من المرتبات الأساسية على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية.

فضلا عما تم ضمه من هذه العلاوات الخاصة للمرتبات الأساسية ذاتها ومايعكس ذلك بالضرورة على الأجور المتغيرة من مكافآت ومزايا نقدية وتأمينية وغيرها.

## ملامح الأجور فى الميزانية

ونظرة على مفردات الأجور والمرتبات بموازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يتبين أنها تنطوى على مايلى:

-الأجور الأساسية لنحو ٥.٥ مليون موظف وعامل نحو ١٠.٧مليار جنيه.

-المكافآت والبدلات نحو ١٢.٢مليار جنيه.

- المزايا التأمينية التى تتحملها الدولة نحو٤.٣مليار جنيه.

-المزايا النقدية والعينية التى تتحملها الحكومة للعاملين بها نحو ٤.٩مليار جنيه وتشمل العلاوات الخاصة التى تقرر للعاملين ولم يتم ضمها بعد للمرتب الأساسى.

**-توفير فرص عمل لنحو ١٥٠ ألف شاب باعتمادات تقدر بنحو ٦٠٠مليون جنيه بخلاف فرص العمل التى وفرتها الدولة لنحو ١٧٠ ألف خريج جديد فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣**، هذا بخلاف ماتسهم به الدولة من اعتمادات فى البابين الثانى والرابع لدفع عملية التدريب التحويلى ومساندة وتمويل المشروعات الصغيرة ودعم المشرعات التصديرية بهدف توفير المزيد من فرص العمل للشباب والحد من البطالة.

-تقرير علاوة خاصة جديدة تكلفتها١.٨مليار جنيه وذلك بخلاف ماتتحمله الدولة من أعباء مالية لزيادة المعاشات نتيجة تقرير مثل هذه العلاوة ويقدر ذلك بنحو ١.٢ مليار جنيه.

-توفير العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين فى مواعيدها القانونية، وتقدر اعتماداتها بنحو ٣.٤مليار جنيه.

فالأجور إذا تستغرق نحو ٢٤.٣٪ من حجم الموازنة العامة للدولة.

## مساندة نظم التأمينات

من جهة أخرى تقوم الدولة بمساندة نظام التأمين والمعاشات فى مصر وتسهم الموازنة بنحو ١٣٨٤٠مليون جنيه مقابل ١١٥٥٢ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

فإذا ما أضيف إلى ذلك ماتتحمله الدولة كحصة عن العاملين لديها فى نظم التأمينات نحو ٤٣٢٥مليون جنيه ضمن الباب الأول فإن ذلك يعنى أن إجمالى ماتسهم به الدولة فى نظم المعاشات يبلغ ١٨١٦٥ مليون جنيه وبزيادة قدرها ٢٦٦٧ مليون جنيه عن العام الماضى.

وأصبحت خزانة الدولة تسهم بأكثر من ٧٠٪ من موارد صناديق التأمين والمعاشات لتغطية ماتقرره

الدولة سنويا من مزايا لأرباب المعاشات في حدود ١٠٪ أي أن موارد الصناديق في حد ذاتها لم تعد تغطي سوى ٣٠٪ من متطلبات المعاشات وهو الأمر الذي ينادي معه البعض بضرورة إصلاح نظام المعاشات في مصر.

### بنك الاستثمار القومي

ومع إنشاء بنك الاستثمار القومي في عام ١٩٨٠ لاستثمار فوائض المعاشات لتمويل المشروعات الاستثمارية للدولة في شكل قروض تؤدي عنها خزانة الدولة فوائد يبلغ سعرها الحالي ١٢٪ فضلا عن سداد أقساطها السنوية.

ومن هنا يمكن القول أن الخزانة تسهم بأموالها في نظام المعاشات ثم تعود لتقترض ذات الأموال تقريبا من بنك الاستثمار القومي وتؤدي عنها فوائد وأقساط وهو ما يعني ازدواجية في الأعباء على خزانة وموازنة الدولة وزيادة في أعباء الدين العام مرتين.

### عشر سنوات

وبحساب معدل زيادة الأسعار نجد أن قيمة الجنيه أمام الدولار عند بدء إقرار العلاوة عام ١٩٨٧ كانت حوالي جنيهن وتطورت هذه القيمة بعد ذلك ومع وجود سوق رسمية وسوق موازية للدولار لبحوث ثبات سعر الصرف ثم شهد قفزات متتالية دفعت سعر الدولار إلى القفز من ٤ إلى ٥ جنيهات بعد أن ظل ثابتا عند ٣.٤٠ جنيها لمدة طويلة إلى أن تم اتخاذ قرار تعويم سعر الصرف في ٢٨ يناير الماضي ليصل إلى ٦ جنيهات الآن ومع هذا الانخفاض لقيمة الجنيه أمام الدولار الذي يصل إلى ٦٠٪ تقريبا شهدت الأسعار ارتفاعا عشوائيا نتيجة اتجاه البعض إلى المغالاة بحجة زيادة سعر الدولار وهو مايجعل البعض يحسب قيمة ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٢٠٪.

أما العلاوة الاجتماعية فقد ارتفعت بنسبة ٧٠٪ وهي نسبة أقرب إلى الحقيقة إذا ما حسبنا القيمة الحقيقية للجنيه وارتفاع الأسعار معا .

**● ١,٤ مليار جنيه تكاليف العلاوة الاجتماعية الجديدة**

**● هل ينجح المجلس الأعلى للأجور في تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار**

**● ١٠,٤٪ زيادة الأجور في موازنة هذا العام**

**● ١٠,٧ مليار جنيه أجور لنحو ٥,٥ مليون موظف**

**● ١٢,٢ مليار جنيه مكافآت وبدلات**

**● ٦٠٠ مليون جنيه تكلفة إيجاد فرص عمل لـ١٥٠ ألف شاب من الخريجين**

**● نسبة الأجور ٢٤,٣٪ من حجم الموازنة العامة**

**● خلال عشر سنوات العلاوة الاجتماعية زادت ٧٠٪ والأسعار ٢٢٠٪.**

أي أن هناك فجوة بين الأسعار والأجور تصل إلى ١٣٠٪ .

مما يتطلب وضع استراتيجية جديدة بالنسبة للأجور وهذه مهمة المجلس الأعلى لسياسات الأجور الذي نص قانون العمل الجديد على تشكيله برئاسة وزير التخطيط.

### مواجهة زيادة الأسعار

**وقد أثيرت تلك القضية خلال مناقشات مجلس الشعب للموازنة الجديدة ووضعت أمام المجلس الجديد للأجور عددا من المقترحات أهمها:**

-رفع نسبة العلاوة الخاصة إلى ٢٠٪ على الأقل مع سريانها على الأجر الثابت والمتغير.

- وضع حدود الإعفاء العائلي لحدوث خفض حقيقي في عبء الضريبة على الدخل مما يعني حدوث زيادة فعلية في هذه الدخول.

- الإسراع بتنفيذ ماورد في قانون العمل من تخصيص إعانة للبطالة تمنح للعاملين الذين تتوافر لهم الكفاءات ولايجدون فرص العمل المناسبة.

### إصلاح نظام الأجور

ويرى الخبراء أنه لابد من وضع آليات لإصلاح نظام الأجور في مصر تعتمد على الأجر مقابل الإنتاج مثل باقي دول العالم بحيث تصبح فلسفة الانتظار في العمل هي المحرك الرئيسي للإنتاج.

ويؤكد هؤلاء الخبراء أن سياسة الأجور والمرتبات تحتاج إلى استراتيجية جديدة تقوم على اتساق نظام الرواتب والأجور من خلال دعم دور الأجهزة الرقابية في تتبع وعلاج مظاهر القصور والتسيب في بعض الأجهزة الإدارية ومواجهة مظاهر إهدار المال العام والتربح.

### المدخل لزيادة الأجور

ولنجاح سياسة الأجور من الضروري السير بخطى حثيثة نحو الإصلاح الاقتصادي حتى يمكن تدبير الأموال الكافية التي تحقق هدف زيادة الأجور وتوازنها مع الأسعار.

**وقد أصدرت عدة جهات محلية ودولية تقارير أكدت جميعها التحسن المستمر للاقتصاد** المصري.

### خمس إيجابيات

وقد رصد الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره السنوي ظواهر إيجابية خمس تمثلت في تحسين الأوضاع الهيكلية للاقتصاد المصري من خلال زيادة معدلات النمو السنوية وزيادة تحسن مستوى معيشة الفرد وزيادة الدخل الحقيقي بمعدل نمو ٣.٨٪ سنويا وانخفاض معدل الإعالة بواقع ١.٢٪ سنويا وزيادة متوسط نصيب الفرد من استثمارات البنية الأساسية ١١.٧٪ من البنية الأساسية الاجتماعية.

### انخفاض معدل البطالة

كما تضمنت الظواهر الايجابية انخفاض معدل البطالة بنسبة ٣٪ سنويا وتراجعت نسبة طالبي العمل إلى قوة العمل من ٨.٨٪ إلى ٧.٤٪ وهذا يرجع إلى تزايد دور القطاع الخاص في التشغيل وتحسن إنتاجية المشتغل بواقع ٤.٢٪ سنويا وارتفاع أجر المشتغل بنسبة ٨.٧٪ سنويا وتزايد الدور الإنمائي للقطاع الخاص وزيادة نصيبه من الاستثمارات وأيضا نصيبه من العمالة من ٦٩٪ إلى ٧٠.٢٪ حيث شهدت سنة ٢٠٠٢ تشغيل مايزيد على ٤٦٤ ألف فرصة عمل بالقطاع الخاص .

### متوسط الدخل

وأشار التقرير إلى أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد ارتفع من ٤٣٠٦جنيها عام ١٩٩٧ إلى نحو ٤٨٢١ جنيهاحاليا بمعدل ٣.٨٪ سنويا ، كما زاد متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الموجهة للبنية الأساسية المادية والاجتماعية من ٥٤٣.٤ جنيه عام١٩٩٧ إلى نحو ١٣٠٥.٩ جنيه حاليا بمعدل نمو ١٦٪.

**والسؤال المهم الذي ينتظر إجابة عملية لحسم قضية التوازن بين الأسعار والأجور هو . . هل يستطيع الاقتصاد المصري تحمل عبء وضع سياسة واضحة للأجور والمرتبات تلبي احتياجات الأسرة المصرية لمواجهة مطالب الحياة؟؟**

ما إن بدأت الحكومة تناقش ميزانية العام المالى الجديد ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، حتى برزت مشكلة كبيرة اسمها " العجز فى الميزانية " وهى بالأرقام ، باختصار شديد تعنى أن الإيرادات المصرية ١١٦,٥ مليار جنيه ، لا تكفى حجم الإنفاق المطلوب وقدره ١٥٩ مليار جنيه ، أى أن هناك عجزا مقداره ٤٢ مليار جنيه سوف تضطر الحكومة إلى اقتراضها بفوائد عالية ، تزيد من حجم المشكلة !.. ومشكلة العجز لم تبرز فى الميزانية فجأة وإنما منذ سنوات والعجز يزداد عاما بعد عام مما جعل الحكومة تهتم بهذه المشكلة ، وتحاول تقليل هذا العجز أو ثباته عند هذا الحد !! وما بين الاقتراح بزيادة الإيرادات ، واقتراح أخر بترشيد الإنفاق .. كان هذا التحقيق

تحقيق : انتصار سليمان

## الطريق الوحيد لحل العجز فى الميزانية

# زيادة الإيرادات .. وترشيد الإنفاق

كشفت الموازنة الجديدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ التى وافق عليها مجلس الشعب ، وبدأ العمل بها فى يوليو الماضي- عن تفاقم الأزمة الاقتصادية عاما بعد عام ، حيث تتزايد الفجوة بين الموارد المالية للدولة ، وبين مصروفاتها بشكل مطرد.

فبالنظر إلى مشروع الموازنة على مدى ٤ سنوات مضت ، نلاحظ ارتفاع النفقات من ١١٢.٥ مليار جنيه ، إلى ١٥٩ مليار جنيه بنسبة ٤١.٢٪ ومتوسط نسبته ١٠.٥٪ سنويا تقريبا ، بينما ارتفعت الإيرادات العامة للدولة خلال نفس الفترة من ١٠٠ مليار جنيه إلى ١١٦.٥ مليار جنيه ، بنسبة ١٦.٥٪ بمتوسط ٤٪ سنويا فقط ونتيجة لذلك زاد العجز الإجمالى باطراد خلال السنوات الأربع الماضية من ١٢.٥ مليار جنيه ، إلى ٢١ مليار جنيه فى العام التالى ، ثم ٣٢ مليار جنيه فى العام التالى ، ليصل إلى ٤٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

كما زاد العجز الصافى من ٤ مليارات جنيه تمثل ١.٥٪ من الناتج المحلى عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، إلى ٢٨.٧ مليار جنيه تمثل ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

هذا بخلاف مديونية الهيئات الاقتصادية من ١٦٤.٤ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٠، إلى ٢٢١.٢ مليار جنيه بنسبة ٨.٢ ٪ من الناتج المحلى فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ وستصل إلى ٢٧٠ مليار جنيه بنسبة ٦٢.٢ ٪ من الناتج المحلى فى ٣٠يونيو ٢٠٠٤

وفى نفس التوقيت سيصل الدين المحلى العام إلى ٣٣٠ مليار جنيه تمثل ٧٨٪ من الناتج المحلى كما بلغ الدين العام الخارجي المستحق على الحكومة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ما قيمته ٢٨.٦ مليار دولار ، تعادل ١٧١ مليار جنيه .

وبذلك ، فإن إجمالى الدين المحلى والخارجى يفوق الناتج المحلى .

### ترشيد الإنفاق الحكومى

وقد حظيت الميزانية العامة بمناقشات كثيرة ، واقتراحات أكثر بهدف ترشيد الإنفاق ، وزيادة الموارد المالية ، كما بدأت الحكومة تتخذ إجراءات فعلية لترشيد الإنفاق الحكومى .

فقد أصدر د. عاطف عبيد رئيس الوزراء عدة قرارات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومى حظرت هذه القرارات على الوزارات والهيئات ، وشركات القطاع العام ، والأجهزة التى لها موازنات خاصة ، شراء سيارات الركوب إلا بموافقة وزير التخطيط كما تضمنت القرارات حظر إنشاء أية أجهزة أو هيئات أو صناديق أو شراء أجهزة مكتبية أو أثاثات فيما يجاوز الاعتمادات المدرجة فى الموازنة ، وبمراعاة أحكام التأشيرات العامة.

كما حظرت القرارات نشر التهانى والتعازى فى المناسبات المختلفة كذلك حظر تركيب الخطوط الهاتفية المصحوبة بخاصية الاتصال بالمحمول أو النداء الآلى ، إلا بموافقة الوزير المختص وللضرورة الحتمية ، كما شملت القرارات ترشيد السفر إلى الخارج لجميع الوزراء والمحافظين إلا فى أضيق الحدود ، وقد بدأت الإجراءات الفعلية لترشيد مكاتب التمثيل المصرى بالخارج .

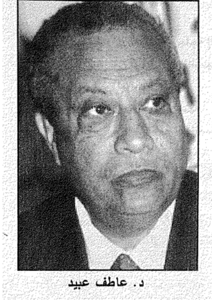
كما تضمنت القرارات حظر التصريح بعقد مؤتمرات محلية إلا بعد موافقة رئيس الوزراء بناء على عرض وزير المالية ويكون ذلك فى أضيق الحدود

### ترشيد الاستثمارات

والجدير بالذكر أنه خلال السنوات الثلاث الماضية تم إنفاق ٣٥٠ مليون جنيه على وسائل الانتقال بالوزارات ، و٦٠٠ مليون جنيه على المبانى الإدارية ، و٥٠٠ مليون جنيه على تجهيزات هذه المبانى .

وتطبيقا للقرارات السابقة أكد د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أنه يتم سنويا النظر فى البنود الخاصة بوسائل الانتقال والمبانى الإدارية ، والتجهيزات السنوية لإمكانية ترشيدها وتخفيفها .

وحقيقة الأمر أن ما ينفق على هذه الأمور يمثل ١٪ من إجمالى الاستثمارات السنوية ،



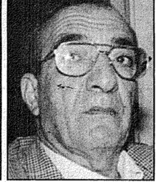
د. عاطف عبيد

# لابد من إعادة النظر فى نظام الضرائب .. الجمارك .. الدعم .. التأمينات

# الحكومة والمواطنون .. مطالبون بترشيد الإنفاق



د. محمد عثمان

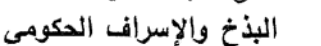


د. زكريا عزمى

د. محمد يوسف

ويخضع للرقابة الشديدة قبل الصرف حيث يقوم بها المراقب المالى ، أو مندوب وزارة المالية للتأكد من توافر البند المطلوب الإنفاق عليه فى الميزانية ، وسلامة الإجراءات القانونية وهناك أيضا رقابة بعد الصرف يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات عند مراجعته لجميع الأعمال المالية والإدارية بالجهات الحكومية .

ويشير وزير التخطيط إلى أن الإنفاق الاستثمارى هو البند الذى يمكن إخضاعه للترشيد ، وهو ما يقع بدوره على نطاق اختصاصات وزارتى التخطيط ، والمالية ،وتعقد حلقة نقاش سنويا بين وزارة التخطيط ، والوزارات الأخرى لتحديد أولويات العمل بالمشروعات المختلفة والبدء بها ، وتبدأ بالمشروعات الجارية لانتهاء العمل بها ، ثم المشروعات المعروف عائدها وأخيرا المشروعات التى تعتمد على منتجات محلية .



## البذخ والإسراف الحكومى

ويشير د. زكريا عزمى إلى أن المشكلة ليست وليدة الساعة ، وإنما الاختلال فى الموازنة بدأ منذ التسعينيات وتفاقم مع مرور الزمن ، وحذر الحكومة من المساس باحتياجات محدودى الدخل عند حل المشكلة ، فيجب البعد تماما عن التفكير فى تقليل الدعم المقدم للسلع الأساسية للمواطنين أو فرض ضرائب جديدة ، أو زيادة أسعار الخدمات والمرافق بهدف زيادة موارد الدولة ، أو الاعتماد على أموال التأمينات والمعاشات لسد هذا العجز .

أما عن مظاهر البذخ والإسراف فى أجهزة الدولة ، فقد عددها د. زكريا فى مظاهر كثيرة مثل انتشار آلاف أجهزة الكمبيوتر بالمدارس دون تحقيق الاستفادة منها ، وكأنها ديكور تكمل حديث الحكومة عن تحديث التعليم ، كذلك المشروعات التى بدأتها الحكومة منذ سنوات ولم تنته منها حتى الآن ، وكل عام تندرج فى الميزانية الجديدة ، وقد زادت تكلفتها بسبب ارتفاع الأسعار كذلك انتشار آلاف الخبراء والمستشارين بالوزارات ، وحصولهم على رواتب بالملايين دون الاستفادة منهم كذلك تجهيز مكاتب الوزراء والمحافظين بأفضل الأثاث المستورد من الخارج ، مثل محافظ الشرقية الذى تكلف تجديد مكتبه ومكتب سكرتير عام المحافظة مبلغ ٢ مليون جنيه ، واستيراد بعض السلع الاستفزازية التى تنفق فيها الدولة من احتياطها الأجنبى الملايين ، مثل الثوم ، والفجل الصينى ، الذى وصل سعره ١٥ جنيها للكيلو وباقى المنتجات الصينية التى غزت الأسواق المصرية فأضرته بشكل مضاعف .

## تغيير فى سياسة الحكومة

وفى تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أكد التقرير على أن استمرار زيادة النفقات العامة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة فى الموارد المتاحة كان السبب الرئيسى وراء اطراد العجز والذى يمثل بنحو ٣ .١٠ ٪ من الناتج المحلى .

وحذر التقرير من اعتماد الحكومة عند تغطية هذا العجز على القروض مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة أعباء الدين العام " المحلى والخارجى : والذى وصل إلى ٤ .٥٤مليار جنيه ، واقترح التقرير لتحقيق زيادة الموارد ضرورة مكافحة التهرب الضريبى والجمركى ، ومصادرة أموال تجار المخدرات ، والمهن غيرالشرعية ، وإلزام أصحاب المهن الحرة ، بإعطاء كل من يتعاملون معهم إيصالات ، وحصر دقيق للمصانع والأنشطة غير المرخصة وإعادة تنظيمها وتطويرها وتحسين درجة جودة إنتاجها ، كما طالب تقرير مجلس الشورى بسرعة التخلص من المخزون الراكد ، والذى يقدر بـ ٥٠ مليون جنيه ، واتخاذ إجراءات جادة لتحصيل المتأخرات المستحقة للحكومة ، والحد من زيادة هذه المتأخرات ، والتى بلغت ٦ .٣٨ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠١ .

كما أشار تقرير الخطة والموازنة بمجلس الشعب إلى ضرورة تقديم دعم مالى فى الموازنة الجديدة ، حتى تستطيع الإيفاء بمتطلبات المجتمع ، ففى ظل الموارد المتاحة يصعب تحقيق

متطلبات المجتمع ، لذا فالأمر فى حاجة إلى أن يعيد المجتمع النظر فى أولوياته ، وتنظيمها على نحو يعظم العائد من الموارد .

كما اقترح التقرير عدة إجراءات منها:

-إعادة النظر فى السياسات الخاصة بالإعفاءات الضريبية التى تستفيد منها مشروعات الاستثمار منذ صدور قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك فى إطار إصلاح ضريبى شامل يهدف إلى زيادة موارد الدولة من خلال تخفيض أسعار الضريبة على الأرباح وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى .

– إعادة النظر فى أسلوب توزيع الدعم المباشر كى يقتصر على مستحقيه نظرا لأن النظام الحالى يفيد القادر أكثر من المستحق لأن القادر يستهلك أكثر .

– إعادة النظر فى سياسة تسعير الخدمات العامة بهدف إصلاح الخلل المزمن فى موازانات الهيئات الاقتصادية ، مع مراعاة ظروف محدودى الدخل.

– العمل على رفع معدل الادخار بخلق أوعية ادخارية جديدة وتنمية قطاع التأمين بأشكاله المختلفة ، وخلق مناخ استثمارى قوى يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– إصلاح نظام المعاشات بما يكفل سلامة النظام ، إذ إن الدولة تسهم بأكثر من ٧٠٪ من موارد صناديق التأمين والمعاشات للوفاء بالتزاماتها .

## زيادة الإيرادات

ويقول د. شريف الفياض عضو اللجنة الاقتصادية بحزب التجمع وباحث بمركز بحوث الصحراء .

إن ميزانية الدولة عبارة عن إيرادات ومصروفات ،الإيرادات هى تحصيل أموال الضرائب ، والجمارك ، والصادرات تحويلات المصريين ، والبترول ، وقناة السويس ... الخ

وإذا كانت المصروفات بها عجز ، فيجب أن نعلم أن الإيرادات أيضا انخفضت ، وبالتالى يجب أن نعيد النظر فيها لنتأكد : هل يتم تحصيل الإيرادات تحصيلا حقيقيا ؟ على سبيل المثال الضرائب هل يتم تحصيلها من القطاع الخاص بانتظام ، كما يتم تحصيلها من العاملين بالقطاع العام .

كذلك الجمارك تخسر جانبا كبيرا من دخلها بسبب الاتفاقيات التى وقعتها مصر مثل اتفاقيات الشراكة ، الكوميسا ، التجارة الحرة . الخ

أما دخل قناة السويس وتحويلات المصريين فهو دخل متذبذب مرهون بالظروف السياسية والدولية ، وقد تأثر بالفعل بسبب ظروف حرب العراق ، والأوضاع الدولية السيئة.

كذلك لابد من زيادة الصادرات فأغلب صادراتنا المصرية تتجه إلى السوق الأوروبية ، حيث تصدر ٤٠٪ من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبى ، و٣٣٪ منها سلع زراعية ، حيث لا تتمتع السلع الصناعية بالميزة التنافسية ، باستثناء أنواع بسيطة من الغزل والنسيج والنباتات العطرية ، وبالتالى لابد من زيادة الصادرات لجذب مزيد من العملات الأجنبية ، وتنشيط حركة الصناعة والسوق المصرية نحو تزايد إيرادات الدولة .

هذا بالنسبة للإيرادات أما عن المصروفات فيجب أن نعيد النظر فيها أيضا ، فهناك موارد كثيرة يجب النظر فى الإنفاق عليها مثل الملايين التى تنفق فى تجهيز مكاتب الوزراء وسياراتهم ، وصيانة الأجهزة التابعة لهم ، كما يجب أن تعيد الحكومة النظر فى الإنفاق على الأجهزة الأمنية ، مثل الجيش ، والشرطة ، والأمن المركزى وغيرها من الأجهزة الموجهة لحماية وأمن المواطن ولكنها تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية الدولة .

ويؤكد د. شريف أنه لو استمر الوضع كما هو فسوف تحدث أزمة اقتصادية كبيرة قبل عشر سنوات ، فمع التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية ، وزيادة الأسعار ، سينخفض دخل المواطن .

لذا يجب أن يحدث تغيير فى الهيكل الاقتصادى المصرى ، للحد من التضخم والارتفاع الجنونى للأسعار ، ويأتى ذلك من خلال زيادة الإنتاج وجودته ، حتى يمكننا زيادة الصادرات ، وتتمكن السلع المصرية من منافسة مثيلتها الأجنبية داخل مصر وخارجها وتنشط حركة السوق .

## الفاقد فى الكهرباء والماء

يقول د. محمد يوسف نائب رئيس مركز الدراسات التجارية بجامعة القاهرة : تقليل العجز فى الميزانية لن يأتى من تقليل المصروفات ، وترشيد الإنفاق الحكومى فقط ، وإنما يجب أن تسهم الحكومة والمواطنون فى تقليل هذا العجز فإذا كان هناك ملايين الجنيهات تنفق على المبانى ، والإنشاءات ، والاستهلاك المظهرى ، فيجب أن نعلم أن هذه المبانى تعتبر أصولا مملوكة للدولة ، يمكن الاستفادة منها ، وهو ما تقوم به الحكومة الآن حيث عرضت بعض المبانى والأراضى المملوكة للدولة للبيع ، بهدف خفض الدين العام .

ويشير د. يوسف إلى بند هام يجب الترشيد فيه ، وهو تقليل الفاقد فى استخدام المياه والكهرباء ، فالدولة تنفق الملايين فى علاج مياه النيل ويهدر المواطنون أكثر من ٥٠٪ من المياه بدون الاستفادة منها بل وتسبب لنا مشاكل مثل غرق بعض الشوارع فى انفجار ماسورة مياه ، أو زيادة الصرف الصحى .

فلماذا ونحن دولة تعانى من اقتصاد مجهد ، وصحراؤها فى حاجة لنقطة المياه لا نحافظ على الماء ، ونقلل الفاقد منها .

وفى مجال التعليم والصحة والخدمات الثقافية والرياضية ، والتى تنفق عليها الدوة أكثر من ٦٣ مليار جنيه سنويا لماذا لا تسهم الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال فى هذه الخدمات وقد أثبتت التجارب أن الدولة وحدها لا تستطيع القيام بهذه الخدمات على المستوى المطلوب منها.

## وأخيرا

تحاول الحكومة جاهدة ترشيد الإنفاق لتقليل العجز فى الميزانية ، وقد بدأت الوزارات المختلفة فى تقديم بعض الاقتراحات التى تهدف إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة ، حيث تسعى وزارة التموين لتقليل الدعم المقدم لرغيف الخبز ورفع سعره بهدف تحسين نوعه .

كما اقترحت وزارة الإسكان على مجلس الوزراء تنفيذ مشروع ترميم العقارات حيث يوجد فى مصر ٤٠ ألف مبنى مقام قبل عام ١٩٦٠ ويتطلب صيانة عاجلة ، ويقضى الاقتراح بتنفيذ عملية الترميم ، ثم قيام شركات الكهرباء بتحصيل فاتورة الترميم من المواطنين أسوة بما تم فى مشروع النظافة وإن كانت هذه الاقتراحات لم تلق ترحيبا من الجهات المختصة ولكنها محاولات للخروج من الميزانية المحدودة ، والتى تتكلف سنويا أعباء جديدة فوق أعبائها .

ونحن بدورنا نطالب بأن تكون هذه الاقترحات مدروسة دراسة وافية من جهات اقتصادية مختلفة لنتعاون معا للخروج من المأزق الاقتصادى الذى يزداد عاما بعد عام .

# قناة البحر الميت..

# الحقيقة.. والسراب

## على مسئولية المختصين:

# لا خوف على قناة السويس


د.على الدين هلال


د.محمد عبداللاه

فجأة.. علا صوت الجدل.. تماما كالنار التى تشتعل من جديد فى الرماد أو الركام.. والسبب هو قناة البحر الميت ومحاولة اتصالها بالبحر بالأحمر من ناحية والمتوسط من ناحية أخرى.. وهو ذلك الحلم القديم لإسرائيل والذى تسعى من جديد لإحيائه.. ورغم مطالبة الأردن باعتبارها أحد المستفيدين ضمن الأطراف الثلاثة " بالشروع فى إنشاء تلك القناة إنقاذا فى المقام الأول للبحر الميت الذى أصبح وجوده مهددا إلا أن المشروع لا يزال فى مرحلة البحث والدراسة نظرا لعدم التأكد من فاعلية نتائجه وفق ما تقوله البحوث والتقارير.. مجموعة من رجال السياسة والاقتصاد يطرحون رؤيتهم حول هذا الموضوع من خلال استعراض فكرة هذه القناة ومدى نفعها لبعض الدول العربية ولإسرائيل أولا بالإضافة إلى مشروع عربى مواز ومدى تأثير هذه القناة فى حال إنشائها على قناة السويس

تحقيق: **مجيب رشدى**

خبراء المياه فى العالم أكدوا أن المصير القريب للبحر الميت هو الجفاف والتحول إلى بركة صغيرة وأن الأمل الوحيد لإنقاذه يكمن فى ضخ المياه فيه من البحر الأحمر أو البحر المتوسط .. فى الوقت الذى يؤكد فيه علماء الجيولوجيا أن من شأن تنفيذ هذا المشروع التسبب فى وقوع زلازل مدمرة إذ من شأن ذلك أن تصب كميات هائلة من مياه البحر المتوسط أو البحر الأحمر فى البحر الميت وباعتبار الأخير يقع فى أخفض منطقة فى العالم فإن الضغط على قاع البحر الميت سيزداد متسببا فى حدوث اختلالات عبر طبقات الأرض فى منطقة الأغوار الأردنية

هذا ماقاله لنا فى بداية حديثه د. عبد المنعم سليم رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

وأضاف : ورغم ذلك فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى إرييل شارون يسعى لإحياء هذا المشروع القديم الذى كان يتمثل بشق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت المسمى بمشروع قناة البحرين واستبدله اليوم مؤقتا بمشروع قناة البحرين البديل الأحمر والميت .. وقد سعت الأطراف الثلاثة " الأردن وفلسطين وإسرائيل " كما يقول د. سليم للحصول على دعم المشاركين فى المنتدى الاقتصادى العالمى " منتدى دافوس " الذى انعقد فى عمان مؤخرا على البحر الميت ، وذلك من أجل تمويل مشروع قناة تربط بين البحرين الميت والأحمر والذى يحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة قدرها الخبراء بأكثر من ٥ مليارات دولار على مدى عشر سنوات وفق دراسة جدوى للمشروع أجراها البنك الدولى عام ١٩٩٧ فيما تتكلف قناة الميت والمتوسط عشرات المليارات من الدولارات .. وكان الأردن قد قدم مشروع إنشاء قناة بين البحرين الميت والأحمر خلال قمة الأرض فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ ، غير أن الدول العربية التى ترفض أى تعاون مع إسرائيل عارضت هذا المشروع بشدة منتقدة الرغبة الأردنية فى تنفيذه

وماذا كان مضمون هذا المشروع الذى تقدمت به الأردن ؟

يقول د. عبد المنعم سليم: المشروع كان يهدف لمعالجة مشكلة الانخفاض السريع لمستوى البحر الميت الأكثر انخفاضا فى العالم فقد أصبح حجم مياهه اليوم أقل من ثلث ما كان عليه عام ١٩٦٠ فيما بات مستواه ٤١٥ مترا تحت سطح البحر بسبب استنزاف جزء كبير من موارده المائية التى تغذيه وخاصة من قبل إسرائيل .. وتهدف المرحلة الأولى من المشروع لربط البحرين الميت والأحمر عبر قنوات مائية تمتد على طول ١٨٠ كيلو مترا ثم بناء مصانع لتحلية مياه البحر الأحمر وإنتاج الكهرباء ، ويستمر نقل هذه المياه بعد ذلك إلى عمان والضفة الغربية والقدس .. ومنذ أن حولت إسرائيل كميات كبيرة من نهر الأردن وروافده إلى بحيرة طبريا ، بدأ منسوب المياه يقل فى هذا البحر الداخلى " الميت " كما أخذ طول البحر يتناقص نتيجة الجفاف التدريجى لأجزائه الجنوبية واضمحلال مساحته ، والتذبذب الذى يتعرض له منسوب سطحه فى الوقت الحاضر ناجم عن عوامل بشرية تتمثل بإقامة السدود والخزانات المائية وتحويل مجارى الروافد وخاصة مياه نهر الأردن واستخدامها لأغراض الرى والتوسع الزراعى ناهيك عن نسبة التبخير العالية بسبب درجات الحرارة المرتفعة فى منطقة غور الأردن ، وقد استمر تراجع منسوب مياهه ووصل مع مطلع التسعينيات لأكثر من ٤١٠ م، مما ينذر بموته وبناء عليه أخذ الإسرائيليون بتوسيع دائرة الذرائع المتعلقة بظاهرة اضمحلال البحر الميت وراحوا يتحدثون عن ضرورة إنقاذه وحمايته من الاضمحلال من خلال شق قناة تصله بالبحر المتوسط تعوضه عن كميات المياه التى افتقدها إلا أن هناك أهدافا إسرائيلية أخرى كامنة وراء ذلك .

وإحياء لهذا المشروع .. هل كانت هناك بدائل مقترحة لشق تلك القناة ؟

يقول د. سليم : تم اقتراح ثلاثة حلول

أولها : شق قناة من خليج حيفا عبر مرج ابن عامر إلى بيسان فى غور الأردن واستكمال ذلك من خليج العقبة عبر وادى عربة

أما الحل الثانى فهو شق قناة تمتد من شمال أسدود على المتوسط إلى البحر الميت مباشرة جنوب منطقة تدعى تلة قمران

والثالث هو شق قناة من شمال خان يونس على البحر المتوسط مرورا ببئر السبع جنوبا حتى البحر الميت شمال قلعة معدة التاريخية

## استفادة قصوى

ومما سبق يتضح لنا أن إسرائيل هى المستفيد الأول والأكبر من مشروع شق تلك القناة .. فما وجه هذه الاستفادة ولماذا تتمسك كل هذا التمسك بالمشروع ؟!

يجيبنا د. محمد عبد اللاه نائب رئيس جامعة الإسكندرية بقوله :

إسرائيل تهدف من وراء إنشاء هذه القناة إلى عدة أمور هامة أولها توليد طاقة هيدروكهربائية كبيرة من خلال توربينات .. وثانيها إحياء مشروع الوقود الزيتى من الزيت الحجرى الموجود فى الجبال المطلة على البحر الميت الذى تقدر كميته بألفى مليون طن .. ثم إحياء المشروعات السياحية على طول القناة بإنشاء بحيرات اصطناعية ونواد استجمامية وفنادق .. أيضا استفادة أخرى وهى تحلية مياه البحر واستكمال مشروعات إعمار النقب إضافة إلى استخدام القناة كسور وخندق أمنى استراتيجى لحماية إسرائيل من أى زحف عربى من الجنوب

وقد فكرت إسرائيل بالتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث الأمريكية فى مشروع لإنتاج ألف ميجاوات من الطاقة الكهربائية المستمدة عن طريق نقل ٢٥٠٠ مليار جالون من المياه سنويا من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت.وقد بلغ هذا المشروع نضوجه فى عام ١٩٩٢ من خلال جهود ودراسات قام بها مركز أبحاث أمريكى معظم باحثيه من اليهود .

وأوضحت تلك الدراسة أن بإمكان إسرائيل أن تستخدم الطاقة الكهربائية المستخدمة من صب المياه بهذه الكمية من المتوسط إلى البحر الميت فى إزالة ملوحة ٤٠٠ مليار جالون من المياه سنويا ومن المعروف أن إسرائيل تستهلك سنويا ما يعادل هذا الرقم تماما أى أن المشروع يكفل لها مضاعفة مياهها إلا أن المشروع لا يخلو من مصاعب.

## وماهى هذه المصاعب

يضيف د. عبده اللاه هى عدة مصاعب أهمها توسيع مساحة البحر الميت بنحو ٤٤٠ ميلا مربعا ويتطلب هذا بالتالى حفر ٣٠٠ مليار ياردة مكعبة من التراب والصخور ستستخدم فى توسيع الأرض على حساب البحر الأبيض المتوسط ... وهنا بإمكان إسرائيل أن تضيف ما يعادل ٣٨٠ ميلا مربعا إلى مساحة شواطئها بمستوى البحر أى أن تكسب ١٠٨ ملايين ياردة مربعة من الأرض بدون حرب .. كما أن بإمكانها أن تضيف مساحة ٣٥٠ ميلا مربعا تحت مستوى سطح البحر .. ومعنى ذلك أنه سيكون باستطاعة إسرائيل أن تضيف إلى مساحتها ٧٢٥ ميلا مربعامن الأرض التى يمكن معالجتها لتصبح جاهزة للزراعة ولإقامة مطار جديد فى تل أبيب بمساحة ١.٣ مليون ياردة مربعة ، وكذلك منطقة حرة للتجارة تروج فيها صناعاتها المحلية وتنافس بذلك دور بيروت القديم الذى يخشون كثيرا من عودته .

ونستطيع أن ندرك مدى أهمية هذا المشروع لإسرائيل بمعرفة أن نحو ٨٠٪ من سكان إسرائيل يعيشون على مساحة ألف ميل مربع من السهل الموازى للبحر المتوسط الأمر الذى يساعد على استيعاب سكان جدد

ويضيف د. محمد عبد اللاه : والأرض الجديدة لن تكلف إسرائيل لإيجادها سوى جزء من القيمة الحقيقية لها عندما تصبح عقارات

شديدة الإغراء للمستثمرين وتقدر قيمة الفدان الواحد من هذه الأرض " ٤٤٨٠ ياردة مربعة" بـ ١٠٠ ألف دولار وهذا يعني أن القيمة الإجمالية لمساحة الأرض الجديدة لن تقل عن ٤٦ مليار دولار ، ويكفي نصف هذا المبلغ لتغطية نفقات خلق هذه الأرض ونفقات محطات إزالة ملوحة المياه ، ونفقات إقامة محطة الطاقة الكهربائية بالقرب من البحر الميت ونفقات إقامة قناة لنقل مياه المتوسط إلى الميت وكذلك نفقات الحفر وإزالة التراب والصخور إلا أن مركز الأبحاث الأمريكي قد أوصى بأن يتم المشروع عبر دفعات لاستخدام عوائد بعض الأجزاء لإنجاز أجزاء أخرى حيث تسعى إسرائيل لحرث البحر بعد الانسحاب من الأرض وهو مشروع قديم لها .. يتجدد

## رؤية تاريخية

ومن جانبه أكد د. على الدين هلال وزير الشباب وبوصفه العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة على أن تلك القناة كمفهوم جيوسياسي طرحت في البداية من قبل مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل الذي نقلها ربما عن مهندس بريطاني هو الكولونيل ألن الذي اقترح في مشروع قدمه عام ١٨٥٠ للحكومة البريطانية حفر قناة تربط خليج حيفا مع وادي الأردن والبحر الميت ومنه إلى خليج العقبة على البحر الأحمر ثم إلى المحيط الهندي فالهند .. إلا أن هذا المشروع ظل حبيس الأدراج لتكلفته العالية حتى تم إقامة إسرائيل بالقوة في عام ١٩٤٨ حيث شرع مؤسسوها آنذاك وعلى رأسهم دافيد بن جوريون للتفكير بذلك في سياق قلقهم على مصير صحراء النقب التي تشكل نصف مساحة فلسطين التاريخية وتقع على مقربة من كثافة سكانية عالية في مصر .. وقاد بن جوريون بنفسه حملة لإعادة توزيع سكان الدولة العبرية عبر تكثيف مشاريع الإسكان والاستيطان في النقب كما أقام مفاعل ديمونة النووي ،، ورغم ذلك فقد بقيت المحاولات التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لجذب مستوطنين جدد إلى هذه المنطقة القاحلة محدودة التأثير ، وذلك بسبب مناخها القاسي وشح المياه ولهذا السبب فقد بدأ منذ عام ١٩٧٦ التفكير الجدي بكيفية حل هذه المعضلة حيث تم في ذلك العام تكليف شلومو أكشتاين بتقديم دراسة للحكومة الإسرائيلية التي كانت بزعامة حزب العمل حول الموضوع فاقترح تحلية مياه البحر وتشجيع السياحة في المناطق الشمالية الشرقية من النقب.

وتوالت المبادرات لتبني الفكرة مع تولي حزب الليكود السلطة عام ١٩٧٧ وكذلك خلال حكومات إسرائيلية أخرى متعاقبة إلا أن المشروع ظل مجرد حبر على ورق إلى أن أصبح تحقيقه حلما لإسرائيل تسعى إليه بكل الطرق .

وتعقيبا على ذلك يقول د. على الدين هلال

وعليه .. فإن البحر الميت الذي يجتذب إليه أعدادا كبيرة من السائحين للاستجمام والاستشفاء في مياهه الغنية بالأملاح والبوتاس مهدد بالزوال في القريب العاجل ، وليست تلك القناة هي الحل الشافي وإنما لابد أولا من وقف الاستنزاف الإسرائيلي الخطير لموارده والتفكير من ثم بإجراء دراسات مختصة وتعاون عربي مشترك سواء في الأبحاث العلمية أو المحافل الدولية .

## مشروع عربي مواز

وعليه .. وفي المقابل هناك مشروع عربي آخر مواجه للمشروع الإسرائيلي مفاده توصيل نهر الفرات بالبحر المتوسط عن طريق وادي العاصي .. ويهدف هو الآخر بتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية ورغم التكاليف ، فبالإمكان التنفيذ على مراحل لتحقيق عدة أهداف منها :

- تحقيق مشروع الطريق المائي بين الخليج العربي والبحر المتوسط .
- التعاون مع تركيا باعتبار أنطاكية تقع اليوم تحت الاحتلال التركي.

لإتمام القناة التي ستعود عليها بالفائدة جغرافيا واقتصاديا وسياحيا ، وبالتالي ضرب التنسيق بينها وبين إسرائيل ضد العرب .

- إقامة منشآت تحلية للمياه البحرية المالحة في عدد من المناطق البعيدة عن البحر مما يخفض من تكاليف النقل فيما لو أقيمت تلك المنشآت قرب البحر .
- إضافة الأهمية الاستراتيجية على موقعي سوريا والعراق .
- الإفادة من كميات الحجارة والتراب الهائلة الناتجة عن عمليات الحفر في التوسع في البحر المتوسط.
- إقامة مشاريع اقتصادية وسياحية ضمن الأراضي المضافة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية.
- وتظل هناك مشكلتان دون إتمام هذا المشروع العربي، الأولى خاصة بالتمويل ، ولكن يكفي توافر رأس المال المناسب لإتمام المرحلة الأولى ، ومن ثم استخدام عوائدها لإتمام المرحلة الثانية وهكذا ، أما المشكلة الثانية فهي أن مياه الفرات عذبة ومياه المتوسط مالحة ولذا يجب إجراء الدراسات الجيولوجية والمائية اللازمة لمنع خلط كميات كبيرة من مياه الفرات بالمتوسط والاقتصار على جزء بسيط من النهر وبحيث تصبح نسبة الملوحة بعد الخلط في هذا الجزء كافية لري بعض أنواع من المحاصيل الزراعية .

# لاداعى للخوف..

كتب - محمد رمضان:



الفريق أحمد فاضل

الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس أكد أن قناة البحر الميت التي يفكرون في إنشائها ليست قناة ملاحية ، ولكنها مجرى لنقل المياه وجزء منها مكشوف والهدف منها إحياء البحر الميت والحفاظ على حركة السياحة به ، بجانب توليد الكهرباء وتحلية المياه لتستفيد منها الأردن وفلسطين وإسرائيل وقناة البحر الميت لا تمثل خطورة أو تهديدا من كونها منافسا لقناة السويس وليس لها أي آثار سلبية ولكنها مجرد قناة لإحياء البحر الميت ، والذي تشير التقارير والبحوث المائية أنه قد يختفي من الوجود مع حلول عام ٢٠٥٠ نظرا لزيادة التبخر لمياهه.

# ظاهرة عمالة الأطفال دوليا وكيفية مواجهتها..

**ظاهرة عمالة الأطفال انتشرت فى أرجاء العالم واستشرى خطرها ولم تعد قاصرة على دولة دون غيرها ، وتشير التقديرات الأخيرة التى وضعتها منظمة العمل الدولية إلى أن عددا يبلغ نحو ٢٤٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عاما يعتبرون حاليا من الأطفال العاملين فى شتى أرجاء العالم من بينهم نحو ١٧٩مليونا يقومون بأسوأ أشكال عمل الأطفال ، ويوجد تقريبا ٢,٥مليون طفل يقومون بأنشطة اقتصادية فى بلدان العالم ذات الاقتصاد المتقدم و٢,٤ملايين فى بلدان الاقتصاد الذى يمر بمرحلة انتقالية و١٢٧,٣ ملايين فى بلدان آسيا والمحيط الهادى و١٧,٤ ملايين فى بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى و٤٨ مليونا فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و١٣,٤ملايين فى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويواجه العمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مخاطر من نوع خاص ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يبدو أن معدل الإصابات بالنسبة إلى ساعات العمل بين الأطفال والمراهقين يبلغ ضعف معدله تقريبا بين البالغين.. وفيما يلى نستعرض معا أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة عالميا والجهود التى تبذل للقضاء عليها بقدر ما يتسع له المجال ولنتأكد أن مصر لازالت رغم حدة المشكلة فى الدول التى تحارب هذه الظاهرة وبذل أقصى الجهود لمواجهتها وعدم السماح لها بأن تتعدى حد الأمان أو أن تنال من تنميتها الاقتصادية بعد أن وضعت لذلك استراتيجية قومية للقضاء عليها والتخفيف من آثارها .**

تحقيق : **أمل البرنس**

**فى أفريقيا** توجد أكبر نسبة من الأطفال المنخرطين فى الأنشطة الاقتصادية إذ أن ٤٨٪ من الأطفال فى هذه القارة أطفال عاملون ، ونجد فى المتوسط أن نسبة تزيد على ٣٠٪ من الأطفال الأفريقيين بين سن ١٠-١٤من العمال الزراعيين وفى كينيا مثلا يقول تقرير نشر أخيرا أن ١,٩ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧سنة هم من الأطفال العاملين ولاتزيد نسبة الذين حصلوا على التعليم الثانوى من بينهم عن ٣,٢٪ فى حين أن ١٢,٧٪ منهم لم يتلقوا أى تعليم رسمى بالمرة ، ويعتقد أن نحو ١٢٠ ألف طفل دون ١٨ سنة فى أفريقيا قد تعرضوا إما للإرغام على حمل السلاح فأصبحوا جنودا من الأطفال أو حمالين فى الجيش كما تشير التقديرات إلى أن ٥٠ ألف طفل يعملون بالخدمة فى المنازل فى الغرب.

وأيضا إلى أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسى التجارى فى غربى أفريقيا يبلغ ٣٥ ألف طفل.

**فى آسيا:** ويوجد فى أقليم آسيا والمحيط الهادى أكبر عدد مطلق من الأطفال المنخرطين فى الأنشطة الاقتصادية (٥-١٤سنة) إذ يبلغ عددهم ١٢٧مليونا أى بنسبة ٦٠٪ من المجموع الكلى على المستوى العالمى ، وفى تايلاند يمثل الاتجار بالأطفال جانبا كبيرا من التجارة السنوية وتعتبر تجارة الأطفال نشاطا تجاريا يفوق ربحه تجارة المخدرات وفى جايبور فى الهند يعمل حاليا نحو ١٣ ألف طفل فى حرفة صقل الجواهر وتشير التقديرات إلى أن ١٨ ألف طفل يعملون فى صناعات التعدين الصغيرة وفى جاكرتا يقدر عدد خدم المنازل من الأطفال بنحو ٧٠٧٠٠ ، كما يبلغ عدد الأطفال العاملين فى أندونيسيا فيما بين سن ١٠-١٤سنة نحو ٢,٣ملايين ، كما أن هناك ١١٦٠ طفلا يعملون على منصات صيد الأسماك فى الفلبين ، وفى بنجلاديش يعمل مايقرب من ٦,٣ملايين طفل فى نحو ٣٠٠نوع من الأعمال من بينها ٤٥نوعا تعتبر من الأعمال الخطيرة على الأطفال وقد قدر عدد الأطفال العاملين بأنشطة اقتصادية فى باكستان بنحو ٣,٣ملايين طفل.

**فى أوروبا:** كل أشكال العمل يقوم به الأطفال الذين تقل أعمارهم عن العمر الذى تنص عليه مواثيق منظمة العمل الدولية لذلك النوع من العمل ، وتعتبر أسوأ أشكال عمل الأطفال هى الرق والاسترقاق وفاء للديون والدعارة والأعمال الفنية الفاحشة وتجنيد الأطفال قسرا لاستخدامهم فى الصراعات المسلحة ، واستخدام الأطفال فى تجارة المخدرات ، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة وجميع الأعمال الأخرى التى قد تعود بالضرر أو تمثل خطرا على الصحة أو السلامة أو الأخلاق للفتيات والأولاد .

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٣٥٠ ألف طفل تقريبا يعملون فى أوكرانيا ، أما فى تركيا فقد كان ١,٤ملايين طفل أى ٨٧٪ من جميع أطفال الريف يعملون فى المنازل دون أجر فى عام ١٩٩٤ ولكن هذا الرقم انخفض حتى وصل إلى ٠,٩ ملايين أى بنسبة ٨٤٪ من أطفال الريف فى عام ١٩٩٩.

ونكتفى بهذا القدر من عرض ظاهرة عمالة الأطفال عالميا لنستعرض جانبا من أنشطة منظمة العمل الدولية فى مواجهتها.

**جهود منظمة العمل الدولية**

يعتبر البرنامج الدولى للقضاء على عمل الأطفال "إيبيك" الذى تضطلع به المنظمة أكبر برنامج فى العالم للتعاون الفنى فى مجال عمل الأطفال ، وكان للبرامج المنبثقة عنه

منذ وضعه فى عام ١٩٩٢ فى أكثر من ٧٠بلدا فى مجال إبعاد مئات الآلاف من الأطفال عن العمل ، وفى رفع مستوى الوعى العام لهذه المشكلة ، وبناء قدرة المؤسسات المسئولة عن عمل الأطفال ، ومن النماذج الحديثة لمشروعات برنامج إيبيك مانفذ فى نيبال وتم انقاذ أكثر من ٤٠٠٠طفل من الأعمال الخطيرة إلى جانب تقديم الدعم لإعادة تأهيلهم واندماجهم من جديد فى المجتمع وفى بنجلاديش أمكن للبرنامج عدم تشغيل الأطفال لدى منتجى الملابس على مدى ثلاث سنوات منذ عام ١٩٩٥ وبذلك انخفض عدد الأطفال العاملين بهذا القطاع من ١٠ آلاف إلى نحو ١٥٠٠ فى ١٩٩٨ ، وفى باكستان بدأ المشروع عام ٢٠٠٠ وكان القصد منه هو منع عمل الأطفال والقضاء عليه فى مجال إنتاج الكرات المستعملة فى لعبة كرة القدم ، وكان المشروع يستند إلى الرقابة فى مكان العمل وتوفير البدائل للأطفال وأسرهم بما فى ذلك التعليم الأساسى والتدريب على المهارات والتدريب المهنى والرعاية الصحية الأساسية وتوفير فرص توليد الدخل كما زادت نسبة الرقابة الحالية حتى تخطت ٩٠٪ من مراكز خياطة الغرز فى سيالكوت ، والتحق نحو ٦٠١٩ طفلا فى المراكز التى أنشئت حديثا للتعليم غير الرسمى ، وامتدت مظلة الرعاية الصحية لتشمل ٣٢٢٩ طفلا .

وقامت المنظمة بوضع اتفاقيات عديدة للحد من عمالة الأطفال منها اتفاقية الحد الأدنى للسن رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ وهدفها هو القضاء الفعلى على تشغيل الأطفال الذين لم يصلوا إلى سن الانتهاء بعد التعليم الإلزامى ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة .

أما الاتفاقية المعنية بأسوأ أشكال عمل الأطفال التى وضعت عام ١٩٩٩ رقم ١٨٢ والتى صادقت عليها ١١٧ بلدا - منها مصر- فتركز على القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة .

ومن المواثيق الدولية الأخرى المتصلة بهذا المجال ، اتفاقية حقوق الطفل التى وضعتها الأمم المتحدة وهى التى ترسم الخطوط العريضة لحقوق الطفل الاقتصادية والمدنية والثقافية والاجتماعية وقد صادقت عليها جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة باستثناء دولتين ، وتتولى مراقبة تنفيذها لجنة حقوق الطفل ، ومن بين هذه المواثيق أيضا البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقية المذكورة ٢٠٠٠ والتى توسع الالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاقية والمتعلقة ببيع الأطفال ودعارة الأطفال والأعمال الفنية الفاحشة للأطفال وإشراك الأطفال فى النزاعات المسلحة .

### اهتمام عالمى

ولذلك . . فقد أصبح القضاء على عمل الأطفال قضية تهم منظمات دولية كثيرة على امتداد العقد الماضى ، فإلى جانب العمل فى إطار النظام الثلاثى الذى وضعته منظمة العمل الدولية أى الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال ، قامت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال باتخاذ الإجراءات الخاصة من جانبها بشأن عمل الأطفال ، فنجد أن بعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف قد أصبح لديها برنامج عمل الأطفال الخاص بها فى حين أن منظمات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج التعاون الانمائى للأمم المتحدة تشارك فى المشروعات التى تؤثر تأثيرا مباشرا فى مجال عمل الأطفال من خلال تخصصاتها المختلفة.

وهناك شركاء كثيرون آخرون يستطيعون أن يساهموا مساهمة هامة فى الكفاح ضد عمل الأطفال مثل الأطفال أنفسهم وأسرهم والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ، ومنظمات المجتمع المدنى وأجهزة الإعلام والجامعات والجماعات الدينية ، وتتميز المنظمات غير الحكومية بنشاط كبير فى هذا المجال سواء على المستوى المحلى ، وكثيرا ما يكون كذلك من خلال مشروعات تعاونية مع **"ايتيك"** أو على المستوى الدولى من خلال الدور الحيوى الذى تنهض به فى الدعوة للقضية .

وفى ختام هذا التحقيق نقول إن مصر تنتشر فيها ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير ولم تخف حدتها رغم الجهود المبذولة للتصدى لها والقضاء عليها وذلك بسبب الكثير من المعوقات التى تحيط بها وتجعلها مشكلة متعددة الجوانب كما أنها نتاج مشكلات أخرى ذات جذور أكثر عمقا ويصعب علاجها علاجا فوريا وحاسما .. ومع ذلك فهى لم تبلغ بعد حد الاستحالة ، ذلك أن الجهود التى تبذل للقضاء عليها والتخفيف من آثارها تشترك فيها أجهزة كثيرة مسئولة ومتخصصة شعبية وسياسية واجتماعية جعلتها تحت السيطرة ومن المتوقع أن يتحقق من ورائها مالم يتحقق لكثير من الدول بشهادة المنظمات الدولية نفسها .

وقد ترجم اهتمام مصر بهذه المشكلة قانون الطفل الذى صدر عام ١٩٩٦ مواكبا للتوجه العالمى الذى تمثله الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، والذى جاء امتدادا للدور الرائد الذى تلعبه مصر لحماية أطفالها ونفس الأمر بالنسبة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذى وضع الضوابط التى تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة مع مراعاة وضع محددات للأعمال التى يعملون بها ، وإقرار ضوابط مع ارتفاع العمر بحيث يعملون فى الأعمال البسيطة التى تخلو من المخاطر التى تعرض حياتهم النفسية والجسمية ونموهم العقلى للخطر ، كما تحدد تلك التشريعات أماكن العمل وساعاته والعلاقة بصاحب العمل والأجور التى يحصلون عليها ، كما تتضمن تلك التشريعات أنواع الحماية والرعاية لكافة الأطفال التى تكفل لهم نوعية حياة مقبولة تخلو من الاستغلال ، ولم يقف الحد عند إصدار قانون الطفل وقانون العمل بل تتوالى الجهود والمبادرات يوميا للعمل على التصدى للمشكلة والقضاء عليها .

وكان آخر هذه المبادرات الإعداد لوضع خطة قومية لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال التى تتزايد يوما بعد يوم والتى تقول عنها **السفيرة مشيرة خطاب** الأمين العام للمجلس القومى للأمومة والطفولة ، إن الخطة ستعمل فى مسارين متوازيين أحدهما يعمل على القضاء على الظاهرة على المدى البعيد والآخر فى مجال الحماية والرعاية على المدى القريب .

كما يعمل المجلس القومى للأمومة والطفولة على عقد مجموعة من ورش العمل فى المحافظات ذات النسب الأكثر ارتفاعا فى عمالة الأطفال والتى بها بعض الأعمال الخطرة من أجل مناقشة مشاكل وتحديات عمل الأطفال واقتراح الحلول المناسبة لها وصياغة برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ الفعلى وتم البدء بالعمل فى محافظات المنيا والفيوم والدقهلية والشرقية ودمياط كبداية تمهيدا للانطلاق إلى محافظات أخرى ، وعندما تنتهى الورش من عملها ومناقشاتها سيتم التعاون مع كافة الجهات المعنية لصياغة توجهات الخطة القومية اللازمة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال فى الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وفى محاولة غير مسبوقة نتمنى لها النجاح .

وبذلك تساير مصر الاتجاه العالمى للقضاء على هذه المشكلة بكل ما أوتيت من جهد وستصل فيها إلى الحل القريب بإذن الله الذى يبدأ بالتخفيف من آثارها وحماية الأطفال والمجتمع منها ثم بالقضاء عليها نهائيا بإذن الله.

# مسرحية فوت علينا بكرة وعبثية الواقع السياسى العالمى

■ جمال عمر



بذكاء شديد التقط **"الكاتب الكبير محمد سلماوي"** جملة كثيرا ماتتردد فى أكثر المصالح الحكومية"فوت علينا بكرة " هذه العبارة التى تقتل بداخلنا الأحاسيس النبيلة والمشاعر الجياشة لغد أفضل وواقع أجمل من هذه البيروقراطية المتفشية بشكل مخز داخل المكاتب والأماكن المنوط بها الخدمات الهامة لأفراد الشعب ، وبدأ ينسج ثوبا شديد التماسك طارحا قضايانا الاجتماعية والسياسية بشكل صارخ داخل هذا النموذج السيء **"لعبد العال بك"** الذى يتربع على عرش إحدى المصالح الهامة ومعه **"عبد السلام أفندي"** ساعده الأيمن فى هذه المنظومة العبثية اللامعقولية التى مازالت تجابهنا فى الواقع المعاصر برغم تحديث الأنظمة وتفعيل الدور الفردى بشكل يجب أن يحيل الواقع إلى شكل جديد من أشكال المجتمعات المتحضرة.

فوت علينا بكرة ، كتبت عام ١٩٨٣ وقدمها مسرح الطليعة فى يناير ١٩٨٤ من إخراج القدير **"سعد أردش"** وظلت هذه المسرحية التى تعد باكورة **"محمد سلماوي"** التى تلاها بالجزء الثانى **"اللى بعده"** هى من المسرحيات الأكثر وجودا على مسارح الدولة والثقافة الجماهيرية ، لأنها تحمل قضايا من الصعب أن يتخلى عنها المجتمع البيروقراطى ، والآن برغم مرور عشرين عاما على تقديم هذا النص يعود مرة أخرى على خشبة المسرح برؤية جديدة واقعية تخطى فيها المخرج الشاب الموهوب **"حسام الشاذلي"** الواقعية الاجتماعية إلى آفاق الواقع السياسى العالمى المتردى وعبثية هذا الواقع بشكل مخز ومهين للقوى العالمية الأخرى التى يجب أن تفعل دورها فى إيجاد صيغ تحفظ للشعوب كرامتها وكيانها الاجتماعى والسياسى والدولى **أيضا الذى ينتمى لمنظومة الأمم المتحدة التى فقدت دورها الحقيقى وعزلها عن اتخاذ قرار يحفظ ماء وجهها الذى شوهته أخيرا أمريكا وبريطانيا بغزوها للعراق واحتلالها أراض بكذبة أطلقتها وصدقتها كل منهما .**

كل هذه الأفكار الجريئة والرؤية الإخراجية المتقدمة للنص المسرحى **"فوت علينا بكرة"** بدأ المخرج يبنى مفهومه الدرامى و تفسيره لأبعاد فكرة النص طارحا أدواته وعناصره الإخراجية حتى يؤهل النص لواقعنا السياسى المتردى ، وأيضا استطاع المخرج **"حسام الشاذلي"** أن يستنبت أو يستنطق المشاهد أو المناطق الكوميدية داخل النص بشكل ساخر وممتع مما أضفى علي العرض جمالا ورونقا بديعا وبُعدا سياسيا نافذا إلى الواقع العالمى المحزن ، **وخاصة الواقع العربى السياسى المتردى ،** وهذا التمزق الذى نال من جسده فصار الوطن العربى دويلات مترامية على الخريطة العزيزة التى مزقتها الأمبريالية والرأسمالية الاستعمارية بعد أن طغت على روح المقاومة التى طالما ترفع هامتها عالية تأتى بسيفها الدامى لتذبح هذه القوى الوطنية كما تفعل مع المقاومة الفلسطينية من تقويض حركة رمز الكفاح المسلح **"عرفات"** هذا البطل الصامد ضد هذا الطاغية **"بوش"** وأعوانه ويدعم من بوش ورجاله من خلال الغطرسة التى فقدت طريق الصواب وأصبحت لاتفرق بين المقاومة والإرهاب كما يدعون ، كل هذه الأفكار الرائعة التى زخر بها العرض من خلال الرؤية الفنية التى واكبت عصر القوى الجامحة ونحن نعيش أحداث هذه المسرحية العبثية ، فالقصة بسيطة جدا **"أحمد"** شاب تخرج من كلية الهندسة الممثل **"أحمد صفوت"** حصل على عقد عمل فى إحدى الدول العربية وأوراقه تتطلب أن تختم بخاتم الدولة ، فساقته قدماه إلى مصيره الأسود أو المظلم ليغرق فى بيروقراطية الأنظمة المتخلفة التى تتيح للعقول المتسلطة الانتهازية أن تسيطر على هذا الهرم الوظيفى لتستأسد بكل شراستها وتغرز أنيابها ومخالبها فى جسد الفريسة حتى تستنزف دماءها التى هى حياته ، لكى يعيش أحمد رحلة شاقة ومتعبة مع عبد العال بك الممثل القدير **"ضياء الميرغني"** بكل مايحمل من موهبة كبيرة أتاحت له التنقل بين مناطق العرض ببساطة دون أن يسقط داخل نمطية الشخصية ، فكان يعى أبعاد الشخصية بكل مستوياتها النفسية وتكوينها الفسيولوجى ومعه الممثل الشاب **"كمال عطية"** فى دور **"عبد السلام أفندي"** وهو يثبت وجوده الفنى ضافيا على العرض لمسة كوميدية راقية وهو يسبح داخل دهاليز شخصية الإنسان المتسلق الذى يخدم رئيسه بكل مايمتلك من أساليب مشروعة وغير مشروعة حتى أصبحت **الرشوة هى الفيزا** التى يحملها المواطن ، لكى يمر من خلالها لقضاء مصلحته ، فالمنطق المعكوس الذى يتمثله عبد العال بك عندما يسأل **"أحمد"** لماذا السفر !! والبلد فى أشد الاحتياج إلى سواعد شبابها؟ فى حين أنه ينهب البلد من خلف الأبواب التى يوصدها أمام هؤلاء الشباب رافعا شعاره المغلوط عن عدم التهاون مع ظاهرة التسيب التى استشرت فى المكتب الذى يرأسه وعلى النقيض فى نفس اللحظة يتحدث مع زوجته **"تفيدة"** على التليفون يطلب منها أن تتصل بعبد العاطى مدير مكتب أحد المسئولين حتى يتوسط له فى دخول المجلس .. ليصل إلى قمة المهزلة البيروقراطية ، فالأحداث تتصاعد مع توظيف الموسيقى بشكل درامى يؤكد على الفهم الكامل للبعد المأساوى للمسرحية للمؤلف الموسيقى **د.طارق مهران** كاشفا عن أبعاد هذه المهزلة اللامعقولية إلى أن تأتى لحظة اتهام **"أحمد"** بالتجسس والإرهاب ، فيحاول أن يخرج من هذه الدائرة السوداء المغلقة لكنه لايقدر ليتم صلبه فى مشهد درامتيكى ويقوم الموظفون بوضع الختم على جسده بشكل مهين وهو يرفض متشبثا ببصيص أمل فى الغيب ، وبجواره تقف خطيبته الممثلة **"ميسون"** الشخصية السلبية التى ترفض فقط دون أن تفعل شيئا لينتهى العرض **وهو يدق ناقوس الخطر لهذا الواقع السياسى المعاصر حتى نفيق نحن العرب!!.**

تقديرنا لمسرح الشباب الذى أنتج وقدم هذا العرض الممتع حقا **"فوت علينا بكرة"** ونأمل من المخرج فى **"اللى بعده"** للكاتب المسرحى الكبير **"محمد سلماوى "** حتى تكتمل السيمفونية .

# ٧ ملايين عامل
# خارج مظلة التأمينات



**مشكلة التهرب من التأمينات الاجتماعية صارت مشكلة مزمنة وبالرغم من تعدد القوانين واعتبار التهرب جريمة نص عليها قانون التأمين الاجتماعى وكذلك قانون العقوبات فى إحدى صور التهرب ، وبالرغم أيضا من وجود أربعة قوانين بسطت مظلة التأمينات لتشمل جميع الفئات العاملة بدءا من القانون ٧١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بموظفى الحكومة والقطاع العام والخاص ، إلى القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذى وصل بالخدمات التأمينية إلى صغار المشتغلين .. إلا أن هناك غرائب تؤكدها آخر الاحصاءات التأمينية ، وهى أن إجمالى عدد المؤمن عليهم لم يتعد ١٨,٣ مليون عامل فقط من مجموع ٢٥ مليون عامل تقريبا ، من المفترض أن تضمهم مظلة التأمينات الاجتماعية وفى نفس الوقت يؤكد مسئولو التأمينات أن السبب يرجع إلى عدم وجود وعى تأمينى من جانب عدد من أصحاب الأعمال والمشروعات ، وافتقار العمال للثقافة التأمينية .. ويرى خبراء الاقتصاد أن قلة التوعية وبرامج الإعلام بفوائد التأمين سبب آخر ونتيجة هذا الوضع عجز فى الموارد التأمينية يصل إلى مليارى جنيه سنويا وحرمان ٧ ملايين عامل من حقوقهم التأمينية .. والمعروف أن نظام التأمين الاجتماعى هو مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الحكومة فى التنفيذ ومتابعة تطبيق القانون من جانب .. ومن جانب آخر التزام أصحاب الأعمال بسداد الاشتراكات.. تلك هى المعادلة .. وما بين طرفيها من السلبيات .. يدور هذا التحقيق**

تحقيق : **هويدا غنيم**

# التحايل والتهرب .. وراء ضياع ملياري جنيه سنويا

فى البداية يتحدث خبير التأمينات الأستاذ عبد الحليم القاضى قائلا :

نحن فى مصر نعانى من قلة التوعية التأمينية مع أن هناك عدة جهات ، تقع على عاتقها هذه المسئولية ، وتشترك معا فى فرضية وجود ثقافة تأمينية ، وهذه الجهات هى وزارة التأمينات ، وزارة التأمينات ، وزارة التأمينات وأقصد بهذا التكرار مدى أهمية الدور الذى تقوم به وتلعبه الوزارة تجاه زيادة الوعى الثقافى التأمينى عن طريق التوجيه والتوعية بالحض على عدم التهرب والتحايل ، وتكبيد الميزانية أعباء مالية كبيرة ، تؤثر على الاقتصاد القومى ، وتفاقمه نحن فى غنى عنه يلى وزارة التأمينات الاتحاد العام لعمال مصر ، مع أننى أعلم جيدا أن الاتحاد يقوم برعاية كاملة عن طريق معهد التأمينات التابع للمؤسسة الثقافية العمالية بجانب ٥٥ مركزا ثقافيا يقوم بدور التوعية من خلال محاضرات فى كل دورة عن التأمينات.

ولنا أن نتصور أن هناك محاضرة واحدة أسبوعية أو شهرية تقدم من خلال ٢٣ نقابة ، تناقش المشاكل بما فيها مشاكل التأمين الاجتماعى وتحاول إيجاد الحلول .

وكذلك اتحاد الغرف التجارية ، والذى يضم حوالى ٣ ملايين تاجر .. ولنا أن نتساءل ما هو دور هذا الاتحاد ، وأين مفتشوه المنوطون بتوعية التجار والعمال بحقوقهم ؟.

وأين الكتيبات والنشرات ، والملصقات الخاصة بهم للتوعية ؟.

وأيضا اتحاد الصناعات ؟ ما هو دور الإشراف على كل هذه القضايا للتعرف على أنواع التأمينات والحقوق الواجب المحافظة عليها؟

## من المسئول بعد ؟

يستطرد خبير التأمينات قائلا : تعدد كل هذه الجهاتعن " الوعى التأمينى ؟ وعلى عاتق من تقع المسئولية فالديون كثيرة للتأمينات والخسائر كبيرة وعلى سبيل المثال فإن القطاع الخاص عليه ديون للتأمينات تصل إلى مليارى جنيه والقطاع العام مدين لها بما يصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه وهناك أموال ضائعة تقدر بحوالى ١٠٠ مليون جنيه نتيجة عدم الاستدلال على صاحب العمل ، وكذلك ديون باهظة مدينة بها المؤسسات الصحفية تصل إلى أرقام فادحة مئات الملايين من الجنيهات .

من يتحملها ؟ هل الوزارة هى التى تتحملها؟ أم أن المؤمن عليهم هم الضحية وإلى متى يستمر الوضع هكذا والحلول بسيطة ، وفى كلمة واحدة ، هى أن وزارة التأمينات لو قامت بإلزام المفتش أن يعمل حصرا لعدد العاملين فى كل منشأة وإلزام صاحب العمل بالتأمين عليهم .. لما وصل الحال إلى هذا الوضع ، المسألة تبدو بسيطة وسهلة ولكنها فى الحقيقة أعقد وأفظع فى المدى البعيد ، من يسدد كل هذه المديونيات ؟ ومن أين يأخذ المؤمن عليه حقه فى حالة تعثر هذه الديون ؟

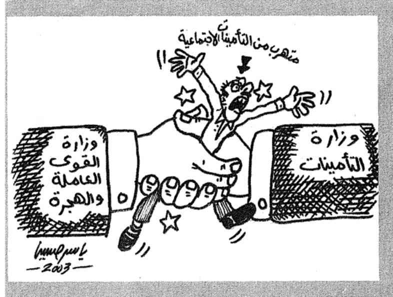
نعم لو قامت وزارة التأمينات بدورها ورفعت قيمة الغرامة ومدة الحبس لكل صاحب عمل يتهرب من الالتزام بالتسديد أولا بأول .

## الجزاءات عن المخالفة

ويواصل خبير التأمينات حديثه مشيرا إلى الدور الهام الذى يقوم به التأمين الاجتماعى فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

فوضع عقوبات للمخالفين لأحكامه تتراوح بين الحبس أوالغرامة أو بهما معا ، أو الغرامة فقط وقد حدد القانون الحالى عقوبات متواضعة للغاية لاتتناسب مع المخالفات التى يرتكبها صاحب العمل ، وينبغى تشديدها حتى لا يقوم من تسول له نفسه بالتهرب من التأمينات إلى ارتكاب هذه المخالفات

وفى حالة تأخر صاحب العمل عن أداء المبالغ المستحقة يلتزم بأداء مبلغ إضافى بنسبة ١٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد




## القضاء علي الظاهرة

وللقضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية ، يحدد لنا خبير التأمينات عبدالحليم القاضى عدة محاور ينبغى العمل بها وهى :

– أن يكون هناك جهاز إدارى فعال.

– التعاون بين وزارتى التأمينات ، والقوى العاملة والهجرة .

– نشر الوعى التأمينى بين العمال وأصحاب الأعمال ، من خلال جهاز مكافحة التهرب وجهاز التفتيش على المنشآت ، عن طريق مفتشين مؤهلين تأهيلا جامعيا ، ومنحهم الضبطية القضائية ، تطبيقا للمادة (١٥٢) من قانون التأمين الاجتماعى ، وإنشاء قسم مكافحة التهرب من التأمينات فى كل منطقة لمتابعة نشاط مفتشى المكاتب ومراقبة أعمالهم ، وإنشاء قسم أو إدارة مكافحة التهرب فى المركز الرئيسى للهيئة للبحث عن أموال أصحاب الأعمال المتهربين ، وكذلك المدينين الذين يعلن إفلاسهم ، على أن تخصص نسبة من المبالغ التى يتم تحصيلها من أصحاب الأعمال المتهربين أو المدينين كحوافز للمواطنين لا تقل عن ٥٪ من الحصيلة التى يتم جلبها

كما يقترح تشجيع العمال للإبلاغ عن صاحب العمل المتهرب بتقديم حافز مالى لهم ، وحمايتهم من الفصل من العمل بسبب الإبلاغ عن جريمة التهرب .

## تعاون وزارى

ويستطرد سيادته قائلا : إن التعاون بين وزارتى التأمينات والقوى العاملة ضرورة حتمية ، لأن قانون التأمين الاجتماعى وليد قانون العمل ، ووزارة التأمينات خرجت من تحت عباءة وزارة العمل (القوى العاملة حاليا) فالعلاقة وثيقة بين القانونين وبين الوزارتين وقد تم الاتفاق على تبادل المعلومات والبيانات بينهما ، فيما يتعلق بتنفيذ قوانين العمل والتأمينات والاتفاق يقضى بتوحيد البيانات والاحصاءات بينهما لإحكام الرقابة على الأعمال المشتركة بينهما .

لمكافحة التهرب وإعطاء تعويض البطالة لمن يستحقون من المؤمن عليهم المتعطلين .

فوزارة القوى العاملة لها مفتشوها الذين يمرون على أصحاب الأعمال ، ليتأكدوا من تنفيذ أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والذى ألغى بصدور القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وكذلك التأمينات لها مفتشوها لحصر العاملين لديهم وأجورهم ، والتأكد من تنفيذ قانون التأمين الصادر بالقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ وقد ألزم قانون العمل صاحب العمل أن يرسل إلى الجهة الإدارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل العمل خلال شهر أكتوبر من كل عام ، بيانا مفصلا بعدد العاملين طبقا لمهنهم وفئات أعمارهم ونوعهم .. وفى نفس الوقت يلزم قانون التأمين الاجتماعى صاحب العمل بأن يرسل للهيئة استمارة رقم (٢) فى يناير من كل عام بأسماء العمال ومهنهم وأجورهم .. ولذلك فتبادل المعلومات يساعد على تصحيح كثير من البيانات عن العمالة والتأمين عليها

## قرار وزارى

ويتساءل الخبير التأمينى عبد الحليم القاضى عن ماذا فعلت وزارة التأمينات الاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة (التهرب )؟

لقد حاولت وزارة التأمينات إلقاء التبعية على العمال بإصدارها القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٩/١ بشأن التزام العامل بإخطار مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالتحاقه بالعمل ، ويقضى هذا القرار فى مادته الأولى أن على العامل عند التحاقه بأى عمل بالقطاع الخاص إخطار مكتب الهيئة المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التحاقه بالعمل باستمارة (١ ع) المرفق نموذجها ويسرى حكم هذه الفقرة السابقة فى شأن المؤمن عليهم الموجودين بالخدمة وتتم الاخطارات المشار إليها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .

ونص فى المادة الثانية على أن تضاف الاستمارة رقم (١ ع) إلى مستندات ملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه والتى تستوفى عند بدء الخدمة

ولم يكن الهدف من هذا القرار حل هذه المشكلة (التهرب) ولو قدر لهذا القرار قيام العمال بتنفيذه لأغرقت مكاتب التأمينات الاجتماعية بمئات الألوف من الاستمارات التى لو تم تسجيلها لأدى الأمر إلى تكرار اسماء العمال السابق تسجيلهم على الحاسب الآلى ، أو قيام منازعات بين العمال وأصحاب الأعمال .

## طرق عديدة للتهرب

ويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أنه من حق أى عامل سواء بالحكومة أو القطاع العام أو الخاص ، وإن كان عاملا مؤقتا أو دائما أن يكون له ملف تأمينى خاص به لدى وزارة التأمينات ، ولكن للأسف ما يحدث هو عكس ذلك تماما ، ففى القطاع الخاص يتم ، التهرب من التأمين على العاملين تحت وطأة ما يعانيه الشباب حاليا من البطالة للفوز بفرصة عمل فى الخفاء ، والتحايل على التأمينات بإخفاء العمال عن مفتش التأمينات ، حتى لا يقوم صاحب العمل بدفع الاشتراكات التأمينية الخاصة بهؤلاء العاملين ، والأغرب .. أن العمال أنفسهم ليست لديهم المعرفة الكاملة بحقوقهم لموافقة بعضهم على التهرب من التأمين عليهم حرصا على عدم خصم أى اشتراكات من مرتباتهم على اعتبار أنها ضئيلة ولا تكفى لسداد نفقات المعيشة .

ويستطرد الدكتور حمدى قائلا : فى القطاع الخاص غير المنظم كالمصانع الصغيرة والورش " بئر السلم " طبيعة العمل فيها تكون غير تعاقدية ، يأخذ العامل راتبه فى نهاية كل أسبوع بكل سهولة . ولا يتمكن العامل من خلال هذا العمل من إثبات علاقة العمل والمطالبة بالتأمين عليه وفقا لهذه العلاقة.

## برامج توعية

ويرى الدكتور حمدى عبد العظيم أن هناك غيابا للوعى التأمينى ، بما يؤكد ضرورة قيام الجهات المسئولة ، ومنها الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - بعمل برامج توعية فى وسائل الإعلام المختلفة ، لتعريف العاملين وتبصيرهم بحقوقهم التأمينية وضرورة الإبلاغ عن العلاقة التعاقدية للعمل ، أو حتى بتحرير بيان بمكتب التأمينات التابع لها يفيد بعمله فى جهة ما ، ورفض صاحب العمل التأمين عليه ، حتى يصل إليه مفتش التأمينات فى مقر لإثبات هذه العلاقة التعاقدية للعمل سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة ، ويتم المحاسبة على التأمينات المستحقة للعامل منذ التحاقه بالعمل بشهادة الشهود فالمهم أن يعرف العامل أن له حقا تأمينا ويتمسك به .

واعتقد أن وزارة التأمينات الاجتماعية شريك فى المسئولية عما نلاحظه من عدم وعى وتهرب تأمينى لعدم اهتمامها بالإعلام والتوعية عن الخدمات التأمينية ، وكيفية الاستفادة منها ، خاصة الفئات " الأمية " كالباعة الجائلين ، والبوابين ، وعمال الزراعة ويمكن أن يسهم اتحاد العمال كذلك بدوره بعمل برامج توعية فى وسائل الإعلام المختلفة خاصة الإذاعة والتليفزيون ، ومساندة العاملين من خلالها ، لأن لها أثرا فعالا وفوريا مثل إعلانات " أنظر حولك " وأنا بنت مصرية " وغيرها التى لا قت استحسانا وحققت من دورا مردودا إعلاميا ناجحا .

## توابع سلبية

ويؤكد نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن عدم الوعى والتهرب التأمينى له عدة توابع سلبية سيئة على الاقتصاد القومى لما يعكسه من ضعف الحصيلة التى تحصل عليها هيئة التأمينات الاجتماعية والتى تستخدم فى تمويل الاستثمارات القومية من خلال بنك الاستثمار القومى ويؤدى هذا التهرب التأمينى نتيجة عدم الوعى التأمينى ، إلى عجز فى الموارد التأمينية تتحمله خزانة الدولة .

ويصل هذا العجز إلى حوالى ٢ مليارى جنيه سنويا تؤديه فى شكل معاشات أو تأمينات عند التعاقد أو العجز أو الوفاة بالنسبة للمشتركين ، ويتزايد هذا العجز سنويا بنسبة ١٠٪ لقيام وزارة المالية بزيادة المعاشات ، والأجور بهذه النسبة سنويا لمواجهة زيادة الأسعار وغلاء المعيشة ، ومن ناحية أخرى نجد أن نص الدستور يؤكد التأمين على كل مواطن سواء بشكل مباشر للمؤمن عليه أو غير مباشر لمن يعول وللمستحقين والمستفيدين من هذا التأمين من بعده ، سواء العاملون بالحكومة ( القطاع العام والخاص ) عمل منتظم" وأصحاب الأعمال "المهن الحرة " وغيرهم ، فمظلة التأمينات تغطى حاليا حوالى ١٨.٣ مليون عامل يتم التأمين عليهم بشكل مباشر .

# • من المسئول عن غياب الوعى التأمينى ؟!

# العلاقة بين وزارة التأمينات ووزارة القوى العاملة والهجرة

# ضرورة تنسيق العمل بين الوزارتين

## • هل تستقل وزارة التأمينات أو تندمج في وزارة القوى العاملة والهجرة ؟



بقلم :
عبد الحليم القاضى

نظم التأمين الاجتماعى فى مصر هى وليدة قانون العمل إذا انتقلت التزامات صاحب العمل تجاه عماله إلى الجهاز الإدارى للتأمينات ، فتم تحويل نظام المكافأة إلى نظام تأمين الشيخوخة والوفاة ، وتأمين البطالة ، وانتقلت مسئولية صاحب العمل عن إصابات العمل إلى ذلك الجهاز ، كما تم تحويل نظام الرعاية الطبية فى قانون العمل والإجازات المرضية إلى تأمين المرض ، ولا تزال هناك علاقة وثيقة بين نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل أهمها :

١- ففى مجال التعريف يرجع نظام التأمين الاجتماعى إلى قانون العمل فى تحديد المقصود بالعامل وصاحب العمل والعمل العرضى والعمل المؤقت والعمل الموسمى ، وبالمقصود بالعامل المتدرج .. إلخ

٢- تحديد الشروط التى ينبغى أن تتوافر فى الأجنبى لكى يخضع لقانون العمل وبالتالى قانون التأمين الاجتماعى

٣- اشتراك نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل فى تحديد الأمراض المزمنة التى يستحق العامل عنها أجرا كاملا .

٤- يرجع قانون العمل إلى نظام التأمين الاجتماعى فى إثبات عدم اللياقة الصحية للخدمة وكذلك إجراءات التحكيم الطبي

٥- الرجوع إلى أحكام القضاء وآراء الفقهاء فيما يتعلق بشرح وتفسير الأحكام الخاصة بجواز فصل العامل لارتكابه أخطاء جسيمة طبقا للمادة ٦٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وهى الحالات التى يقضى فيها قانون التأمين الاجتماعى بصرف نصف تعويض البطالة .

٦- ترجع التأمينات الاجتماعية إلى مكاتب العمل فى حالة النزاع حول سبب الفصل

٧- هناك أحكام مشتركة بين نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل فيما يتعلق بانقضاء علاقة العمل والمنحة فى حالة الوفاة ومصاريف الجنازة

نخلص من ذلك إلى أن معظم أسس وقواعد قانون العمل تسرى على قوانين التأمينات الاجتماعية من تفسير التشريع ، وتطبيق التشريعات من حيث الزمان والمكان ومصادر التشريع وهى الدستور والقانون المدنى والشريعة الإسلامية ، والفقه والقضاء والاتفاقيات الدولية الثنائية ، واتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية.

وإذا كانت هناك علاقة وثيقة بين تشريعى العمل والتأمينات فإن هناك علاقة وثيقة ( أو ينبغى أن تكون ) بين وزارتى التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والهجرة .

أولا : ففى مجال التحكيم الطبى ، نصت المادة ٦١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل وبعدم إصابته بمرض ، وخلال شهرين من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته ويقدم الطلب إلى الهيئة المختصة ( الصندوق ) مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء مائة قرش كرسم تحكيم .

ونصت المادة ٦٢ من القانون المشار إليه فى فقرتها الأولى أن على الهيئة ( الصندوق ) المختصة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة والهجرة وقد صدرالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ الذى حل محله القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على أن تشكل لجنة التحكيم المشار إليها فى المادة ٦٤ من :

١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع فى دائرة اختصاصها مكان العمل (مقررا) .

٢- طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي

٣- طبيب أخصائى يختاره مقرر اللجنة من مديرية الشئون الصحية أو من إحدى المستشفيات الجامعية حسب حالة المؤمن عليه طالب التحكيم.

واستطرد القرار الوزارى فى تحديد الالتزامات والإجراءات التى على المقرر أن يقوم بها ومن هذا يظهر الدور الفعال لوزارة القوى العاملة والهجرة فى التحكيم الطبي.

( ثانيا ) لجان فحص المنازعات :

تنفيذا للمادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات ، وقررت الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار على أن يضم لعضوية اللجنة المختصة مندوب عن كل من منطقة العمل المختصة والنقابة التى ينتمى إليها المؤمن عليه صاحب موضوع النزاع ، وذلك إذا كانت المنازعة ناشئة بسبب رفض صرف تعويض البطالة أو وقف صرف هذا التعويض قبل انتهاء فترة الاستحقاق

( ثالثا ) لجان إثبات عدم وجود عمل للمؤمن عليه العاجز عن العمل :

فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه فى حالات

العجز الجزئى المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل وذلك إذا كانت مدة اشتراكه فى التأمين ...

ويثبت عدم وجود عمل آخر بقرار لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابى أو العاملين بحسب الأحوال وممثل عن الهيئة المختصة ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة ( م١٨ من قانون التأمين الاجتماعى ) وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بأن اللجنة المشار إليها تشكل بالنسبة لهم من العاملين بالقطاع العام والخاص من :

١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينيبه (مقررا )

٢- مدير المنطقة المختصة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينيبه من رؤساء المكاتب

٣- ممثل عن صاحب العمل

٤- ممثل عن التنظيم النقابي

وتعقد اجتماعات اللجنة فى مديرية القوى العاملة وعلى المقرر اتخاذ إجراءات العرض على اللجنة وسبق أن أصدر وزير القوى العاملة والهجرة القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد مواعيد وإجراءات عمل اللجنة المشكلة لإثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئى .

( رابعا) القوى العاملة وتأمين البطالة:

من شروط استحقاق تعويض البطالة أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه فى سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص .

وفى حالة صرف تعويض البطالة يستمر الصرف خلال فترة التدريب المهنى التى قررها مكتب القوى العاملة وينبغى على المؤمن عليه فى حالة إنهاء خدمته تسجيل اسمه فى مكتب القوى العاملة ويتردد عليه أسبوعيا فإذا كان هناك عمل مناسب يلحق به ويوقف صرف تعويض البطالة فى الأحوال الآتية :

١- إذا رفض المتعطل عملا مناسبا عرضه عليه مكتب القوى العاملة.

٢- إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذى قيد اسمه فيه متعطلا فى المواعيد المحددة

٣- إذا رفض المؤمن عليه التدريب المهنى الذى يقرره مكتب القوى العاملة المختص ومن ذلك يبدو مدى مشاركة وزارة القوى العاملة والهجرة فى تنفيذ تأمين البطالة.

( خامسا) دور وزارة القوى العاملة فى القضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات :

من صور التهرب من التأمينات عدم الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية عن جميع العمال أو عن بعض العمال أو الاشتراك عن أجور غير حقيقية أى أقل من الأجر الفعلى للعامل وطبقا لقانون العمل يقوم مفتشو العمل بالتفتيش على صاحب العمل وبصفة خاصة وهذا ما يهم التأمينات الاجتماعية بالإطلاع على عقد العمل عن كل عامل يتضمن البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل.

(ب) اسم العامل ومؤهله ومهنته أو حرفته ورقمه التأمينى ومحل إقامته وما يلزم لإثبات شخصيته.

(ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد

(د) الأجر المتفق وطريقة وموعد ادائه ، وكذلك سائر المزايا النقدية والعينية المتفق عليها ويحرر العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه لقاء أجر باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعامل وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص .

وإذا لم يوجد عقد مكتوب للعامل عليه وحده إثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات !!

وقد نظم قانون العمل أحكام تفتيش العمل والضبطية القضائية فى المواد ٢٣٢ وما بعدها ولمفتش العمل حق دخول جميع أماكن العمل لتفتيشها للتحقق من تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ومن بينها عقد العمل ويتأكد من تسليم العامل نسخة منه ومن أن صاحب العمل قد أرسل نسخة إلى مكتب التأمينات وسجل الأجور وملف العامل .

وهنا ينبغى التنسيق بين وزارة القوى العاملة والهجرة وبين وزارة التأمينات وذلك بالاتفاق بين الوزارتين على أن يبدأ مفتشو العمل بالتفتيش على أصحاب الأعمال فى منطقة معينة وإلزامهم بتنفيذ قانون العمل وتطبيقه خاصة الموضوعات السابق الإشارة إليها وعند الانتهاء من مهمتهم تخطر وزارة القوى العاملة ووزارة التأمينات بذلك ليقوم مفتشو التأمينات الاجتماعية بمهمتهم ولن تكون هناك صعوبة لأن البيانات التى يريدون إثباتها سيقوم مفتشو العمل بالزام أصحاب الأعمال بها ،والمعروف أن قانون التأمين الاجتماعى نص فى المادة ١٥٢ على أن يكون لمن تنتدبه الهيئة من العاملين بها الحق فى دخول محال العمل فى مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحررات والملفات والمستندات التى تتعلق بتنفيذ هذا القانون ، وحدد وزير العدل بالاتفاق مع وزير التأمينات العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية فى تطبيق أحكام هذا القانون.

ومطلوب من صندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص الآتى :

أ- تدعيم أجهزة التفتيش فى كل مكتب من مكاتب التأمينات بحيث يتناسب عددهم مع عدد أصحاب الأعمال والعمال المطلوب التفتيش عليهم وتدريبهم جيدا على تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية.

ب- إنشاء قسم لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى كل منطقة تأمينية لمتابعة نشاط مفتشى المكاتب ومراقبة أعمالهم.

ج- إنشاء إدارة لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية فى المركز الرئيسى لصندوق التأمين على العاملين فى القطاع العام والخاص للبحث عن أموال أصحاب الأعمال المتهربين وكذلك المدينين الذين يعلن إفلاسهم أو ينهى نشاطهم.

سادسا : الإسعافات الأولية :

يلزم قانون التأمين الاجتماعى صاحب العمل بأن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تتم الإصابة من مباشرة عمله م(٦٥) وألزمه قانون العمل بأن يوفر للعمال وسائل الإسعافات الأولية (م٢٢ ) لكل هذه الأحكام المشتركة بين قانون العمل والتأمين الاجتماعى وكذلك الأحكام المشتركة فى إدارة التأمينات الاجتماعية ألا يمكن التفكير فى إدماج الوزارتين أى وزارة التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والهجرة معا ؟ وإذا لم يتأت ذلك ألا يكون للتأمينات الاجتماعية وزارة مستقلة ، خصوصا بعد أن تبين عجزها عن إدارة بعض نظم التأمينات فتطالب بإلغاء نظم كاملة ، كما ثبت عجز الوزارة فى تحصيل ديونها على أصحاب الأعمال وضياع أموال بمئات الملايين من الجنيهات نتيجة عدم متابعة حالات الإفلاس وعدم المطالبة الشهرية باشتراكات التأمينات من أصحاب الأعمال الذين لم يسددوا الاشتراكات فى المواعيد ، وعدم متابعة أصحاب الأعمال ولا تعرف عناوينهم وتضيع عليها مئات الملايين بسبب عدم المتابعة والتفتيش الدورى عليهم .

# حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل الجديد..

**فى الجزء الأول من هذا التحقيق الذى نشر بالعدد قبل السابق أكدنا على أهمية الدراسة المستفيضة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لاستخلاص مدى التوافق أو التناقض بين مواد هذا القانون وتشريعات قوانين التأمين الاجتماعى الحالية والتى تم أعداد تعديلات جديدة لها ، وذلك بهدف إلقاء الضوء على المطالب التى ترتبت على صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ من التشريعات التأمينية حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل الذى هو الأصل دائما فى كافة التشريعات العمالية .. ونستكمل فى هذا الجزء استعراض وجهات نظر وآراء المختصين فى هذا الموضوع الهام الذى يتعلق بحاضر ومستقبل العمالة فى القطاع الخاص .**

■ تحقيق : **عبده مصطفى**

**يقول حسين عثمان خيرى مدير العلاقات العامة بالشركة المصرية للسبائك الحديدية** ، المفروض أن يتم إصدار القرارات الوزارية المنفذة لأحكام قانون العمل الجديد قبل بدء العمل به فى ٢٠٠٣/٧/٧ .. هذه القرارات والتى نص عليها القانون ستلقى المزيد من الضوء على كيفية العمل بمواد هذا القانون ، خاصة وأنه لم تصدر لائحة تنفيذية ، وذلك حتى نغلق باب الاجتهادات فى تفسير المواد . فهناك قضايا عمالية ومشاكل عمالية على درجة من الأهمية معروضة على الجهات المختصة وفقا للقانون السابق رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ولم يتم حسمها بعد والمفروض أن يبدأ تطبيق القانون الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى ٢٠٠٣/٧/٧ **فماهو موقف مثل هذه القضايا والمشاكل التى لم يتم حسمها ، وكيفية تحديد العلاقة بينها وبين الأجهزة المناط بها حسم مثل هذه المشكلات فى القانون الجديد مثل مكتب علاقات العمل واللجنة القضائية .**

**ويضيف قائلا:** وفقا للقانون الجديد المفروض أن مكتب علاقات العمل يقوم بالتسوية الودية أولا بين العامل وصاحب العمل طبقا للمادة ٧٠ من القانون ، فإن لم يتمكن من التسوية فى موعد أقصاه ١٠ أيام من تاريخ تقديم الطلب جاز لكل من طرفى النزاع اللجوء إلى اللجنة الخماسية المنصوص عليها فى المادة ٧١ من القانون وإذا اكتشف مكتب العلاقات أن هناك مخالفة صريحة وواضحة من صاحب العمل تقتضى كما كان يحدث فى ظل القانون السابق رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تحرير محضر بالواقعة كان يقوم المكتب على الفور بتحرير المحضر ، فماذا بالنسبة لوضع القانون الجديد هل يستبقى مكتب العلاقات قرار اللجنة الخماسية ويتخذ نفس الإجراءات السابقة أم لا؟ ثم ماهو موقف العامل من تأمين البطالة الوارد فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؟

**ويقول الأستاذ محمد داود حسين وكيل وزارة القوى العاملة السابق وأمين صندوق الرابطة العامة لقدامى النقابيين**

إن المادة ١٩٥ من قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ تنص على أن حق الإضراب السامى للعمال يترتب عليه احتساب مدة الإضراب إجازة بدون أجر **وهنا نتساءل ماهو موقف قانون التأمين الاجتماعى؟؟ وماذا لو أصيب العامل أو توفى خلال فترة الإضراب؟؟ وهل يترتب له نفس الحقوق التأمينية أم لا؟؟**

**ويضيف قائلا: يجب ألا يترك هذا الموضوع للاستفسارات الاجتهادية بل يجب أن يكون هناك نص قطعى يلزم صاحب العمل فى حالة وفاة العامل أو إصابته بعجز كلى خلال فترة الإضراب التى ستحتسب إجازة بدون أجر وفقا لقانون العمل الجديد بجعل مدة اشتراك العامل متصلة ويلتزم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المستحقة عن فترة الإضراب لهذا العامل حتى ولو كانت خصما من مستحقاته لدى صاحب العمل.**

**ويستطرد قائلا:** المادة ١٢٥ من قانون العمل الجديد نصت على أنه لايجوز تحديد سن للتقاعد تقل عن ٦٠ سنة بينما نجد فى ظل قوانين الخصخصة والإصلاح الاقتصادى **المعاشات المبكرة وإنهاء خدمة العمال فى زيادة مستمرة** حيث تتم إحالة المواطنين إلى المعاش فى أى سن بالإضافة إلى أن قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته والمعمول به حاليا لايلزم بهذا النص فى أكثر من مادة ، ومنها العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة .. **أليس فى هذا تعارض يقتضى إجراء تعديل فى قانون التأمين الاجتماعى بما يتوافق مع قانون العمل الجديد؟**

**أيضا –والكلام مازال للأستاذ محمد داود حسين–**نقول إن المادة ٣٤ من القانون أقرت علاوة سنوية دورية لاتقل عن ٧٪ من الأجر الأساسى الذى تحسب على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية ، **ولهذا يجب النص فى قانون التأمينات على وجوب زيادة أجر المؤمن عليه سنويا بقيمة هذه العلاوة أو مايقرره صاحب العمل إن كان أكثر من هذه العلاوة دون الحاجة إلى إخطار صاحب العمل بهذا .**

كذلك فإننى أرى أن يتم تعديل أو تغيير موعد تقديم استمارة ٢ تأمينات(حركة العمالة) ليكون فى ٧/١ من كل عام بدلا من ١/١ حتى يتماشى مع القانون والعلاوات وميزانية الشركات وميزانية الدولة عموما.

**ويختتم الأستاذ محمد داود حسين وكيل وزارة القوى العاملة السابق وأمين صندوق الرابطة العامة لقدامى النقابيين حديثه** مطالبا بضرورة توفيق أوضاع المواد من ١٢٢ إلى ١٣٠ من قانون العمل الجديد مع قوانين التأمينات الاجتماعية نظرا لأن هذه المواد متعلقة بالتأمينات .

**الأستاذ محمد بهاء الدين أمين عام النقابة العامة للعاملين بمواد البناء والأخشاب يقول:** نص قانون العمل الجديد على حق صاحب العمل فى التوقف الجزئى أو تخفيض الأجر والنقل لوظيفة أقل ، وفى هذه الحالة يتم تخفيض أجر العامل ، **فهل سيتم تخفيض الأجر دون ضوابط محددة؟ وكيف يتماشى هذا النص مع النص الذى يلزم صاحب العمل بعلاوة سنوية لاتقل عن ٧٪ والأهم من ذلك ماهو الأجر الذى سيتم على أساسه سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية فى هذه الحالة ؟ثم ماهو موقف قانون التأمينات الاجتماعية الذى لم يرد به أى توافق مع هذه الحالة؟ وإذا طالبت التأمينات بسداد الاشتراكات على أساس الأجر الأكبر فمن سيتحمل هذه الفروق ، العامل أم صاحب العمل .**

**والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ، ماهو الموقف التأمينى الحقيقى فى**



محمد داود



محمد بهاء الدين

## • مطلوب مراجعة قانون التأمين الاجتماعى فى حالات: سن التقاعد.. الإضراب.. تخفيض الأجر.. العلاوة

## • ضرورة تشكيل لجنة من العمل والتأمينات لدراسة مشكلات التطبيق

**هذه الحالة لحماية حقوق العامل خاصة إذا حدثت له حالة عجز أو وفاة فعلى أى أساس تسدد له الحقوق التأمينية؟؟**

لابد إذن من وجود نصوص تأمينية توضح الموقف بجلاء قبل أن يبدأ التطبيق وتبدأ معه المشاكل دون وجود نصوص صريحة وواضحة فى مثل هذه الحالات، مما يترتب عليه تأخير صرف الحقوق التأمينية وزيادة الأعباء على الأجهزة القضائية المناط بها حل مشكلات العمالة وفقا لقانون العمل الجديد.

**إننى أقترح بهذه المناسبة تشكيل لجنة مختصة تتكون من خبراء من وزارة القوى العاملة والتأمينات والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لمناقشة الاختلافات بين قانون العمل وقانون التأمينات قبل بدء التطبيق والذى هو مقرر فى ٢٠٠٣/٧/٧.**

**نقطة أخيرة يطرحها النقابى محمد بهاء الدين تتعلق بالمادة ٧١ من قانون العمل الجديد حيث يقول:**

إن هذه المادة لم تتطرق من قريب أو بعيد لتأمين البطالة المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وفى حالة عرض العامل على اللجنة الخماسية المنصوص عليها فى قانون العمل الجديد وأقرت اللجنة بعودته للعمل لوجود عمل مناسب له لدى صاحب العمل، وهنا رفض صاحب العمل عودة العامل للعمل، مما يضطره إلى رفع المشكلة إلى اللجنة التى تقرر تعويضه عن مدة بقائه خارج العمل، **هنا نتساءل ماهو موقف تعويض البطالة؟؟ ومدى استحقاق العامل له فى هذه الحالة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى؟! هل يستحق العامل أم لا وهل يخصم من قيمة التأمين أو من قيمة التعويض الذى قررته اللجنة ماسبق صرفه أم لا؟**

انتهى كلام النقابى محمد بهاء الدين، أمين عام النقابة العامة للعاملين بمواد البناء والأخشاب

**ونود التأكيد على ضرورة أن يطور نظام التأمين الاجتماعى نفسه ليتوافق مع قانون العمل الجديد لأن ماتم طرحه من مشكلات حتى الآن يمثل مؤشرات هامة توجب علينا إعادة النظر فى مدى التوافق والتكامل بين قانون العمل وقانون التأمين الاجتماعى لصالح قطاع القوى العاملة فى مصر.**

# سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

# كيف استطاعت ثورة يوليو إقامة عدالة اجتماعية ؟

## محاولات تطبيق التأمينات الاجتماعية قبل قيام الثورة لم يكتب لها النجاح

التزمت ثورة يوليو منذ قيامها بتحقيق عدة مبادئ أهمها مبدأ " العدالة الاجتماعية " وذلك لسد الفجوة الواسعة التى كانت تفصل بين الطبقة العاملة المطحونة والطبقة المالكة الثرية، وكان من أهم الوسائل التى اعتمدت عليها الثورة لتحقيق هذا الهدف هو تطبيق نظم التأمين الاجتماعى بصورة متدرجة وعلى مراحل حتى تتحقق التغطية الشاملة ليضمن كل مواطن قادر على الكسب ما يكفيه لمواجهة مطالب الحياة ولأسرته التى يعولها من بعده.

ومن المعلوم أن نظم التأمين الاجتماعى تلعب دورا مهما على الصعيد العالمى، فهى وسيلة من وسائل تصحيح الأوضاع الاجتماعية والحد من التفاوت بين الطبقات، بجانب علاقتها الوثيقة بالاقتصاد القومى، فهى ليست وسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات بل هى بالإضافة إلى ذلك وسيلة من وسائل التوازن الاقتصادى.

وإذا تتبعنا الإنجازات التى تمت فى مجال التأمين الاجتماعى منذ بدء تطبيق هذا النظام فى صورة تأمين وادخار فى الخمسينيات على طوائف محدودة من العمال إلى أن تحققت التغطية الشاملة وفقا للخطة التى وضعتها الثورة عند قيامها لأمكن القول أن ثورة يولية ثورة اجتماعية بكل المقاييس.

أما الفترة السابقة على الثورة فيمكن تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى وكان اهتمام الدولة ينصب على كبار موظفى الدولة والمحظوظين من الأجانب، والفترة الثانية بدأت الدولة خلالها الاهتمام بشئون العمال ولكن محاولات الدولة باءت بالفشل وفيما يلى بيان ذلك:

### ■ فترة عدم الاهتمام بشئون العمال:

تميزت الفترة الأولى من الفترات السابقة على ثورة يولية بأن اهتمام الدولة كان منصبا على كبار الموظفين وكبار الضباط والمحظوظين من الأجانب فصدر أول تشريع ينظم المعاشات الحكومية فى مصر فى عهد سعيد باشا فى القرن التاسع عشر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بموجب اللائحة السعيدية وكانت المعاشات وفقا لهذه اللائحة تحول من خزينة الدولة وتصرف لكبار الموظفين دون أن يتحملوا أى اشتراكات، وقبل العمل باللائحة المشار إليها كانت المعاشات تصرف بقرارات فردية لبعض موظفى الحكومة من الأجانب أو المقربين، وعندما ساءت أحوال الدولة المالية فى عهد الخديوى إسماعيل باشا

صدر الأمر العالى رقم ٣١ لسنة ١٧٨٠ بفرض اشتراكات لحساب المعاشات بواقع ٣٫٥٪ من المرتبات ، وفى عهد الخديوى توفيق صدرت لائحة للمعاشات فى شهر أبريل ١٨٨٢ وأعقبتها لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين للمعاشات الحكومية انتهت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذى استمر تنفيذه حتى أوقف تطبيقه على جميع الموظفين الذين التحقوا بالخدمة بعد هذه المدة ماعدا رجال القضاء والشرطة ، وكان لحرمان عشرات الآلاف من موظفى الحكومة من نظام المعاشات بسبب سوء أحوال الدولة ، خصوصا بعد إيقاف تثبيت الموظفين سنة ١٩٣٥ ، رد فعل كبير بين العاملين فى الحكومة .

## ■ فترة الاهتمام بشئون العمال وأسباب فشلها:

تميزت الفترة الثانية السابقة مباشرة على ثورة يولية بقيام الدولة بعدة محاولات لإصلاح شئون العمال لكنها باءت بالفشل بسبب اعتراض أصحاب الأعمال نظرا للأعباء التى يتحملونها فى هذا الشأن لصالح عمالهم .

وبدأت المحاولة الأولى بصدور قانون التعويض عن إصابات العمل ليطبق على عمال الصناعة وهو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ وكان الغرض من إصداره أن التشريع المدنى لا يضمن للعامل المصاب أى تعويض عن إصابته مالم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل ، إلا أن الإحصائيات التى قامت بها بعض الدول فى أوروبا - ويمكن الاستئناس بها فى مصر - دلت على أن الحوادث التى من هذا القبيل لا تتعدى ٢٠٪ من مجموع الحوادث ، وفوق ذلك قد يكون من المتعذر ، بل ومن المستحيل أن يستطيع العامل إثبات خطأ صاحب العمل عند إلقاء عبء الإثبات على عاتقه ، وقد أخذت المحاكم الأهلية والمختلطة تتوسع فى تطبيق مواد القانون الخاصة بالمسئولية توسعا خرج بها عن حدود النصوص الواردة فى هذه المواد وقد اضطرها إلى ذلك تخفيف الحرج عن العامل وإطراد تقدم الصناعة على الوجه الذى نتج عنه ازدياد المخاطر التى تستهدف العامل ولكن أحكامها فى هذه المسألة كانت مختلفة وغير مستقرة بينما كان يرى بعضها أن الخطأ من جانب رب العمل مفترض كان البعض الآخرى يرى الأخذ إطلاقا بنظرية مخاطر المهنة التى توجب مسئولية صاحب العمل لمجرد وقوع الضرر دون التفات إلى شرط الخطأ لذلك كان من الضرورى أن يتدخل المشرع لسن قواعد مسئولية صاحب العمل عن إخطار المهنة ولمنع تضارب الأحكام ذلك التضارب الذى يؤدى إلى تعريض العمال لمعاملات مختلفة بأختلاف وجهات النظر .

ومع ذلك فإن التطبيق العملى لأحكام القانون كشف عن أن العمال يجدون صعوبة فى الحصول على تعويضاتهم كما أن أصحاب الأعمال الصغيرة يعجزون عن تأدية الالتزامات التى فرضها عليهم القانون من علاج ومعونة مدة انقطاع العامل عن عمله بسبب الإصابة وكذلك التعويض فى حالات العجز المتخلف عن الإصابة والوفاة .

لذلك صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن بالتأمين الاجبارى ضد حوادث العمل بالزام أصحاب الأعمال الخاضعين للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بالتأمين ضد حوادث العمل لدى إحدى شركات التأمين وتتولى شركة التأمين التزامات صاحب العمل فى مقابل رسم يؤديه لها ويعتبر صاحب العمل وشركة التأمين مسئولين بالتضامن عن حقوق العامل المصاب .

وفى عام ١٩٥٠ تم تعديل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ليسرى على العمال المشتغلين فى التجارة والعمال المشتغلين فى الزراعة إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بآلات ميكانيكية أو يؤدون عملا صناعيا .

وفى العام نفسه صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ باعتبار المرض المهنى فى حكم إصابة العمل .

ومع ذلك لم يكتب لهذه التشريعات النجاح لتهرب أصحاب الأعمال من جهة وامتناع شركات التأمين من جهة أخرى عن التعاقد مع المنشآت التى تكثر فيها الحوادث .

لذلك ألغى هذا القانون بعد قيام الثورة وحل محله القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأسند أمر تطبيقه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التى أنشأتها الثورة

## اعتراض أصحاب الأعمال

كانت آخر محاولات إصلاح شئون العمال فى الفترة السابقة على الثورة مشروع قانون التأمين الاجتماعى الذى أعدته الحكومة عام ١٩٤٣ وتمت مراجعته واقراره بمعرفة خبراء متخصصين من مكتب العمل الدولى .

وكان هذا المشروع يقوم على الأسس الآتية :

مجال تطبيقه : نص المشروع على أن يسرى نظام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليه بأحكامه على العمال المشتغلين فى الصناعة والتجارة ، وكذلك العمال والمستخدمين الذين يعملون بالحكومة والهيئات العامة ولا ينتفعون بنظام المعاشات الحكومية.

موارد النظام : يمول هذا النظام بالاشتراكات التى يتحملها أصحاب الأعمال والعمال والدولة .

أنواع التأمينات الاجتماعية : نص المشروع على تطبيق أربعة أنواع من التأمينات الاجتماعية وهى :

١- التأمين ضد المرض : ويراعى فى تنفيذه أن يتم أولا استكمال الاستعدادات الصحية فى كل منطقة على حده

٢- التأمين ضد العجز

٣- التأمين ضد الوفاة

٤- التأمين ضد الشيخوخة

إدارة النظام : تتولى تطبيق النظام هيئة مستقلة عن الحكومة يقوم بإدارتها ممثلون عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

## التأمينات في عهد الثورة

كان من أهم الأهداف التى تسعى الثورة إلى تحقيقها القيام بمشروعات التجديد الاقتصادى والعمل على زيادة الانفتاح فى سبيل رفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة ، ولتحقيق هذا الهدف فإن الأمر تطلب حماية الطبقة العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية بما يحقق إشاعة الطمأنينة بين أفراد هذه الطائفة ويخلق روح الاستقرار فى نفوسها فتنصرف إلى أعمالها ويزداد إنتاجها ولما كانت نظم التأمينات الاجتماعية تحتاج فى تطبيقها إلى وجود بيانات وإحصائيات لم تكن متوافرة لدى الدولة ، لذلك تقرر أن يبدأ تطبيق هذه النظم فى صورة تأمين وادخار يقوم على أساس الاشتراكات ويضمن للعامل أو أسرته مبلغا مناسبا فى نهاية خدمته بدلا من مكافأة نهاية الخدمة المحدودة والتى غالبا ما يتعذر على العمال تقاضيها خاصة فى المنشآت الصغيرة فى القطاع الخاص .

لذلك تم تشكيل وفد لدراسة هذه النظم فى الدول التى سبقتنا فى هذا المجال ، وقد أعد الوفد دراسة فى الموضوع وعلى ضوئها تم اتخاذ الآتى :

بالنسبة للعاملين بالحكومة :

صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار ، وتضمن هذا القانون نظامين : أحدهما للتأمين ضد العجز والوفاة ، والثانى للادخار .

ويسرى النظامان على جميع موظفى الدولة المدنيين ، وأعقب ذلك إنشاء صناديق للتأمين والادخار

لفئات أخرى من الموظفين كموظفى وزارة الأوقاف وموظفى المجالس البلدية ومجالس المديريات .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ، وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، وبمقتضى هذا القانون تم تطوير نظام التأمين والادخار وتحويله إلى نظام معاشات يمول باشتراكات تقتطع من مرتب الموظف .

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسورية وضع نظام موحد للمعاشات يسرى على مواطنى الإقليمين فصدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات للمتسخدمين والعمال الدائمين ، وفى هذه المرحلة بدأ انتفاع العمال والمستخدمين لأول مرة بنظم المعاشات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها الدائمين وبذلك أدمج أحكام القانونين رقم ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٣ فى قانون واحد يضم الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين .

بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص :

بدأ تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية فى صورة تأمين وادخار على العاملين بالقطاع الخاص بصدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥

وتقتضى أحكام هذا القانون بإنشاء صندوقين

أحدهما للتأمين ، والآخر للادخار ، ويقوم هذا النظام على أساس التمويل بالاشتراكات من كل من صاحب العمل والعامل وإنشاء مؤسسة حكومية هى مؤسسة التأمينات الاجتماعية (صندوق التأمين للعاملين بالقطاعين العام والخاص حاليا ) تتولى تطبيق هذا النظام تدريجيا على العمال الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ، وقد بدأ التطبيق على المنشآت التى تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر فى كل من القاهرة والإسكندرية فى ١٩٥٦/٤/١ ثم اتسع مجال التطبيق بعد ذلك فى مراحل زمنية مختلفة إلى أن تم تغطية كافة المنشآت ولو كانت تستخدم عاملا واحدا فقط .

وفى عام ١٩٥٨ صدر قانون التأمين والتعويض عن إصابات العمل رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ ليحل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وأسند تطبيقه إلى المؤسسة المذكورة .




ثم صدر بعد ذلك قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ليحل محل قانون التأمين والادخار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقانون تأمين إصابات العمل رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ والذى تم بمقتضاه تطوير نظام التأمين والادخار وتحويله إلى نظام للمعاشات وشموله على نوعين من التأمينات الاجتماعية وهى :

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المعروف بتأمين المعاش .

وتأمين إصابات العمل الذى كان مطبقا بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨

وفى عام ١٩٦٤ صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليحل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تطوير النظام وإضافة نوعين آخرين من التأمينات الاجتماعية فأصبحت التأمينات الاجتماعية المطبقة على العاملين بالقطاع الخاص والقطاع العام بعد التأمين تشتمل على أربعة أنواع وهى :

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- تأمين إصابات العمل

٣- تأمين المرض

٤- تأمين البطالة

## توحيد التأمينات الاجتماعية

وفى المرحلة الأخيرة تم تطوير نظام التأمينات الاجتماعية المطبقة على فئات العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص وتوحيدها فى قانون واحد ، وهو القانون المطبق حاليا والصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وقد استحدثت فى هذا القانون الأنظمة الآتية:

- نظام الأجر المتغير : وبمقتضاه تقرر صرف معاش تكميلى عن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير.

- نظام المكافأة : وبمقتضاه يحصل العامل أو أسرته على مرتب شهر عن كل سنة اشتراك فى هذا القطاع بحد أدنى عشرة شهور فى حالات العجز والوفاة.

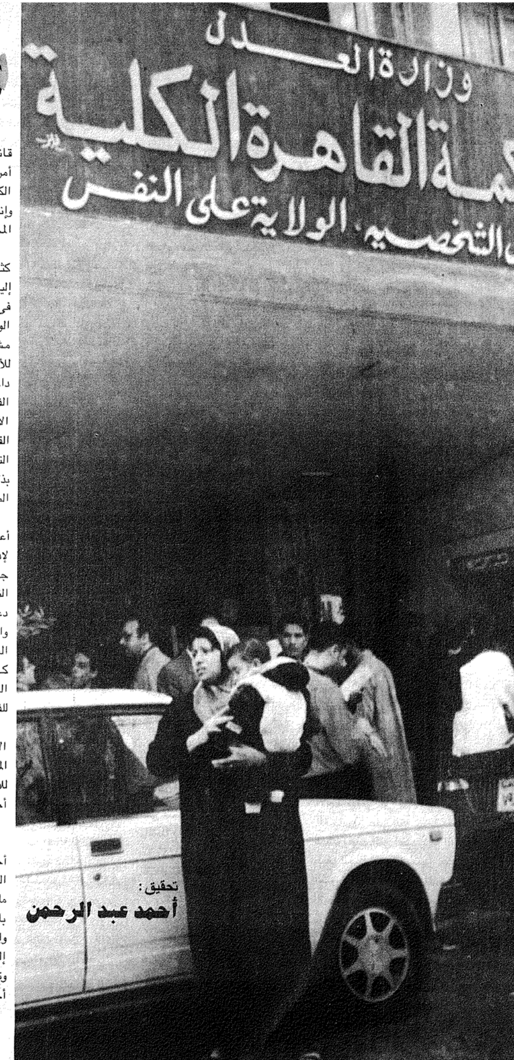
- نظام الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ويهدف إلى توفير إقامة كاملة لصاحب المعاش الذى ليس له أسرة ترعاه.

## مد مظلة التأمينات

وبعد أن تم تغطية فئات العمال بنظام التأمين الاجتماعى وتوحيد المعاملة بينها وإزالة التفرقة بين العاملين بالحكومة والعاملين فى المنشآت غير الحكومية امتدت مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطى أصحاب الأعمال وتم ذلك بصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ الذى تم تطويره ليشمل أصحاب الأعمال ومن فى حكم أصحاب الأعمال بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ كما امتدت المظلة لتشمل العاملين بالخارج وتم ذلك بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ الذى تم تطويره بالقانون الحالى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وأخيرا استكملت التغطية بقانون التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ والذى تم تطويره بالقانون الحالى رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وبمقتضاه يسرى نظام التأمين الاجتماعى على كل مواطن قادر على الكسب من أى عمل أو مهنة ولم تتوافر له شروط الخضوع لأى من قوانين التأمين الاجتماعى الأخرى .

وبذلك تم تطبيق نظم التأمين الاجتماعى على كافة المواطنين القادرين على الكسب وفقا للتشريعات التى أصدرتها الدولة طبقا للخطة التى وضعتها حكومة الثورة كما هو ثابت بالمذكرات الإيضاحية للقوانين المشار إليها باعتبارها الوثائق الرسمية التى تثبت أن نظام التأمين الاجتماعى جاء نتيجة دراسة علمية وفقا لخطة مدروسة لتحقيق أهم المبادئ التى نادت بها الثورة وهو مبدأ " إقامة عدالة اجتماعية "

# محكمة الأسرة




تحقيق:
أحمد عبد الرحمن

مع بداية الدورة البرلمانية المقبلة سيعرض قانون محكمة الأسرة والذي يعمل علي تحقيق أمن واستقرار الأسرة المصرية التي طالما عانت الكثير في أروقة المحاكم وكذلك لإنصافها وإنقاذها من مهانة التشتت والجرى فى المحاكم المختلفة للنظر فى مشاكلها العائلية.

وكانت كل مشكلة من مشاكلها تتوزع بين كثير من المحاكم فى العديد من البلاد التى يلجأ إليها الزوج حتى يجهضها ويضيع عليها حقوقها فى رعاية وحضانة الأسرة المصرية واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٢ الذى تم فيه إعداد مشروع محكمة الأسرة الذى يمثل أملا كبيرا للأسرة المصرية ،ويؤدى إلى إيجاد جو هادئ داخل محكمة واحدة ذات طابع خاص يتيح الفرصة أمام الإصلاح بين الزوجين وإنقاذ الأطفال من الضياع وتفصل فى المحكمة القضايا الناشئة عن النزاع بين الزوجية مثل التطليق أو النفقة أو الحضانة أو الرؤية فتوفر بذلك الوقت والجهد والمال على الزوجين وتحقق الطمأنينة لأطفالهم .

وكانت وزارة العدل - إدارة التشريع - قد أعدت مشروع قانون محكمة الأسرة الذى يهدف لإدخال نظام متكامل لمحكمة تختص بالنظر فى جميع مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس والمال وكذلك جميع شتات ما يثار من دعاوى عديدة بين أطراف الأسرة على منضدة واحدة داخل مبنى قضائى واحد يختص بهذا الغرض، وذلك تيسيرا للإجراءات وتخفيفا عن كاهل الأسرة ، مع تطبيق دقيق لتحقيق هذا الهدف من إقامة هذه المحكمة وتخصيص قضاة للفصل في النزاعات الأسرية.

وفي هذا التحقيق نعرض هذه الخطوة الاجتماعية الفريدة والبناءة ونستطلع رأي المواطنين في جدوي هذا المشروع وهل سيحقق للأسرة كيانها ويعيد إليها أمنها وسعادتها أم لا؟!

### ملامح محكمة الأسرة

بداية تتكون المحكمة من ثلاثة قضاة يعاونهم أخصائيون اجتماعيون ونفسيون ومعاونة النيابة العامة للأحوال الشخصية ، ويكون بالمحكمة ملف واحد يضم جميع المنازعات الخاصة بالأسرة ، ويختار الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من خريجي الكليات المتخصصة ويتم إلحاقهم بمحكمة الأسرة بعد تدريب وإعداد وتأهيل مناسب بحيث يكون بالمحكمة خبيران أحدهما على الأقل من النساء .

# ...رة.. أمل يحقق استقرار الأسرة المصرية

وقد حدد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تصوره لإقامة هذه المحكمة الجديدة بحيث تشكل من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر فى دعاوى التطليق وما يرتبط بها من طلب نفقة للزوجة ومؤخر الصداق ونفقة الصغار وحضانتهم وتوفير مسكن لإيوائهم بحيث يصدر حكم واحد فى هذه المسائل المرتبطة والمترتبة حتما على الحكم بالتطليق دون حاجة إلى لجوء الزوجة أو الزوج لرفع دعاوى منفصلة بكل مسألة على حدة وتضم المحكمة جميع التحقيقات المتعلقة بأحوال الأسرة .

وتعلق الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة على صدور قرار وزير العدل بتشكيل لجنة لوضع أسس قيام المحكمة ، بأنه من أهم القرارات التى تهم المرأة المصرية والأسرة ككل ، كما يؤكد على أن محكمة الأسرة هى جزء أساسى مكمل لتوازن الأحوال الشخصية التى صدرت.

وتضيف سيادتها قائلة : إن وجود المحكمة سيكون فى أهمية وجود القانون ذاته كما أشارت سيادتها إلى أن المجلس القومي للمرأة قد قام من قبل برصد عدد من القضايا التى تحتاجها أى سيدة للوصول إلى حقوقها العائلية فى حالة الانفصال أو غيره فوجدها تزيد عن سبع أو ثمان قضايا مختلفة أمام محاكم مختلفة ، فمنها ما يتعلق بالنفقة أو الحضانة أو غيرها من الحقوق التى يكفلها القانون للزوجة وهو ما يجعل أى سيدة تقع فى هذا الإشكال تعانى بشدة وتقضى سنوات طويلة قبل أن تصل لحل مشكلة واحدة من هذه المشاكل

وترى الدكتورة فوزية عبد الستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب سابقا ، أن من أهم الإنجازات التى تحققت للمرأة فى العام الماضى مشروع محكمة الأسرة الذى يمثل أملا كبيرا للأسرة المصرية ويؤدى إلى إيجاد جو هادئ داخل محكمة ذات طابع خاص تتيح فرصة واسعة للإصلاح بين الأزواج وإنقاذ الأطفال الأبرياء من الضياع ، وتفصل فى القضايا الناشئة عن النزاع بين الزوجين مثل التطليق أو النفقة أو الحضانة أو الرؤية ، فتوفر بذلك الوقت والجهد والمال على الزوجين وتحقق الطمأنينة لأطفالهم .

ويقول الدكتور عبد الخالق عفيفى عميد معهد الخدمة الاجتماعية ببورسعيد : إن إنشاء محكمة الأسرة سوف يكون المدخل الرئيسى لإيجاز وسرعة البت فى عدة قضايا متعلقة بالأحوال الشخصية التى تستغرق سنوات وسنوات ، ولكن فى البداية هناك إجراءات مصاحبة لعملية إنشاء المحكمة منها على سبيل المثال العودة مرة أخرى للخبير الاجتماعى مثل الأحداث ، وتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بحيث يكون لها دور فى تقديم تقرير عن الحالة ومحاولة التوفيق بين الزوجين وأن يكون هناك صندوق اشتراك للأسر من خلال شركات التأمين يقوم بدفع نفقات مؤقتة لحين الفصل فى القضايا المرفوعة والبت فى الإجراءات وضرورة تفعيل دور مساعدة القانون للأسرة من خلال مكاتب التوجيه والاستشارات بمعنى أن يكون هناك نوع من المحامين المتفرغين لهذه القضايا بهدف عدم التباطؤ وسرعة البت ، وأن تكون هناك ثقافة قانونية للزوج والزوجة .

## مغزى قانون محكمة الأسرة

ويتساءل البعض عن المغزى من وراء قيام هذه المحكمة الآن ؟

ويجيبنا مصدر مسئول ، بأن الحقيقة أن مصر ليست الدولة الأولى التى خطت هذه الخطوة فهناك العديد من البلاد التى سبقتنا فيها مثل كندا وأستراليا إيمانا بإصلاح حال الأسرة بإنشاء مثل هذه المحاكم المتخصصة للنظر فى شئونها وعلاج مشكلاتها والقيام بدور التسوية الودية بين الزوجين ويبدو أن ما وصلت إليه أحوال الأسرة المصرية الآن هو الذى دفع المهتمين إلى التفكير فى الإصلاح ورتق العيوب وحمايتها من التصدع والاضطراب وحسم ما يدور داخلها .

ومنذ أيام قليلة قام المستشار فاروق سيف النصر بشرح كل التفاصيل والبنود الخاصة بهذا القانون الجديد والذى شكل فى ٨ بنود ، والقانون قد نادى به مجلس الوزراء فى الفترة التى تلت قانون تسهيل إجراءات التقاضى وقد صدر فى عام ٢٠٠٠ لتنظيم التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية ولكن التطبيق العملى كشف عدم كفايته وتحقيق الغايات المرجوة منه ،ومن ثم كانت هناك ضرورة للأخذ بمحكمة الأسرة بالمعنى الدقيق لذلك ، قامت بتعريفه بالنظم المقارنة ولذلك أعددنا به مشروعا للقانون.

أما المحاور التى يقوم عليها المشروع الجديد فهى :

– إنشاء محكمة للأسرة فى كل محكمة ابتدائية لمحكمة مستقلة من دائرة أو عدة دوائر لتلبية احتياجات المواطنين فى حل مسائل الأحوال الشخصية.

– إنشاء دوائر استئناف متخصصة لنظر القضايا التى ترفع إليها ومحكمة الأسرة سوف تشكل من ثلاثة قضاة وتختص بما كانت تختص به سائر المحاكم الجزئية والشخصية للنفس والمال بمعاونة خبيرين أحدهما اجتماعى والآخر نفسى وأحدهما على الأقل من النساء .

– ما يجوز استئنافه من أحكام يستأنف أمام دائرة متخصصة وتشكل من ثلاثة مستشارين لهذه المحكمة

– تقوم النيابة العامة للأحوال الشخصية بحضور جلسات المحكمة وتشرف على أقلام كتاب المحكمة فضلا عن دورها التوفيقى بين أطراف الدعوى بما يحقق إنهاء المنازعة صلحا بقدر المستطاع، ويقوم بهذا الدور رئيس النيابة مستعينا بأحد رجال الدين ويتم اختيارهم طبقا لقواعد يصدر بها قرار من وزير العدل بالتنسيق مع الجهات المختصة .

– عند رفع أول دعوى باسم أسرة يتم إنشاء ملف لهذه الأسرة بقلم كتاب المحكمة توزع فيه أوراق الدعوى مما تودع سائر الدعاوى اللاحقة

– طبقا لخصوصية وضع هذه المحكمة منذ البداية فقد تم إلغاء الطعن بالنقض على أحكامها على اعتبار أنه طريق غير عادى

– توفير مقار خاصة لهذه المحاكم تجعلها ملائمة لطبيعة المنازعات التى تطرح عليها والمتقاضين الذين يلجأون إليها خصوصا الأطفال ، ولهذا استحدث المشرع إنشاء مقار مستقلة لهذه المحاكم لتفى بالغرض .

– إنشاء مثل هذه المحاكم المتخصصة يتطلب إعداد قضاة ومعاونين وتحديث خبرتهم عن طريق دورات تدريبية تؤهلهم لأداء رسالتهم .

وعن دور المجلس القومي للطفولة والأمومة بشأن مشروع قانون محكمة الأسرة صرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس ، بأن اللجنة التشريعية للمجلس القومي للطفولة قد اجتمعت لمناقشة التعديلات المقترحة علي مشروع القانون وأشارت إلى أن فلسفة محكمة الأسرة تقوم علي فكر جديد ومتطور يتطلب من القائمين عليها معالجة الجوانب الاجتماعية والإنسانية والنفسية بالإضافة إلي تطبيق القواعد القانونية والآراء الفقهية ، ومن ثم فلابد من توفير الآلية اللازمة للاستشارات الأسرية لتقليل الخلافات وحل معظمها مع مراعاة المصلحة الأفضل للطفل ، وذلك قبل رفع الدعوى ، وبذلك تتجه محكمة الأسرة نحو حل النزاع في إطار زمني ملائم يقي الأسرة وبصفة خاصة الأطفال والمرأة من المعاناة النفسية والمادية.

# اللجنة النقابية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب بالإسكندرية



اللواء عبدالسلام المحجوب

تتقدم بخالص التهنئة الي السيد اللواء

**عبد السلام المحجوب**

محافظ الأسكندرية

وشعب الأسكندرية العظيم بمناسبة

## العيد القومى للمحافظة

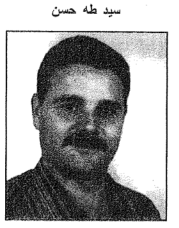
سيد طه حسن

وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

## محمد حسنى مبارك

بمناسبة

## ثـــورة يوليـــو المجيـــدة



محمد محمد حسن

رئيس اللجنة
**محمد محمد حسن محمد**

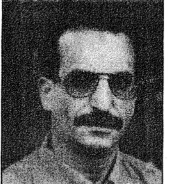
نائب الرئيس
**مصطفى مسعود محمود غانم**

الأمين العام
**عادل أبو الوفا جاد الكريم**

أمين الصندوق :
**عبد الله محمد محمد عبد الله**

أمين عام مساعد
**أحمد حمد حسن محمد**

أمين صندوق مساعد
**مصطفى محمد حسن**



عادل أبوالوفا

الأعضاء :
**يسرى أبو الوفا جاد دالكريم - إبراهيم عمر إبراهيم جاد - عادل عبد العاطى أبو المجد**
**سامى عبد المنعم عطية - سمير السعيد مرجان - عاطف فرغلى إمام - عرفة أبو القاسم على**

اللجنة النقابية للعاملين بـ

# شركة النحاس المصرية

تقدم فخر منتجاتها الحاصلة
على شهادة توكيد الجودة

أيزو ٩٠٠٢

**جديد**
نحاس أحمر خالى من الأوكسجين
حبال صلب لأغراض الرفع والجر

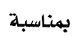
منتجات الصلب
- أسلاك صلب وحبال صلب
- درافيل مسبوكات صلب
- نسيج شبكى معدني
- شنابر صلب لحزم البالات

منتجات النحاس والألومنيوم
- مواسير قطاعات مختلفة
- أقراص - ألواح - أسلاك
- أشكال مختلفة - ورد الومنيوم
- شرائط الومنيوم - رقائق
- الومنيوم للاستعمال المنزلى
- أوانى منزلية عالية الجودة ماركة بورال






لواء عبدالسلام المحجوب — الرئيس محمد حسنى مبارك — كيميائى محمد عاصم



سليمان رجب سليمان

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد اللواء

## عبد السلام المحجوب

محافظ الإسكندرية
وإلى شعب الإسكندرية وجميع
القيادات الشعبية و السياسية
والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

# العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

بمناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

| رئيس اللجنة | نائبا الرئيس | الأمين العام |
|---|---|---|
| **سليمان رجب سليمان** | **أحمد محمد أحمد - خالد عبد المنعم حافظ** | **عبد الله عماد أحمد** |

| أمين الصندوق | مساعد الأمين العام | مساعد أمين الصندوق | عضو جمعية عمومية |
|---|---|---|---|
| **محمد عبد القادر أحمد** | **سمير خليل إبراهيم** | **محمد أبو العلا درويش** | **إبراهيم محمد عبد الله** |

الأعضاء : **إبراهيم حسين عليوة - جودة على أحمد - نبيل حلمى عمران**

المصانع والمركز الرئيسى - حجر النواتية - إسكندرية - سويتش ٥٠١٤٤٣٣/٤/٥(٠٣)
فروع البيع : الإسكندرية ١٠٢ شارع مسجد العطارين ت: ٤٨٧٢١٢٩(٠٣) طريق الحرية
تقاطع النبى دانيال ت: ٤٩٣١٥٦٢(٠٣) - القاهرة ت: ٥٩١٦٢٣١(٠٢)

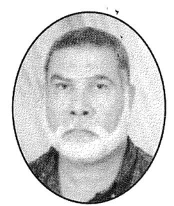
# اللجنــة النقـابية المهنـية لعمـ

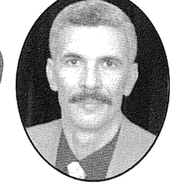

ألسيد راشد


أحمد العماوى


لواء عبدالسلام المحجوب

يهنئون شعب الإسكندرية الحبيب


محمود شاكر


صبرى الجريدى

# بعيـده القـومى

ويشكرون السيد اللواء

**محمد عبد السلام المحجوب**

محافظ الإسكندرية

على ما قام به من جهد وإنجازات جليلة أعادت للإسكندرية بهاءها ورونقها متمنين

لسيادته دوام التوفيق فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

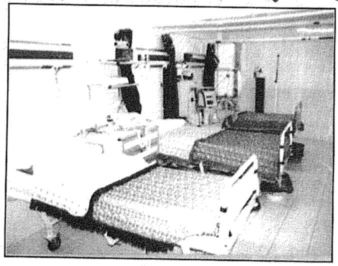
وبهذه المناسبة يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يتقدم بأسمى آيات التهانى للسادة

**أحمد أحمد العماوى** وزيــر القـــوى العـــاملة

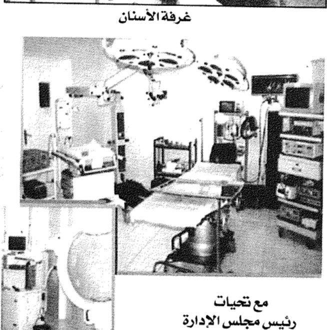
**السيد محمد راشد** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

**صبرى فتحى الجريدى** رئيـس النقـــابة العامـــة

# ـال النقــل البــرى بالإسكندرية


العناية

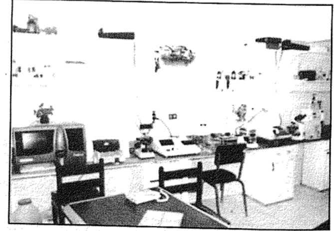

غرفة الأسنان


غرفة العمليات - السى آرم

وفى هذه المناسبة أيضا يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يقدم أعلى الخدمات الصحية من خلال مستشفى دار السلام بالمندرة بحرى وهو الصرح الشامخ لنقابة النقل البرى بالإسكندرية لعلاج عمال النقل البرى وأسرهم وكافة الجماهير بأسعار رمزية فى متناول الجميع

حيث شعارنا "الطب فى خدمة المجتمع"

- خدمة ٢٤ ساعة عيادات خارجية تحت إشراف نخبة من أساتذة كليات الطب وأحدث الأجهزة الجراحية والتشخيصية
- وحدة أمراض عيون كاملة
- عناية مركزة مجهزة بأحدث أجهزة التنفس الصناعى والمراقبة الحيوية
- معمل تحاليل مزود بأحدث التقنيات
- غرف عمليات
- جهاز سى أرم • جهاز كثافة العظام
- حضانة أطفال حديثى الولادة
- وحدة مناظير تشخيصية وجراحية كاملة يعمل عليها أساتذة متخصصون
- أحدث جهاز لقياس كفاءة الرئتين
- قسم استقبال الطوارئ ٢٤ ساعة مزود بأحدث التقنيات يشرف عليه أطباء مقيمين على أعلى مستوى علمى طبي
- سيارة أسعاف خاصة بالمستشفى مزودة بتليفون: ٠١٢/٢٢١٤٣٥٧


معمل التحاليل

مع تحيات
رئيس مجلس الإدارة
**محمود شاكر**

# قرارات هامة لوزير التنمية الإدارية

## • ترقية أكثر من ٨٠٠ ألف من العاملين بالدولة لعلاج الرسوب الوظيفى
## • تعيين العاملين المؤقتين والذين أمضوا ثلاث سنوات فى الخدمة مع ضم العلاوات والأقدميات لهم
## • منع جمع العامل لوظيفتين فى الحكومة



د. زكى أبوعامر

كتب - عبدالوهاب محجوب:

تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء بمنح العاملين فى الدولة المزيد من التسهيلات أصدر وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الدكتور زكى أبو عامر عددا من القرارات الهامة:

**■ القرار الأول:**

ترقية ٨٠٠ ألف موظف من العاملين المدنيين بالدولة لعلاج الرسوب الوظيفى من الدرجات السادسة إلى الأولى بمختلف المجموعات النوعية والتخصصية وسيتم تعيين العاملين بالدرجة الأولى بالوظائف التخصصية والفنية والمكتبية ( بوظيفة كبير ) بدرجة مدير عام بشرط ألا تقل مدد شاغلى الدرجة الأولى عن ست سنوات فى إحدى المجموعات النوعية للوظائف التخصصية وسبع سنوات بالوظائف الفنية أو المكتبية أو درجة مدير عام بمسمى كبير باحثين أو أخصائيين أو فنيين أو كبير كتاب بحسب الأحوال ويتضمن القرار استمرارهم فى عملهم التى كانوا يمارسونها قبل رفع درجاتهم، وذلك دون إخلال بحق السلطة المختصة فى إسناد أعمال محددة لأى منهم وفقا لصالح العمل، على أن تلغى درجة الوظيفة بمجرد خلوها من شاغليها.

ويشترط لهذا التعيين عدم وجود سبب قانونى يجعل العامل غير صالح للتعيين مع التزام كل جهة إدارية بعد إجراء الترقية بحصر درجات الوظائف التى تم إلغاؤها والوظائف الأعلى التى تم إنشاؤها وحساب قروض التكاليف وإخطار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وصرح الدكتور أبو عامر أنه سيتم بموجب القرار رفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية الذين أتموا فى درجاتهم مددا لاتقل عن ٦ سنوات بالدرجة الثانية و٨ سنوات بالثالثة و٥ سنوات بكل من الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة على أن تتم ترقيتهم وفقا للقواعد المقررة قانونا وبعد إتمام المدد المشار إليها إلى وظائف من درجات أعلى واردة بالجدول المعتمد لترتيب الوظائف بالوحدة المعينين فيها على أن تتوافر فيهم شروط شغلها.

وأكد الوزير أنه لا يجوز لأى جهة عند تطبيق قرارات الرسوب الوظيفى بالمساس بدرجات الوظائف الممولة والشاغرة التى تخلو أثناء السنة والمحتفظ بها على سبيل التذكار بموازنة كل جهة ،وهذا لا يعنى إسقاط حق السلطة المختصة فى إجراء الترقيات مستقبلا على الدرجات الخالية المحتفظ بها وفقا للقواعد القانونية المقررة

**■ القرار الثانى:**

يتضمن القرار الثانى تعيين العاملين المؤقتين بالذين أمضوا فى الخدمة ثلاث سنوات على وظائف دائمة.

وقد أكد مجلس الدولة أن مدة العمل المتصلة أو المتقطعة التى يقضيها العامل فى وظيفة مؤقتة أو بالمكافأة تضاف كاملة مع العلاوات لاقدمية العامل متى تم تعيينه فى وظيفة دائمة، وتوافرت فيه الشروط القانونية.

وقالت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع إن أول هذه الشروط أن ينطبق على العامل قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية فى شأن تعيين العمالة المؤقتة وأن يكون أجره الذى تقضاه قد تم صرفه من الاعتمادات المخصصة للرواتب وتخصم منه اشتراكات التأمينات.

**■ القرار الثالث:**

يتضمن القرار الثالث عدم الجمع بين وظيفتين بالحكومة وقطاع الأعمال العام وقال الدكتور أبو عامر أن هذا القرار سيقضى على تلك الظاهرة، وسيوفر فرص عمل حقيقية للخريجين من الشباب

**دورات تدريبية لإعداد القادة**

ومن ناحية أخرى قررت وزارة التنمية الإدارية تنظيم دورات تدريبية لإعداد قادة العمل الحكومى وإيجاد صف ثان لتولى القيادة من العناصر الشابة.

وصرح الدكتور محمد زكى أبو عامر أن تلك الدورات استهدفت بالدرجة الأولى دعم الشباب وتشجيعهم على تولى المسئولية حتى يمكن النهوض بالعمل الحكومى وتنفيذ خطة الدولة فى الاصلاح الإدارى بكفاءة واقتدار.

# • مازلنا نواجه مأزق البطالة!

فى اجتماعه الأخير بمجلس الوزراء الذى عقد يوم الثلاثاء الماضى بحث الرئيس حسنى مبارك عددا كبيرامن قضايا العمل الداخلى وتابع الأداء الحكومى فى كافة المجالات والقطاعات.

وفى مقدمة تلك القضايا مطالبة الرئيس الإسراع بوضع أولوية لتشغيل الشباب وأهمية توفير فرص العمل من خلال البرامج التى أعلنت عنها الحكومة والتزمت بها أمام مجلس الشعب وأهمية الشفافية فى الإعلان عن الوظائف التى تخلو على مستوى المحافظات وفى وسائل الإعلام.

وأكد الرئيس مبارك أهمية إيجاد فرص عمل منتجة من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر من خلال الصندوق الاجتماعى ومؤسسات التمويل وأهمية دور القطاع الخاص القادر على إتاحة فرص عمل ومراكز التأهيل.

وحول توجيهات الرئيس صرح الأمين العام للصندوق الاجتماعي هاني سيف النصر أن هناك خطة للتنفيذ الفورى لتوصيات الرئيس مبارك بهدف مساندة الشباب.

وقال إن الصندوق الاجتماعي يحتاج دائما إلى التحديث فى أسلوب الإقراض والمشروعات لذلك كنا أصحاب المبادرة فى إنشاء الشبكة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقللنا فترة الإجراءات اللازمة للحصول على القرض من ثلاثة شهور إلى ٤٨ ساعة فقط بعد أن تم جمع كل إجراءات البنك والصندوق فى مكان واحد كما نقدم مشروعات لها دراسة جدوى جاهزة حتى نساند الشباب إلى أن يبدأ المشروع فورا.

وأوضح أبو النصر أن الرئيس يريد حث الجميع على بذل جهد أكبر لتحقيق هدف الدولة والقيادة السياسية .. وكل الخطط تستهدف الشباب فى المقام الأول، لذلك يطالب الرئيس بجهد غير عادى لأن الشباب هو الأساس الذى تقوم عليه الأمة .. وإننا نريد تحقيق فرص عمل وزيادة دخل الشباب.

وأضاف أن دعم الرئيس مبارك للصندوق وثقته فيه جعلت الدول المانحة تمنح هى الأخرى ثقتها للصندوق، وترجم ذلك إلى عملية منح أموال بلغت خمسة مليارات جنيه بالإضافة إلى أربعمائة مليون جنيه للموازنة العامة وكل هذه الأموال أعيد استثمارها وضخها فى الاقتصاد المصرى بما يحقق ٧.٥مليار جنيه فى مشروعات صغيرة وبنية أساسية منها ٣.٩مليار جنيه تم ضخها فى مشروعات صغيرة أسفرت عن ١٩٠ ألف مشروع و٧٩٥ ألف فرصة عمل.

## كيف نواجه مأزق البطالة ؟؟

ورغم اهتمامات الرئيس مبارك المستمرة بضرورة إيجاد فرص

## الرئيس مبارك فى اجتماع مجلس الوزراء:

# الإسراع بوضع أولوية لتشغيل الشباب .. وإيجاد فرص عمل منتجة من خلال المشروعات الصغيرة

عمل للشباب إلا أن مأزق البطالة مازال موجودا رغما عنا .. والبطالة تعنى انتقاص الفترة العمرية للإنسان القادر فيها على العطاء .. والبطالة تعنى ضياع الاستثمارات الموجهة لتنمية الفرد وبالتالى المجتمع .. والبطالة تعنى تحول الفرد من حالة الانتماء إلى حالة الانزواء والهروب وربما الانتقام .. وغروب شمس الأمل وانتشار سحب الإحباط، وهى تعنى التهديد المباشر للأمن القومى كما أن البطالة تعنى شيخوخة مبكرة لأحلام وطموحات الشباب بل اغتيالها فى مهدها.

### أسباب خطيرة

وللبطالة أسباب خطيرة تتطلب الحسم والمزيد من الجهود وهى:

- عولمة حولت الأسواق إلى سوق واحدة المنافسة الشرسة هى عنوانها.

-تكنولوجيا فائقة دخلت كل أنشطة الحياة وأعمالها تتطور بسرعة وأعجزت العقول البشرية وطاقاتها عن ملاحقتها فغيرت وأعادت صياغة متطلبات الوظائف ومهارات شاغليها.

- هجرة عكسية من المنطقة العربية وبالذات الخليجية والعراق انعكست بشكل مباشر علي سوق العمالة المصرية سواء كان بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية أو إحلال العمالة الوطنية بدلا من المتعاقدين.

-الحرب الأنجلوأمريكية على العراق واحتلاله وانتشار الفوضى والبطالة فى ربوعه، فجرت مشكلة البطالة إلى حد كبير نتيجة ضرب السياحة ووقف جذب استثمارات جديدة وتجميد اتفاقية التجارة مع العراق وتوقف تحويلات العاملين فى الخارج وانخفاض سعر النفط.

-التحول إلى نظام الخصخصة وماصاحبها من توفير فى العمالة سواء كان بسبب الربح أو الكفاءة وفشل المناخ الاقتصادى العام من حيث اجتذاب استثمارات خارجية جديدة مع انكماش الاستثمارات الحكومية.

- عجز المؤسسات التعليمية عن إحداث التوافق بين مناهجها ومتطلبات الأسواق ساهم فى زيادة البطالة إضافة إلى غياب التنسيق بين متطلبات السوق وتوزيع الطلاب الجدد على الكليات والمؤسسات التعليمية مما أحدث إغراقا للتخصصات، إضافة إلى نوعية جودة هؤلاء الخريجين ومدى قدرتهم على التوافق مع متطلبات السوق وإيجاد فرص بديلة تتناسب مع إمكانياتهم.

-معدلات الزيادة السكانية غير المسيطر عليها تبتلع جهود التنمية بينما معدلات الإنتاج وعائد العمل لاتسارع فى زيادة معدلات التنمية فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب على سوق العمل من الشباب الذى تمثل أعلى شريحة سكانية.

### الخروج من المأزق

ويأتى السؤال الصعب فى كيفية الخروج من مأزق طوفان البطالة. وتأتى محاولة الإجابة كما يأتى:

-تفعيل دور الصندوق الاجتماعي نحو المشروعات الصغيرة واعتبارها هدفه الرئيسى فى هذه المرحلة مع ضمان الجدوى


هانى سيف النصر

الاقتصادية وجودة المنتج النهائى لهذه المشروعات، وهذا ما أكده الرئيس مبارك فى اجتماعه الأخير.

-تفعيل دور المجتمع نحو المواجهة بإنشاء جمعية غير حكومية تمول من كل القادرين وصناديق الزكاة لدعم المشروعات الصغيرة فى كافة المجالات.

- إنشاء كيانات فى كل الجامعات والأكاديميات وربما على مستوى الكليات والمعاهد لتدريب الطلاب وتهيئتهم لمواجهة سوق العمل سواء كان على مستوى المشروعات الصغيرة أو الوظائف العامة.

-رصد الاحتياجات البشرية للمشروعات الكبرى ورصد الاحتياجات البشرية لكل مشكلة كبيرة مثل تنظيم المرور ومحو الأمية ونقص الحرفيين المهرة وغيرها من المهن التى يتطلب مهارات خاصة.

- اعادة هيكلة النظام التعليمى العالى وماقبل الجامعى لإعداد خريج يتسلح بأليات وأدوات العصر الحديث.

# فى حوار خاص مع محافظ الإسكندرية



# اللواء محمد عبد السلام المحجوب:
# العمل العام الناجح أساسه تضافر الجهود الشعبية

**لاشك أن النجاح المبهر الذى حققه اللواء عبد السلام محجوب محافظ الإسكندرية ، فى تجميل "المحافظة" والنهوض بمرافقها بالاعتماد على الاستغلال الأمثل لثروات المحافظة ، لزيادة مواردها ، وإعطاء الدور الفاعل لكل الفئات الشعبية من مواطنين ، ورجال أعمال ، وجمعيات أهلية .. لهو خير دليل على أهمية تضافر جهود الأجهزة التنفيذية المحلية ، مع الجهود الذاتية الشعبية مما ينعكس بشكل سريع وإيجابى على أحيائها وقراها.**

**وهذا هو الجهد الملحوظ والملموس لمحافظ لايكل ، ولا يمل ، ولا يبخل بيقظته الساهرة ، على محافظته ، وياحبذا لو أن تجربة محافظة الإسكندرية الفريدة ، تعمم على سائر المحافظات الأخرى ، لاسيما وأن هناك العديد من رجال الأعمال والمواطنين الذين لديهم الاستعداد والقدرة على المساهمة فى دعم التنمية فى محافظاتهم ، من القاهرة ، عاصمة المعز ، إلى الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط . . تسافر "العمل" لتتنسم هواء البحر ، وتملأ عينيها من جمال "الثغر" فى حوار خاص مع اللواء عبد السلام محجوب ، محافظ المدينة .. وذلك بمناسبة العيد القومى لمحافظة الإسكندرية والذى يوافق السادس والعشرين من يوليو ذكرى رحيل الملك فاروق عن أرض مصر.**

أجرى الحوار: **محمد رمضان**

**● فى البداية سألنا السيد المحافظ عن تجربته فى الاعتماد على تطوير المحافظة على التمويل المحلى بالجهود الذاتية ، والمشاركة الشعبية ، لتطوير المجالات الخدمية المختلفة فى المحافظة .**

●● قال لنا سيادته : إن تجربة محافظة الإسكندرية فى التمويل المحلى تجربة فريدة يحتذى بها وهى تجربة قابلة للتطبيق فى أى محافظة من محافظات مصر دون أن تصطدم بصحيح القانون ، أو تخالفه ، وذلك طالما توفرت لها المقومات التى تدعمها ، والتى تتمثل فى جهود المواطنين العاديين ، والقيادات الشعبية ، والتنفيذية ، والجمعيات الأهلية .

ويشير المحافظ إلى أنه منذ توليه مهام منصبه بالمحافظة فى يوليو ١٩٩٨ وهو يعتمد اعتمادا كليا فى توطيد الخدمات فى المحافظة على الجهود الذاتية لأبناء الإسكندرية ، وإسهامات رجال الأعمال المخلصين لبلدهم ، وأيضا تعظيم موارد المحافظة ، ولا يخفى على أحد أن المحافظة كانت مثقلة بأعباء كثيرة فى مقدمتها توفير التمويل اللازم للصرف على الخدمات العامة للمحافظة ، وذلك من خلال موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية للمحافظة ، والتى تستخدم فى الصرف على أوجه الاستخدامات التالية:

- تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية ، التى يقرها المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .
- استكمال مشروعات الخطة العامة ، التى لاتكفى الميزانية المقررة من الدولة الوفاء بها.
- القيام بمشروعات بالجهود الذاتية داخل الوحدات المحلية التابعة للمحافظة.
- رفع مستوى أداء الخدمات العامة.
- الصرف على الخدمات العامة المحلية العاجلة.

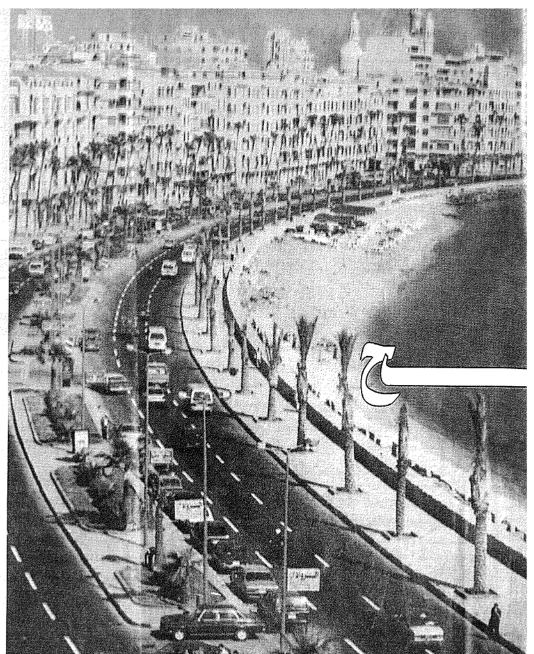
### تعظيم موارد المحافظة

**● قلت للسيد المحافظ كيف استطعتم تعظيم موارد المحافظة لتوفير التمويل اللازم لتطوير المجالات المختلفة فيها ، وتحقيق الصورة الجميلة التى أصبحت عليها الآن ، والتى صارت حديث الجميع؟**

**●● يقول اللواء عبد السلام محجوب:** إن التطوير تم بتوفير التمويل اللازم لتحديث المجالات الخدمية المختلفة للمحافظة ، وذلك عن طريق استغلال موارد المشروعات الثلاثة الآتية:

**أولا:** تعظيم موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية ، من عائدات تأجير الشواطئ .

فقد كانت شواطئ الإسكندرية الشهيرة إلى وقت قريب حى عام ١٩٩٩ تدار عن طريق الإدارة الحكومية بتعقيداتها حسب اللوائح والقوانين المعمول بها ، وكان العائد منها لايكفى للصرف على صيانة الشواطئ والاهتمام بها ، وكانت المحافظة -كعادتها- تطلب المعونة من الحكومة المركزية فإن شاءت أجابت المحافظة إلى طلبها ، وإن



أبت فلا حيلة من التصرف ، أو أن يبقى الوضع على حاله وكان ذلك مثار شكوى الأهالى وكافة فئات المجتمع السكندرى وزائرى المحافظة ، بل تعدى الأمر مجرد الشكوى ، وأصبح يهجر محافظة الاسكندرية مواطنوها ومصطافوها ، على حد سواء ، نظرا للحالة السيئة التى أصبحت عليها الشواطئ والخدمات المقدمة للمواطنين.

**ويضيف محافظ الاسكندرية :** إن المحافظة قامت -بعد دراسة مستفيضة ومتأنية- بإقامة مجلس إدارة للشواطئ ، من سلطته أن يقوم بطرح جميع الشواطئ فى كافة الأحياء للإيجار للقطاع الخاص ، عن طريق إجراء مزاد علنى بين المستغلين المتخصصين ، مع الوضع فى الاعتبار أن يكون بكل شاطئ مكان للمواطنين بدون مقابل تحدد مساحته بنسب يتفق عليها حسب مساحات الشواطئ بالمحافظة.

**ويؤكد السيد المحافظ** أن ذلك أدى إلى زيادة حصيلة تأجير الشواطئ حيث بلغت فى العام الماضى ٨ ملايين جنيه فى السنة ، بعد أن كان لا تتعدى نصف مليون جنيه سنويا ، قبل تطبيق النظام الجديد ، والذى طبق مع بداية صيف عام ١٩٩٩ ، ولقد عادت حصيلة تأجير الشواطئ بنظام المزاد العلنى على صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة بما لم تحققه خلال عشر سنوات ، مما يعتبر عاملا من عوامل تعظيم موارد المحافظة المحلية الذاتية ، والتى لاتعود للحكومة المركزية ، بل يتم صرفها على احتياجات المواطنين فى مختلف الخدمات العامة ،وذلك فى إطار الموازنة العامة للدولة.

**ثانيا:** تعظيم موارد المحافظة من عائدات تأجير المناجم والمحاجر.

**ويشير اللواء المحافظ** إلى أنه مثلما حدث بالنسبة للشواطئ ، فقد تم تشكيل مجلس إدارة يدير ويقرر فى اجتماعاته الدورية مايتم بالنسبة للثروة التى تتمتع بها محافظة الإسكندرية من المناجم والمحاجر ، حيث يكون من سلطة مجلس الإدارة تحديد الإيجارات ، والرسوم المحصلة ، وتحديد مدتها ، ومتابعة ذلك بدقة وحزم ، لزيادة حصيلة المحافظة من إعطاء حق الانتفاع للمستثمرين للمناجم والمحاجر.

وقد انعكس أثر ذلك على الحصيلة التى تعدت مبلغ ٥.٥ مليون جنيه يتم استخدامها فى الصرف على المشروعات المحلية ، واستكمال المشروعات التى لم تستكمل فى الموازنة العامة للدولة.

**ثالثا:** الاستغلال الأمثل لمشروع محطات الركاب والانتظار ، وهنا يؤكد سيادته أن مشروع سيارات السرفيس كان يدار منذ عام ١٩٧٩ بالمحافظة بنظام "الكارتة" التى يسددها السائق فى كل مرة يقوم فيها بنقل الركاب سواء فى الذهاب أو الإياب ، وكان يستحوذ على النصيب الأكبر من الحصيلة السائقون المتهربون من الكارتة ، أو أصحاب بعض النفوس الضعيفة من القائمين على العمل نفسه ، وأغلبهم من فئات السائقين ، أو ممن أحيلوا إلى المعاش المبكر ، وكان صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة يشكو من ضياع أمواله.

**ويضيف المحافظ قائلا:** وبقيام المحافظة بعمل دراسة ، تبين منها أن على كل سيارة سرفيس دفع مبلغ شهرى يتراوح مابين ٨٠ جنيها -١٠٠جنيه ، ولقد قامت المحافظة بحساب متوسط هذا المبلغ ، وقامت بتحصيل مبالغ شهرية من سيارات نقل الركاب بعضها ٨٥ جنيها ، وبعضها ٩٠ جنيها ، حسب سعة السيارة ، والموديل الخاص بها ، هذا بالنسبة لمشروع سيارات السرفيس ، أما بخصوص أماكن الانتظار ، فقد قامت المحافظة بتأجير أماكن الانتظار للسيارات بالمدينة ، بعد أن قامت بتجديدها ورصفها وعمل أسوار حديدية حولها ، وعمل بوابات لهـا ، وتم ذلك بنظام المزايدات لحصول المحافظة على أعلى استفادة مالية من ثرواتها ، وقامت المحافظة ممثلة فى مجلس إدارة المشروع بالتعاون مع إدارة المرور ، بمتابعة ومراقبة تطبيق مشروع السرفيس وتأجير أماكن الانتظار لتحصيل حق المحافظة.

كذلك قامت المحافظة بنقل

مشروع نقل الركاب إلى الأقاليم ، من وإلى محافظات الجمهورية ، حيث تم نقل موقف سيارات نقل الركاب للأقاليم من داخل المدينة إلى خارجها ، فى مكان قريب ، وتقوم سيارات داخلية بالعمل على خدمة موقف سيارات الأقاليم.

وفى داخل موقف سيارات الأقاليم ، تم تأجير محلات لبيع المأكولات للمسافرين وكذلك المحلات الخاصة بخدمة السيارات ، لأعمال الميكانيكا والكهرباء ، وتغيير الكاوتش والتزود بالوقود ، وأيضا تم توفير سنترال لخدمة الجماهير ، وقد بلغت الحصيلة من هذا المشروع فى العام الماضى وحده مبلغ ٧ ملايين جنيه ، علما بأن النظام السابق والذى كانت تديره إحدى جمعيات تنمية المجتمع المحلى كان يحقق فى أعظم فتراته مبلغ مليون جنيه فقط فى السنة.

## دور القطاع الخاص

**● ما الذى يمكن أن يقال بهذه المناسبة عن دور القطاع الخاص ، والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال ، فى تطوير محافظة الإسكندرية؟**

**●● يقول سيادته** : لولا تضافر جميع الجهود لأبناء محافظة الإسكندرية ما حدث أى تطوير للمحافظة ، **وقد تمثل ذلك فى الآتى:**

فالشركات التابعة للقطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الخاص قامت بالمساهمة فى تكاليف إنارة الطريق بأكمله بالمنطقة الصناعية ، وساهمت الشركات والبنوك فى إنارة الطريق الساحلى "إسكندرية-مرسى مطروح" لخدمة المواطنين ورجال الأعمال والمصطافين ، ولرفع شأن المنطقة الغربية لحدود محافظة الإسكندرية ، وكذلك تشجير الجزيرة الوسطى للطريق - وقامت بعض الشركات بإعادة بناء وتجميل أسوار المقابر للمسلمين والأقباط ، وأيضا رصف الطرق المؤدية إليها ، والطرق المحيطة بها .

**أما رجال الأعمال والجمعيات الأهلية فقد قاموا بالأعمال الآتية على سبيل المثال:**

-إقامة نافورات بالميادين العامة ، وفقا لخطة المحافظة ورؤيتها .

-تمويل إقامة جداريات حول بعض الأماكن الأثرية والسياحية وبطريق الكورنيش بالمدينة.

- قيام جمعية رجال أعمال إسكندرية بإعادة تطوير بعض المناطق العشوائية على حسابها الخاص ، وبتصميمات المحافظة.

-قيام الجمعيات الأهلية - بمختلف أنواعها- بالمشاركة فى تجميل المدينة حسب الرؤيا التى تحددها المحافظة.

-وأخيرا قيام جامعة الإسكندرية **"بيت الخبرة الاستشارى الأول للمحافظة"** بعمل الدراسات الفنية والهندسية لكثير من المشروعات ، وخطط البحث للنهوض بالإسكندرية .

**ويضيف سيادته** : ومما لاشك فيه أن المشاركة الشعبية التى يقوم بها الأفراد والجماعات من خلال الإسهام الحر الواعى ، تنعكس فى صياغة نمط الحياة للمجتمع ، سواء فى النواحى الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية .

## فرص عمل للشباب

**● فى ضوء هذه المشروعات المتنوعة إلى أين وصلت جهود محافظة الإسكندرية لتوفير فرص عمل للشباب؟**

**●● يقول اللواء محمد عبد السلام محجوب محافظ الإسكندرية** : إن تضافر كل الجهود بالمحافظة ، أسفر عن حصول محافظة الإسكندرية على المركز الأول على سائر محافظات مصر ، فى عدد الوظائف التى تم شغلها بالقطاع الخاص والاستثمارى ، من خلال مكاتب القوى العاملة بدائرة المحافظة ، وعلى سبيل المثال فمن خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر عام ٢٠٠٢ بلغ إجمالى عدد المعينين بالوظائف الشاغرة ٢٣,٢٨٢ منهم ١٦٠٩٠ ذكورا ، و٧١٩٢ من الإناث ، بنسبة ١٥,١٪ من إجمالى الوظائف التى تم شغلها بالقطاع الخاص والاستثمارى بسائر المحافظات الأخرى .. كما أوضح سيادته أن معدل التغيير السنوى للوظائف المعلن عنها بالصحف المحلية بالمحافظة تناقصت بدرجة بلغت ٤٢,٣٪ **مما يؤكد فاعلية ودقة مكاتب القوى العاملة التابعة لمديرية القوى العاملة فى شغل الوظائف عن طريقها ، ويأتى ذلك لتأكيد الثقة فى خدمات تلك المكاتب لتلبية احتياجات المنشآت المختلفة من العاملين على اختلاف تخصصاتهم ونوعيتهم.**

**● سيادة المحافظ ، فى ختام هذا اللقاء الممتع أتوجه لسيادتكم بخالص الشكر على هذا اللقاء ، وحبذا لو أمكن أن نختتمه بهذا السؤال .. وهو ماذا نستطيع أن نقول عن خطط المحافظ لمستقبل محافظة الإسكندرية:**

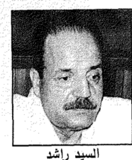
**●● يقول سيادته:** إن ما نفعله اليوم يمثل نواة للمستقبل لدعم مسيرة بلدنا مصر .. فالإسكندرية جزء من مصر .. ورفع شأنها هو رفع شأن كل المصريين ، فالنشاط الذى تحقق فى قطاع البترول بالمحافظة بفضل الاكتشافات التى تمت خلال الفترة الماضية ، جعل محافظة الإسكندرية تضم حاليا حوالى ٥٠٪ من حجم هذه الاستثمارات على مستوى مصر ، وكان لذلك الفضل فى استيعاب أعداد هائلة من العاملين من أبناء الإسكندرية ، بالإضافة إلى نشاط القطاع الخاص فى مجال الاستثمار العقارى ، الذى يقدر حجمه بـ ١٠ مليارات جنيه خلال الخمس سنوات الماضية ، مما أدى إلى استيعاب أعداد هائلة للعمل فى هذا المجال ، إلى جانب المنطقة الحرة العاملة ، وثلاث مناطق صناعية أخرى ببرج العرب ، والمنشية الجديدة ، ومشروع الصناعات الصغيرة الذى تتولاه جمعية رجال الأعمال بتمويل من هيئة التنمية الدولية.

كل ذلك من شأنه توفير فرص عمل للشباب ، للمساهمة فى القضاء على البطالة بالمحافظة ، والحد من ظاهرة انتشار الجريمة ، وهذا يعكس أهمية التعاون الوثيق بين المحافظة والقطاع الخاص.


أحمد العماوى


لواء عبدالسلام المحجوب

# اللجنة النقابية للعاملين بشركة العامرية للغزل والنسيج


السيد راشد

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب الإسكندرية
وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية
بالمحافظة وإلى السيد اللواء
**عبد السلام المحجوب** محافظ الاسكندرية
والمهندس **محمد عبد المنعم الهامي**
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**
كما تتقدم الى السادة
**أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة
**السيد راشد** رئيس اتحاد عمال مصر
وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

## محمد حسنى مبارك

بمناسبة

## ثورة يوليو المجيدة

| رئيس اللجنة | نائب الرئيس |
|---|---|
| **عبد المحسن إسماعيل مطر** | **مصطفى محمد محمد خاطر** |
| الأمين العام | أمين الصندوق |
| **عمر محمد رسلان** | **حسين عبد الشافى عبد الرحيم** |
| م.الأمين العام | م.أمين الصندوق |
| **عادل مصطفى حربي** | **محمد عبد الله مصطفى** |

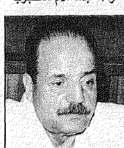
الأعضاء:
**محمد صبرى إبراهيم - عمر محمد العطافي - محمود إسماعيل**
**راشد شعبان بسيوني - أحمد عبد الحميد العبد**
**نجيب فؤاد سعد - إبراهيم محمد خالد**



أحمد العماوى


لواء عبدالسلام المحجوب

# اللجنة النقابية للعاملين بالشركة العربية والمتحدة للغزل والنسيج


السيد راشد

تتقدم بأسمى آيات التهنئة إلى شعب الاسكندرية وإلى جميع القيادات
الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء
**عبد السلام محجوب** محافظ الاسكندرية
والمهندس **صلاح محمد عبد السلام**
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
والمحاسب **إبراهيم محمد حسن**
نائب رئيس مجلس الادارة
بمناسبة **العيد القومى للمحافظة**
وتحية حب لقائد الحركة النقابية
**أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة
**السيد راشد** رئيس اتحاد عمال مصر
وتحية حب لقائد مسيرة السلام الرئيس

## محمد حسنى مبارك

بمناسبة

## ثورة يوليو المجيدة

| رئيس اللجنة | الأمين العام |
|---|---|
| **السعيد محمود عبد الحميد** | **وليد على عبد العاطى** |
| نائبا الرئيس | أمين الصندوق |
| **محمود رشدى - شعبان حسين عبد الرسول** | **سمير صبحى جلال** |
| م.الأمين العام | م.أمين الصندوق |
| **محمد بسيونى على** | **على منصور محمد زايد** |

الأعضاء: - **عادل سيد محرم - علاء على طلبة - أنور سعد عبد العليم**
**السيد محمد السيد يوسف - جابر محمد على**
رئيس مجمع نقابات الغزل والنسيج بالأسكندرية
**أبو السعود أحمد عباس**

# اتفاقية دولية تح

## ■ من أجل أمن الركاب والطاقم وسلامة السفن:



البحر عندنا متعة .. وعندهم عمل !.. عندنا .. ابحر مصيف ، واسترخاء تحت مظلة ، أو تحت أشعة الشمس فوق البنفسجية . لعب ، وضحك ، ومرح ، وفرحة بالحياة على شاطئ البحر عالية الموج بالبهجة والسعادة... وعندهم .. البحر مخاطرة ، ومجهول ، ومواجهة ، وعمل ، وارهاق ، وصبر ، ومسئولية ، وايمان عميق بالله الذى سخر الفلك لتجرى فى البحر بأمره.. هل جال بخاطرنا ، ونحن نجلس على الشاطئ ، مرسلين البصر بعيدا إلى حافة الأفق ، وهو يحد انبساط البحر إلى مداه المطلق ، متأملين أشرعة السفن العملاقة ، وهى تشق الموج فى رحلتها إلى المراسى النائية . . هل جال بخاطرنا ، أن نتساءل: ماهى طبيعة الظروف التى يفرضها البحر على آلاف العاملين فوق أمواجه المتلاطمة حينا ، المحاصر بالعواصف العاتية حينا آخر ، المسكون بالمفاجآت ، والمجهول ، وأحراش الحياة فى أعماقه ، لولا عناية الله ، وحسابات العلم ، وضرورات الحياة الإنسانية ، فى البحر !.. وتتوالى التساؤلات ، التى قد تغيب عن أذهاننا ، نحن الذين نحيا ونعمل ، فوق اليابسة ، لانفكر فى غير الأخطار ، التى تواجهنا ، حين نقطع المسافات البعيدة ، بالقطارات ، والسيارات ، بينما يعمل من بيننا مائة وستون ألف مواطن مصرى فى البحر ، لانعرف عن معاناتهم شيئا ، بل نحن لانعرف عنهم ، ما الذى تكون عليه حياتهم مع العمل فى البحر ، من وسائل الأمان ، والحماية ، وعناصر الاستقرار ، فى الحياة ، مع هذه المهنة ذات الظروف الخاصة.

هذا التحقيق ، لاينصب بالضرورة على المخاطر التى يواجهها البحارة فى عرض البحر ، وإنما هو مجرد سباحة مع الاتفاقية الدولية التى أصدرتها منظمة العمل الدولية والتى تحدد مفهوما جديدا للبحارة.

تحقيق : **نجوى لطفى**

**فى البداية يؤكد عادل صبيحى رئيس النقابة العامة لعمال النقل البحرى** على أن الوقت الحالى يتطلب إنشاء قواعد منظمة لتشغيل عمال البحر خاصة فى ظل صدور قانون العمل الجديد ، واعتبار عمال البحر عمالة غير منتظمة ولذلك كله نحن بصدد اقتراح مشروع قانون لتشغيل عمال البحر ، أهم بنود هذا المشروع هو أن تشكل لجنة مركزية تتولى رسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة البحرية ، من رئيس الإدارة المركزية لتنظيم الاستخدام بوزارة القوى العاملة والهجرة رئيسا ، وممثل لقطاع النقل البحرى بوزارة النقل ، وممثل لوزارة الداخلية ، وممثل لوزارة التأمينات الاجتماعية وممثل للنقابة العامة لعمال النقل البحرى ، وممثل لاتحاد ملاك السفن المصرية.

وتختص هذه اللجنة بوضع القواعد المنظمة لتشغيل البحارة المصريين ، وكذلك الصيادين المصريين على المراكب خارج المياه الإقليمية ، ووضع النظم التى تكفل الالتزام بالتطبيق الدقيق لأحكام القوانين السارية على هذه الفئات ، وعلى الأخص قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وأحكام السلامة والصحة المهنية ، ووضع اللوائح المالية والإدارية التى تنظم تشغيل هذه الفئات ، وكذلك الضوابط والنظم التى تكفل التطبيق الدقيق والسليم لهذه اللوائح .

**وواصل صبيحى رئيس نقابة عمال النقل البحرى حديثه قائلا:** كما أن اقتراحنا ينص على أن يمنح ترخيص تشغيل العمالة البحرية من الوزير المختص بناء على قرار اللجنة المشكلة لهذا الغرض والتى سبق ذكرها.

### تشغيل العمالة البحرية

**وعن وضع الضوابط على مكاتب تشغيل العمالة البحرية أكد عادل صبيحى** أن هذه الضوابط المقترحة كفيلة بتنظيم هذه المكاتب وإتاحة فرص عمل للعمالة البحرية ، كذلك الحفاظ على حقوق العمال ، وهذه الضوابط هى أن يكون مديرو وموظفو مكاتب التشغيل من ذوى الخبرة فى النشاط البحرى ومن المدربين تدريبا كافيا ، وأن تجهز هذه المكاتب بأجهزة اتصالات وكمبيوتر وإنترنت ، بما يضمن جمع البيانات عن البحارة ، وفرص العمل المتاحة هنا وهناك ، وتخزينها لإتاحة فرص عمل أمام الباحثين عن عمل طبقا لاحتياجات سوق العمل البحرى ، وذلك لضمان تشغيل العمالة البحرية

# ـدد مفهوما جـديدا للعـاملين فى عرض البحـار

بتخصصاتها المختلفة ، وفقا للقوائم المسجلة بالمكاتب ، كذلك أن تضمن هذه المكاتب حماية البحارة من الاستغلال ، وأن تكون مسئولة عن تطبيق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المصدق عليها من جمهورية مصر العربية وأن تتأكد من مناسبة التأهيل للوظيفة المرشح لها ، وكذلك الشهادات المطلوبة وكذلك مدة الخبرة لهذه الوظيفة ومدى توافرها ، كل هذا يتم قبل إجراءات التعين.

وبالطبع يقوم مدير مكتب التشغيل بإعداد بيان شهرى بجميع المهن التى تم الترشيح لها ، وشغلها على السفن ، سواء فى الداخل أو الخارج ، ويرسل نسخة من هذا البيان إلى كل من مديرية القوى العاملة المختصة وقطاع النقل البحرى التابع لوزارة النقل البحرى ، والنقابة العامة لأعمال النقل البحرى ، متضمنا أسماء السفن وجنسياتها التى يتم التعيين عليها ، وصورة من عقود العمل ، معتمدة من الشركات الملاحية مالكة هذه السفن ، وعلى النقابة إخطار إدارة الجوازات أولا بأول شهريا بكافة بيانات العاملين الذين يتم مراجعة عقود استخدامهم ، وكل ذلك يتم لصالح العمال ، ويتولى الإشراف على مكاتب تشغيل البحارة والتفتيش على أعمالها لجنة على مستوى كل محافظة ، تشكل من مديرى مديرية القوى العاملة والهجرة ، وقطاع النقل البحرى بوزارة النقل ، واتحاد ملاك السفن ، والنقابة العامة للنقل البحرى ، وتتولى كل جهة اختيار ممثليها فى اللجنة وتقوم لجان الإشراف المشار إليها بالاطلاع على كافة السجلات الخاصة بمكتب التشغيل ، للتأكد من قيام هذه المكاتب بالالتزام بالتشريعات الوطنية ، والاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل مصر ، كذلك التأكد من اتفاق عقود الاستخدام مع القوانين واللوائح الوطنية ، والاتفاقيات الجماعية والدولية ، والتحقق من مراجعة النقابة العامة للنقل البحرى لعقود استخدام البحارة ، واتفاقها مع التشريعات الوطنية والدولية ، كذلك التأكد من قيام البحار بالاطلاع على عقد استخدامه وبنود الاتفاق قبل التوقيع عليه ، وحصوله على نسخة من عقد الاستخدام ، وكذلك النظر فى الشكاوى التى تحال إليها من الجهات المختصة ، كذلك مطلوب من اللجنة أن ترسل تقريرا شهريا بتاريخ عملها إلى السيد وزير القوى العاملة والهجرة .

## الخوف من الهجمات الإرهابية

**وعن الاتفاقية الدولية بشأن البحارة ، والتى تمت مناقشتها فى الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولى (يونيو ٢٠٠٣) مؤخرا فى جنيف ، أكد عادل صبيحى** أن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية أدرج هذا البند على جدول أعمال دورته الحادية والتسعين ، نظرا لأن هناك ظروفا عديدة استجدت تعتبر تهديدا لأمن الركاب والطاقم وسلامة السفن ، خاصة بعد أن منعت أمريكا البحارة من النزول على أراضيها إلا بعد حصولهم على تأشيرة ، وبالطبع هذا يخالف ما هو متعارف عليه مع البحارة .

ولكن الخوف من الهجمات الإرهابية ، هو الدافع الذى تقدمت به أمريكا لمنظمة العمل الدولية بشأن اتفاقية وثائق هوية البحارة ، خاصة وأن البحارة يعيشون على متن السفن المشاركة فى التجارة الدولية ، وأن فرص الحصول على تسهيلات على الشاطئ وإجازة على الشاطئ ، تشكل عناصر حيوية للرفاهية العامة للبحارة ، ولتحقيق سلامة أكبر للنقل البحرى ، ومحطات أنظف ، وبالطبع النزول إلى الشاطئ هو أمر جوهرى للالتحاق بالسفينة ومغادرتها بعد فترة الخدمة المتفق عليها ، وبسبب هذا الموقف الأمريكى تقرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بوضع نظام أكثر أمنا فى تحديد هوية البحارة وقد تقرر أن تعريف البحار هو أى شخص يكون مستخدما أو معينا أو عاملا بأى صفة على ظهر سفينة غير حربية ، عادة ماتعمل فى الملاحة البحرية .

## وثيقة هوية للبحارة

وعند وجود أى شك فى تحديد ما إذا كان ينبغى اعتبار اى فئات من الأشخاص بحارة فى مفهوم هذه الاتفاقية ، تبت السلطة المختصة لدولة جنسية هؤلاء الأشخاص ، أو دولة إقامتهم الدائمة فى هذه المسألة ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وذلك بعد التشاور مع منظمات ملاك السفن ، ومنظمات البحارة المعنية ولكل دولة عضو أن تصدر وثيقة هوية بحارة تتفق مع الأحكام الواردة بهذه الاتفاقية ، وتكفل كل دولة عضو إصدار وثيقة هوية للبحارة دون تأخير لا مبرر له ، ومن حق البحارة الطعن إداريا فى حالة رفض طلبهم ، ولاتخل هذه الاتفاقية بالتزامات كل دولة من دول الأعضاء ، بموجب ترتيبات دولية تتناول اللاجئين والأشخاص عديمى الجنسية.

كذلك يجب أن تصمم وثيقة هوية البحارة بطريقة بسيطة وأن تكون مصنوعة من مادة متينة يسهل اكتشاف أى تغيير فيها مع مراعاة أى ملاحظات توجهها منظمة العمل الدولية بشأن معايير التكنولوجيا الواجب تطبيقها ، وتيسر من تطبيق معيار دولى مشترك ، وتكون بنفس حجم جواز السفر ، وأن تكون هذه الوثيقة قائمة بذاتها وليست جواز سفر ، وتكون هذه الوثيقة شاملة لبيانات الاسم بالكامل ، الجنسية ، تاريخ ومكان الميلاد ، وأى سمات جسدية خاصة يمكن أن تساعد فى تحديد الهوية ، صورة رقمية أو أصلية التوقيع ، بصمة أو تمثيل آخر للخصائص البيولوجية لحاملها ، على أن يكون الحصول على الخصائص البيولوجية دون انتهاك للحياة الخاصة للأشخاص المعنيين ، أو أى ازعاج لهم ، أو إضرار بصحتهم ، تكون الخصائص البيولوجية مرئية بوضوح ، وبالإضافة إلى كل ذلك ، على كل دولة عضو أن يكون هناك سجل لكل وثيقة بحارة تصدرها ، أو توقفها ، أو تسحبها ، كذلك تضع كل دولة عضو إجراءات تمكن أى بحار صدرت له وثيقة هوية ، من فحص ، ومراجعة البيانات ، وتصحيحها دون أن يتحمل البحار أى تكلفة ، كما تقوم كل دولة عضو بإقامة مركز اتصال دائم للرد على استفسارات سلطات الهجرة، كذلك تكفل كل دولة إجراءات أمنية لحماية الوثيقة من التداول دون وجه حق ، أو التزوير.

## تحت مظلة حماية دولية

**ويلتقط خيط الحديث عن الاتفاقية المستشار حازم محمد عبد الحليم مدير عام العمالة البحرية بقطاع النقل البحرى بوزارة النقل** مؤكدا أن مصر فى طريقها للانضمام إلى هذه الاتفاقية لحماية البحارة ، وعمال البحر ، وليصبحوا تحت مظلة حماية دولية تمكنهم من النزول على الشواطئ لممارسة أعمالهم أو تلبية مصالحهم أو تجارتهم.

**ويواصل المستشار حديثه قائلا:** إن الاتفاقية تنص على أن كل بحار يحمل وثيقة هوية بحارة صالحة ، وصادرة بموجب أحكام هذه الاتفاقية عن دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية ، أن يعترف به كبحار بالمعنى المقصود فى الاتفاقية ، الم تكن هناك أسباب وجيهة للشك فى صحة وثيقة هوية البحارة ، ولا يتكبد البحارة أو ملاك

السفن أى تكلفة عن عملية التحقق ، وفى أى تحقيقات وشكليات ذات صلة تلزم للتأكد من أن البحار الذى يطلب السماح له بالدخول هو حامل وثيقة هوية البحارة الصادرة ، وفقا لاشتراطات هذه الاتفاقية ، على أن تجرى عملية التحقق من البحار فى أسرع وقت ممكن ، كذلك تسمح كل دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية لكل بحار يحمل وثيقة هوية بحارة صالحة للدخول فى أراضيها ، فى أقرب وقت ممكن ، وعندما يكون الدخول مطلوبا لقضاء إجازة مؤقتة على الشاطئ أثناء رسو السفينة فى الميناء ، ويسمح بدخول البحارة شريطة استيفاء الشكليات المتعلقة بوصول السفينة ، وألا يكون هناك مايدعو السلطات المختصة إلى رفض السماح بالنزول إلى الشاطئ لأسباب تتعلق بالصحة العامة ، أو السلامة العامة أو الأمن الوطنى ، كذلك لايطلب من البحارة تأشيرة دخول لقضاء إجازة على الشاطئ ، وتكفل أى دولة عضو ليست فى وضع يسمح لها بتنفيذ هذا الاشتراط تنفيذا كاملا أن تقضى قوانينها ولوائحها أو ممارستها بترتيبات مساوية جوهريا ، كذلك تجيز كل دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية لكل بحار يحمل الوثيقة أن يدخل أراضيها فى أقرب وقت ممكن ، عندما يكون الدخول مطلوبا للالتحاق بسفينة ، أو الانتقال إلى سفينة أخرى كذلك المرور العابر للالتحاق بسفينة فى بلد آخر ، أو العودة إلى وطنه ، أو لأى غرض آخر توافق عليه سلطات الدولة العضو المعنية.

ويسمح بهذا الدخول مالم يكن هناك أسباب وجيهة للشك فى صحة وثيقة هوية بحارة صالحة ، بشرط ألا يكون هناك مايدعو السلطات المختصة إلى رفض الدخول لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو السلامة العامة أو *النظام العام* ، والأمن *الوطنى* ، كذلك يجوز لأى دولة عضو السماح بالدخول إلى أراضيها لأحد الأغراض المحددة من قبل ، كما يجوز للدولة العضو أن تقصر إقامة البحار على فترة تعتبر معقولة للغرض المطلوب.

**ويؤكد المستشار حازم عبدالحليم** على أن وثيقة البحارة هذه تكون فى حوزة البحار فى جميع الأوقات ، مالم يحتفظ بها ربان السفينة فى مكان آمن بموافقة خطية من البحار .

كذلك تسحب وثيقة هوية البحارة فورا من جانب دولة الاصدار إذا تأكد لها أن البحار لم يعد يستوفى شروط إصدارها بموجب هذه الاتفاقية ، وتوضع إجراءات وقف أو سحب وثائق هوية البحارة بالتشاور مع المنظمات الممثلة لملاك السفن وللبحارة.

فى ذكرى ثورة يوليو ماذا تعرف عن:

# المؤسسة الاجتم

**"المؤسسة".. لابد أنك عزيزى القارئ تعرف هذا الاسم أو على الأقل سمعت عنه .. فأمام أول محطة مترو الأنفاق ومحطة سكة حديد شبرا الخيمة يقع ميدان كبير ومحطة مشهورة تلفت انتباه المارة والمسافرين يطلق عليها محطة المؤسسة والمقصود بها المؤسسة الاجتماعية العمالية .. ومن داخل هذه المؤسسة تجولت " العمل" لتحكى لكم تاريخ إنجاز عمالى ضخم لثورة يوليو أثبت نجاحه وكفاءته منذ إنشائه كنجاح اجتماعى للحركة العمالية وحتى الآن**

**■ انتصار سليمان**

لم تكن ثورة ٢٣ يوليو نقطة تحول فى تاريخ مصر فحسب وإنما تمثل بالنسبة للعمال بداية الحياة نفسها ، ذلك أنها كرمت العمل والعمال وأعادت إليهم حقهم وكرامتهم من منطلق احترامها لآدميتهم.

وقد توالت اهتمامات الثورة بالعمال منذ انطلاقها وأصدرت العديد من القرارات التى تؤكد حرص الثورة على النهوض بالعمال ، ومن بين هذه القرارات القرار الذى أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ٩ أبريل ١٩٦١ بشأن إنشاء المؤسسة الاجتماعية العمالية بمنطقة شبرا الخيمة باعتبارها كانت تمثل فى تلك الفترة أضخم مجتمع صناعى يضم عشرات الآلاف من العمال وأسرهم ، وذلك على مساحة ٦أفدنة بهدف:

- توفير *الخدمات الاجتماعية والرياضية* والترفيهية لقضاء أوقات فراغ العمال وأسرهم
- نشر وتنمية الروح الرياضية وإنشاء الأندية والملاعب الرياضية.
- إنشاء دور حضانة ودار ضيافة ومطاعم ومكتبة وغيرها من الخدمات التى تنمى الوعى وتوسع المدارك وتكشف مواهب العمال وتنمى هواياتهم .

●والآن.. ماذا قدمت المؤسسة من خدمات اجتماعية للعمال؟ ، ولنا أن نتساءل هل حققت المؤسسة أهدافها ؟؟

●ويجيب النقابى عبد المنعم العزالى نائب رئيس اتحاد العمال ورئيس مجلس إدارة المؤسسة إنه إنجاز عمالى ضخم استطاع أن يثبت نجاحه ويحقق الاستقلالية المادية لنفسه فلم يعد يعتمد على ميزانية الاتحاد العام لعمال مصر بعد تبعيتها له بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن تبعية المؤسسة للدولة تحت لواء الاتحاد العام لعمال مصر ، وقبلها كانت تتبع الاتحاد الاشتراكى وقد استطاعت المؤسسة أن تحقق نجاحا فى مختلف أنشطتها انعكس على دخلها المالى مما جعل حجم ودائعها فى البنك يرتفع فى الخمس سنوات الأخيرة من ٥٥٠ ألف إلى ٨.٥ مليون جنيه

●هل يمكن لنا أن نلقى الضوء على أنشطة المؤسسة والخدمات التى تقدمها للعمال ؟

●●تحتوى المؤسسة على أنشطة عديدة ثقافية ، واجتماعية ورياضية ، وترفيهية .. الخ

**النشاط الثقافى والتعليمى**

فبالنسبة للنشاط الثقافى أنشأت المؤسسة مدرسة مصر الخاصة للغات وتضم مراحل الحضانة و الابتدائى والإعدادى ، وقد بدأت هذه المدرسة بـ٤٥٠ طالبا وصل عدد طلابها هذا العام إلى ١٠٥٠ طالبا وتحقق نتائج مشرفة فدائما الطلبة الأوائل على المحافظة من مدرسة المؤسسة وهذا يعنى أن العملية التعليمية بالمؤسسة تدار على أفضل ما يكون نظرا لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب فالمدرسون تزداد حوافزهم

# ـاعيــة العماليــة

ومكافآتهم كلما جاءت نتيجة الطلبة مرتفعة وقد بلغت نسبة النجاح ١٠٠٪

كما توجد بمقر المؤسسة مكتبة كبيرة مجهزة بجميع أنواع الكتب التى تتفق مع المستويات المختلفة والهوايات المتعددة

وأخيرا تم إنشاء مركز للتعليم والتدريب على الكمبيوتر بأسعار رمزية تهدف إلى تعليم الشباب لغة العصر وكيفية الدخول على شبكة الإنترنت للتزود بالمعلومات باعتبارها ثقافة المستقبل .

## النشاط الترفيهى

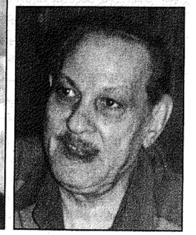
ويشير عبد المنعم العزالى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العمالية بأن المؤسسة يعمل بها حوالى مائتا عامل من إداريين وموظفين وعمال ،هذا بالإضافة إلى مئات العمال التابعين للأنشطة المختلفة المؤجرة مثل الكافيتريا والمطعم وبعض المحلات داخل وخارج المؤسسة ويصل عددها إلى ٢٠٠ محل ، بخلاف قاعة حفلات وشقق سكنية تؤجرها المؤسسة.

و تهتم المؤسسة بتنظيم رحلات ترفيهية نظام اليوم الواحد للعاملين بالمؤسسة أو الأفراد المشتركين بنادى المؤسسة ،كما تحتوى المؤسسة على أنشطة ترفيهية عديدة مثل مدينة ملاهى الأطفال وكوفى شوب ،

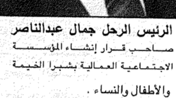
## ألنشاط الرياضى

وتتحدث كابتن راندا فتحى عبد الحميد مسئول النشاط الرياضى بالمؤسسة عن الأنشطة الرياضية بنادى المؤسسة العمالية بشبرا الخيمة ، فتقول ، النشاط الرياضى متنوع بتنوع الألعاب الرياضية فيحتوى على كرة القدم حيث يشترك فريق النادى الأول بدورى القسم الثالث "مجموعة القليوبية " وقد حصل الفريق على المركز الرابع ويضم نخبة ممتازة من اللاعبين كما يضم قطاع الناشئين فرق ١٩ سنة ، ١٧ سنة ، ١٤ سنة وقد حققت الفرق نتائج باهرة .

وفى ألعاب القوى حقق نادى المؤسسة بطولات كثيرة على مستوى المنطقة وعلى مستوى الجمهورية ،حيث حققت اللاعبة دعاء عادل السيد بطولة الجمهورية للدرجة الأولى ومثلت مصر دوليا فى بطولة العالم للناشئين والكبار بسويسرا .



عبدالمنعم العزالى
رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاجتماعية



الرئيس الرحل جمال عبدالناصر
صاحب قرار إنشاء المؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة

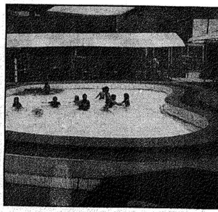
كما حققت كرة السلة والكرة الطائرة بطولات كثيرة ،كذلك رياضة الكاراتيه والمصارعة وكرة اليد حيث حقق الفريق بطولات عديدة محلية .

وفى فصل الصيف يزداد الإقبال على رياضة السباحة حيث يستقبل حمام السباحة سنويا آلاف المترددين عليه ويشرف عليه مجموعة من المدربين والغطاسين المؤهلين علميا ودراسيا ، كما يشارك حمام السباحة فى خدمة المواطنين من أهل المنطقة فى تأهيلهم للكليات العسكرية وإنشاء مدرسة للسباحة طوال أشهر الصيف ، كما أن النادى بصدد تشغيل الحمام صيفا وشتاء حيث سيتم تسخين مياه حمام السباحة لإنشاء فرق للسباحة الخاصة بالنادى للاشتراك فى البطولات المحلية .

وفى صالة اللياقة البدنية تقوم المؤسسة بخدمة قطاعات عريضة من الشباب والشيوخ والأطفال والنساء .

ويستعد نادى المؤسسة العمالية بعمل رياضى ضخم حيث يقوم بإنشاء صرح حضارى كبير وعلى مستوى يضاهى المستويات العالمية وهو الصالة المغطاة التى تحتوى على موقف انتظار سيارات تحت أرض الصالة على مساحة ٣٥٠٠متر مربع ،وسيتم إنشاء مبنى إدارى بالدور الأول للصالة وصالة لياقة بدنية وكافيتريا كما سيتم إنشاء فندق يسع حوالى خمسين سريرا لإقامة المعسكرات وخدمة الصالة وذلك فى الطابق الثانى .

وفى المستوى الأعلى سيتم إنشاء الصالة الرئيسية على مساحة ٣٥٠٠ متر وتتسع لحوالى خمسة آلاف متفرج ويجرى العمل الآن بها على قدم وساق وسيتم افتتاحها خلال أقل من عامين وهى منشأة وفقا لمقاييس البطولات العالمية وتنافس الصالات المغطاة بالنوادى الكبيرة .

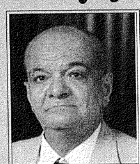




تصوير :أحمد عبدالعال

# بالكوش

## شىء من الاقتصاد



بقلم:
عبد اللطيف عبدالكريم

• ليس انتحارا باليأس وليس جلدا للذات أن أذكر بأننا نحن العرب نعيش أسوأ أيامنا، ونلقى ما هو أشد نكرا وأكثر هولا مما لقيه، أسلافنا زمن انقضاض الصليبين والتتار وحتى العثمانيين.

وقد بلغ بنا الهوان أن أصبحنا نجهل أو نتجاهل ضخامة الأخطار التى تحاصرنا من جميع الجهات الأصلية والفرعية وقد فقدنا كثيرا من حرارة الدماء وحمرة الخجل وتخفر النظرات وارتضينا أن نمسح جباهنا بأديم الأرض، وأن نضع أيدينا فى أيدى أعدائنا فى بلاهة ليس لها نظير فى إكبار وانبهار، وقد كف كل حديث عن سعار الوحش الأمريكى الهائج الذى هو عدونا الأول والأكبر وقد بلغ فى بطشه بنا مداه وفى امتصاصه دماء أجسادنا منتهاه ومع أن اليد العربية الواحدة لاتقوى على صد وان قبضت بإحكام على الزناد، فمازلنا نقفز نهارا عند الحد الأدنى من فروض التعاون العربى ونديرظهورنا ضد التنسيق بين المواقف، وقد ضاعت فى صفوفنا غير المتراصة أصوات الحكماء وابتلعتها العواصف والأنواء، وعجزت كل صيحات التحذير والتنبيه والتوجيه والتلويح بالأخطار عن تصحيح خطواتنا وإعلاء هاماتنا !!

••نحن الآن رغم كذب المظاهر وخداع التظاهر نشغل أكبر مساحة من التباعد بين التجريد والواقع حيث عاد الجدل العربى العقيم كما كان فى أوائل القرن العشرين وحول نفس القضايا قضايا الاحتلال التقليدى والاحتلال الاستيطانى والاحتلال بالمستوطنات والاحتلال بالاقتصاد وحيث تثار قضايا الاستغلال والنهب الجماعى والفردى وقضايا الحرية والديمقراطية والانتخابات والصراعات بين أحزاب للأسود وأحزاب للحملان ،وقضايا الاستيراد الشامل الكامل من الغذاء إلى الرداء وقضايا الذين يعالجون الجوع بالنوم راضين بالحظ والنصيب معتبرين أن تركهم حقهم للسالبين الناهبين هو زلفى وقربان إلى الله ، راضين كل الرضا بالوقوف عند الشاطئ القديم فى انتظار نفس السفينة التى كانت إنجليزية وأصبحت الآن أمريكية ،وكما كان يفعل سقراط وتلاميذه وهم ينتظرون عودة السفينة المقدسة من معبد دلفى وهى تحمل لهم البشرى ،والبشرى كانت هى أمر كبير الأرباب وسيد الآلهة زيوس الجبار بأن يتجرع سقراط السم بيديه تنفيذا لحكم صدر بإعدامه من قضاء كان يباع ويشترى ، وكان سقراط يستطيع أن ينجو بالهرب ،ولكنه آثر الطاعة على العدل وفضل الإذعان على المنطق ، ومن يومها والظلم يقهقه سعيدا يضرب الأرض بقدميه ويلطم سكان الكون بقبضته !!

••وعدونا الذى هو شكل الظلم وأداته بما يفعله فينا اليوم جهارا نهارا بلا خجل أو حياء، سواء كان قادما من واشنطون أو منقضا من تل أبيب إنما يسرق منا كل القواعد المادية التى تحرس حريتنا والتى تساعدنا على أن نضع الفواصل والحدود بين استراتيجية تنقذنا وتاكتيك يحفظ فينا رمق الحياة ، ففينا طرف عربى يقبل أمرا وطرف عربى آخر يملأ الدنيا ضجيجا وعجيبا لنفس الأمر وتشكيكا فى نوايا الآخر ،بينما تتسلل كل جراثيم الفتك إلى جسدنا العربى الذى أصبح مجهدا ونحيلا ، وفينا نظم عربية تشغل نفسها عن عدوها بما تفرضه من أساليب كتم الأنفاس وتعطيل حق التعبير وهى أمور أحدثت هزالا فى التفكير واضمحلالا فى الانتماء واستسلاما للمغيرين وحفزا لقطاع الطرق ، وتعجيزا للأيدى الفاعلة بينما ترتفع صيحة فليحمى كل فصيل نفسه وليدافع كل قطر عربى عن ذاته ، وهكذا أصبح كل عربى هو نارسيس ذلك الفتى الإغريقى الجميل الذى عشق ذاته وشغل كل أيامه بالذهاب إلى غدير يتأمل جماله فوق صفحة مائه فى افتتان بالنفس كأن لم تلد الأمهات مثله !!

••كذلك أصبحنا نحن العرب نهوى اللاحتمية واللا واجب واللامقدس ، فلم نعد نؤمن بحتمية المواجهة وحتمية الانتصار أو بواجب الدفاع الحقيقى عن الحمى لأننا أصبحنا نريد أن نجهل من يجب أن ننتصر عليهم كما أصبحنا نريد أن نجهل أن الحتمية رهن بإرادة الإنسان وليست سحرا خاصا يتمتع به المواطنون تلقائيا إن هم لم يشتبكوا بعدوهم وهم على قدر لائق من الاستعداد النفسى والمادى والذى لا يتحقق إلا إذا عاش المواطنون العرب فى أوطانهم وهم مواطنون وليسوا نزلاء فى فندق !!

وقد يكون ذلك بات عسيرا الآن بعد أن أصبح كل عمل عربى لا يتمتع بسريته وكل شىء عربى مكشوفا ،السماء والأرض والبحار والأنهار والدور والقصور ، كما لم يعد هناك جرد عربى للمعطيات البشرية والمادية التى يجب تعبئتها ، وأصبحت القوى العربية تخاف أن تستنشق الهواء حتى لا تثير غضب الأقوى ، فكان الحصاد العربى سلبى المردود مؤداه أن القدرات العربية أصبحت هزيلة ومجزأة ، ومن البلاهة أن نقيس العقل العربى بعدد الملايين العرب بينما السؤال الصحيح يجب أن يكون هو : كم عربى يستطيع وليس كم عربى ولدته أمه ؟! ثم كم دولة عربية تعلن خلاف ما تبطن ؟ ثم متى نتوقف عن الانحدار نحو الإفلاس بسحب شيكات ليست لها أرصدة ؟ ثم كيف لا تطير عقولنا ونحن نتعامل ونتعايش سلميا مع من يجتاح أرضنا ويلتهم مواردنا ويلعق دماءنا ؟ ولماذا لا ننظر بعيدا عن الحدود ؟ ولماذا نرى الخطر الإسرائيلى على سبيل المثال خطرا عند بعض الحدود بينما هو خطر قائم داخل كل أرض عربية، ونحن الذين أدخلنا بكثير من الوصل وكثير من التطبيع وكثير من الاتصال الخفى والاتصال المعلن به ؟! ترى هل نستطيع تجميد الجدل العربى ووقف استثمار الكلمات بعيدا عن مرماها ومقصدها ؟

أنسيتم!! قبل اتهام العراق بأيام اعتذرت العراق إلى الكويت عما فعلته به و لكن المغرضين منا قلبوا معنى الاعتذار وجعلوه إنذارا وأشعلوه حريقا هش له كل بروتس فينا كما هش له الأمريكان والإنجليز وحملة الطبول فى سيدنى وروما ومدريد وملبورن !!

ثم هل تذكرون قرار الأمم المتحدة رقم

(١٤٤١) الظالم وحصوله على إجماع كان معناه أن من بين العرب من صوت مع القرار ، ولم نحزن كثيرا لأن الذين أيدوا القرار من العرب كانوا مندوبى حكومات ولم يكونوا مندوبى شعوب!!

●●ولأن الاقتصاد هو دينامو المواقف السياسية الدولية والإقليمية والقطرية خاصة فى العوالم المجهدة المعروقة التى تعيش عند خط الفقر أو تحته ، فلست أدرى لماذا نحاول فى دنيانا العربية أن نخلق نزاعا حادا بين الموارد الاقتصادية المتاحة وبين أعباء الحفاظ على حريتنا واستقلالنا وإرادتنا ؟ .. والذين يتحدثون كثيرا عن التنمية العربية أقول لهم : عن أى تنمية تتحدثون أو ترجون لأوطان غرقت وأوطان مهددة بالغرق فى بحر الأطماع الأمريكية وبين نواجذ الحوت الإسرائيلى ؟ أى تنمية تتحدثون عنها وليس لها حراس مدججون بالسلاح ؟ أى تنمية هذه ونحن لا نرى على شواطئنا رايات التحذير السوداء رغم أن الرياح عاصفة والأنواء ضارية والبحر هائج ورجال الإنقاذ المتواجدون يحتاجون من يدربهم على الإنقاذ ؟!

وكيف تحدث تنمية دون شن الحرب على الاستهلاك البذخى الحكومى والفئوى والفردى والذى يمارسه أولئك الذين من أجلهم أقيمت المصايف العاجية والمدن الساحلية البللورية ومهدت شواطئ البحر الأبيض والأحمر وأنفقت ملايين الجنيهات بل الدولارات عليها بينما هم لا يقنعون بكل ذلك ويسافرون إلى الخارج يبددون عملتنا الصعبة وكنت أتمنى أن تتحول تحذيرات الرئيس مبارك لمنع ذلك السفه إلى ضرب شديد على الأيدى لمنع أولئك الذين يرتكبون فى حق الوطن إثما عظيما يساوى فى طوله وعرضه جرائم وآثام من نهبوا أموال البنوك ؟!

ثم كيف تحدث تنمية وأمريكا تحرق بيارق عربية وإسرائيل تقتحم صحون ديار عربية بينما تنهمر فوق رأسها جوائز أمريكية فى كثافة ماء المطر حتى أصبح الاحتياطى الإسرائيلى من النقد الأجنبى يبلغ عشرات المليارات من الدولارات بينما يهبط كل احتياطى الدول العربية مجتمعه إلى ٢٨ ٪ من احتياطى إسرائيل ( وفقا لتقرير البنك الدولى فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ) رغم أنف البترول العربى والمياه العربية والزرع والضرع العربى ومع أن الأمر كذلك فلا زال بيننا من يصرون إصرارا على أن يودعوا أموالهم فى بنوك أمريكا التى أصبحت تجمدها أو تصادرها وفى بنوك سويسرا التى أصبحت تتجر فى سريتها وتقدم بياناتها للإدارة الأمريكية لتقرر فى شأنها ما تريد !!

●●ثم أين السوق العربية المشتركة والتى أصبحت ضرورة قومية أكثر من أى وقت مضى بعد أن تضاءلت الحواجز الجمركية ،وبعد أن تنامت التكتلات الاقتصادية وتحول العالم إلى مجموعات اقتصادية وسياسية وتجارية عملاقة وبعد أن أقيمت منظمة التجارة العالمية،وبعد أن تعولم الاقتصاد وعلت رايات آليات السوق واستشرت المنافسة العالمية ؟!!

●●وإذا كانت التنمية العربية الاقتصادية هى وسيلة اللحاق بالعالم التكنولوجى وهزيمة التخلف فإنها أيضا أهم وسائل توفير الموارد اللازمة لمرحلة ما بعد سفك دم القطاع العام وزعم تحرير قوى الإنتاج وتطوير أساليب الملكية وتحديث وسائل الإنتاج وإشباع الحاجات الفردية والجماعية فى ظل عيون مفتوحة تستطيع أن ترشد إلى وقف توغل المشروعات الاحتكارية والمريبة فى أهدافها وفى جنسيتها والتى تختبئ فى عباءة الاستثمار والتى تقود إلى إغراق العرب فى بحر التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإذا كانت الضرورة الملحة تحتم التنسيق بين الموارد والاستخدامات ، فمن هو إذن الذى يقوم بهذا التنسيق ، هل هم الاستثماريون الجدد الوافدون ؟ هل هم الخبراء الأمريكان الذين هم جنود متقاعدون ؟! أومن هو الذى سوف يقوم بفرز الخبيث من الطيب ؟! .. ثم هل ندرك كعرب أن التنمية يجب أن تكون وسيلة تدريب وتثقيف بكيفية تعبئة الموارد وتحديد الأولويات وتوزيع الأعباء بين فئات الشعب العربى بحيث يتم إعادة تحجيم أولئك الذين كنا نسميهم قبل ثورة ١٩٥٢ بالنصف فى المائة مع أنهم لم يكونوا أبدا نصفا فى المائة ولا نصفا فى المليون ولكنهم اليوم أصبحوا أكثر من الهم على القلب !!

●●ولدينا غياب عربى لحقيقة التكامل بين عناصر الإنتاج وغياب للتعاون العربى المشترك فى ميدان التصنيع وتجاهل شديد لحقائق الصناعات البترولية العربية وعلاقاتها بتمويل التنمية كما أن البترول العربى لم يوضع فى مكانه الصحيح فى ميزان القوى بين العرب وأعدائهم ، ورغم أنف العولمة والخصخصة فإن الاقتصاد العربى ينادى بأعلى صوته على عودة التدخل الحكومى فى إدارة وتوجيه الصناعات والمشاركة فى الإدارة ورءوس الأموال وفى تحديد الأرباح وفى تقليص أزمنة الامتيازات الأجنبية ووقف منح امتيازات جديدة لشركات أجنبية أخرى باسم الاستثمار والتدخل فى تحديد الأسعار وفى توالد صناعات جديدة أو تكميلية!!

والاقتصاد العربى مطالب بأن يعيد تشكيل علاقة العرب بغيرهم فهناك مشكلات فوائض الأموال العربية وعدم توجيهها إلى الاستثمار الجاد وهناك تأرجح العلاقات العربية التجارية مع دول المجموعة الأوروبية وهناك سلبيات أخرى لها حد السيف منها تغييب المدرسة الوطنية الاقتصادية منذ أرسى دعائمها طلعت حرب وهناك اضطهاد اقتصادى يصيب أعدادا كبيرة من المواطنين العرب فى بلدان عربية بعينها من مظاهره أن الدخل الشهرى لهم يقل عن أدنى حدود المتطلبات الأدمية ، وخلو ملعب المستثمرين من حكم يطلق صفارته إيذانا بربط أسعار منتجاتهم بالأوضاع الاجتماعية والمالية والتراثية السائدة ، وحدوث تسلل إسرائيلى اقتصادى مريب يختفى فى أردية جنسيات أخرى ، وخدعة المشروعات الفردية التى ندعو إليها شباب لا يملكون أدوات إقامتها وتسويقها .. وكثير من الأيدى المنتجة العربية يمكن أن نعتبرها (سفارديم ) تمتص رحيقها طبقة عربية جديدة تحاول أن تستحوذ على كل الامتيازات يمكن أن نعتبرها طبقة من ( الاشكناز) وهى طبقة تضغط بشتى السبل من أجل تقنين بعض أشكال استغلالها وفسادها وهو ما يفرض علينا أن نعمل ويجزم وتجرؤ على تقزيم أشكال هذا الاضطهاد الذى له عكازان ، عكاز سياسى وعكاز اقتصادى يتوكأ عليهما معا ، وحتى لا يظل الأشكناز العرب طبقة سالبة ناهبة غاصبة باثة للفساد هاربة بأموال البنوك حاملة أكثر من راية متجنسة بأكثر من جنسية حامية نفسها أحيانا بحصانات برلمانية ،وحتى لا تبقى الأكثرية العربية تعيش باحثة عن نصيبها العادل فى نتاج عملها وثروات أوطانها وحتى لا تتحول هذه الأكثرية بمرور الوقت إلى " بالكوش " وهو الاسم الذى يطلقونه فى إسرائيل على اليهود الهنود الذى يعاملون فى إسرائيل معاملة متدنية حيث يتم التفرقة بينهم وبين بقية الإسرائيليين فى كل شيء وعلى أساس عنصرى إلى حد أن فاض الكيل بهم فاحتجوا وثاروا وأعلنوا العصيان ضد الحكومة وحرقوا تمثال الحاخام بالأكبر فى أبريل الماضى وهو الخبر الذى تم التعتيم عليه مع تحريم تعرض القضاء المدنى الإسرائيلى أو الأفراد لأحكام الحاخامية المقدسة ، تلك الحاخامية التى أعلنت أن " بالكوش " لفظ أطلقه رب الجنود على فصيلة من الكلاب السود الشديدة الوفاء ، والتى تقدم الاخلاص لأصحابها وتحرسهم وتحميهم ، لكنها تستعذب الذل ويسعدها الهوان وتهنأ وهى تلهث عند الأقدام وتتمسح بها ، وكثيرا ما يرتفع نباحها وقد يزعج اللصوص ولكنه لا يعوقهم عن إتمام السرقة ، فلماذا يرفض الهنود اليهود نعمة الرب ولماذا يكرهون أن يصبحوا " بالكوش " ؟!

ترى هل تبتعد كلمة " بالكوش " عن دنيانا العربية وتذهب إلى الجحيم ؟!!




# الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم

عرض : محمد حسنى السيد

**بمناسبة إقرار مجلس الشعب ، قبل فض دورته البرلمانية فى نهاية شهر يونيو الماضى ، مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وبتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية مما يعد مكسبا لحقوق الإنسان المصرى وصونا لكرامته والمحافظة على آدميته وإنسانيته .. فى إطار هذه المناسبات يسرنى أن أقدم كتابا يتعلق بمثل هذه القوانين وهو كتاب " الديمقراطية المصرية على مشارف القرن الجديد " للأستاذ الدكتور أحمد ثابت ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والصادر عن مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر فى يناير ١٩٩٩ .**

هذا الكتاب يضم بين دفتيه فصولا خمسة تتناول بعض أبعاد وملامح الديمقراطية فى مصر وجوانبها السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية وضعف المجتمع المدنى من حيث الفاعلية وتمثيل طموحات ومطالب الناس ، وتبدو آفاق المستقبل غائمة لا يمكن التنبؤ بمساراته ولا بتفاعلاته ، وتظهر ضرورة الانفتاح السياسى والتغيير الديمقراطى السلمى والذى يتحقق من خلال إطلاق الحريات السياسية والمدنية والتعدد السياسى والاجتماعى الفعلى وهذا ما يكفله التداول السلمى للسلطة ، من وجهة نظر المؤلف .. ونتناول فى السطور التالية أفكاره ودعوته لمزيد من صور الديمقراطية خلال القرن الحادى والعشرين .

## العلاقة بين الإصلاح السياسي و الاقتصادى

فى تقديمه لهذه العلاقة يشير الأستاذ الدكتور أحمد ثابت إلى التطورات العاصفة والتغيرات السريعة التى تذهلنا كل يوم فى العالم والتى تؤكد على تدعيم إرادة المواطن فى تقرير أموره الخاصة وأمور وطنه وأمور عالمه الأوسع ، واحترام إرادته فى الاختيار وفى المشاركة بكافة الوسائل ، رغم أن كثيرا من إنجازات ثورة الاتصال والمعلومات تقلل من قدرة الناس على الرقابة والمتابعة ، إلا أن الناس هم الآخرون قد طوروا من قدراتهم من خلال المنظمات العالمية والوطنية لتنظيم مصالحهم والدفاع عنها ، وهى منظمات غير حكومية تدعم - مع الأحزاب والنقابات وهيئات وروابط المجتمع المدنى - التحول الحقيقى نحو الديمقراطية ، ومازال الناس عبر منظماتها الجماهيرية الطوعية والسياسية تعبر عن ضغوط عديدة من أجل إنضاج الديقراطية الوليدة فى بلادها ، وترفض منطق ديمقراطية السوق التى يروج لها المتحكمون الكبار فى الغرب فى العولمة وفى حركات الاستثمار و رءوس الأموال والمنتجات الإعلامية والإعلانية ، والاستهلاكية والترفيهية يحدث ذلك فى جنوب أفريقيا وأندونيسيا والفلبين ، ثم يتساءل المؤلف : أين نحن من ذلك التطور المتسارع ؟ ......

ويضيف ملاحظة هامة وهى أن الانسحاب المروع للمواطنين من السياسة وعن المشاركة السياسية سواء عبر الانتخابات أو عبر العمل السياسى والمدنى والطوعى ، مما أدى عمليا إلى ضعف الوعى بالمصلحة العامة فى التغيير الديمقراطى السلمى بل وعزز طرق الحل الفردى وتسليك وقضاء المصالح بطرق غير جماعية وغير منظمة مثل الوساطة والمحاباة والصفقة ، وكذلك تواجد فئة اجتماعية من أصحاب الثروات التى تكونت من المضاربة على العقارات والأراضى والسمسرة والتربح من المال العام ، وهذه الفئة لا تعتبر قضية الديمقراطية السياسية ، ولا العدل الاجتماعى من بين أولويات اهتمامها وتفكيرها ، وهذه الفئة غير واعية بما فعله نموذج طلعت حرب فى الاستقلال الاقتصادى الوطنى ، وغير مدركة للدور التاريخى لزعماء الرأسمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا ، ويوضح المؤلف التحديات النظرية الجادة التى فرضتها عمليات الإصلاح السياسى والتحولات الديمقراطية واسعة النطاق فى مناطق عديدة من العالم ، مثال ذلك العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتقدم الاقتصادى ، والربط بين اقتصاد السوق والديمقراطية ، وكذلك بين التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعى الثقافى ، والربط أيضا بين وجود طبقة وسطى قوية من رجال الأعمال وأصحاب الثروات وبين الديمقراطية السياسية ، وهناك أيضا العلاقة بين التجانس أو التنافى العرفى والسلالى والدينى والديمقراطية وجودا وعدما ، وكذلك العلاقة بين التوافق أو التراضى على القيم السياسة الاجتماعية من عدمه والديمقراطية السياسية .

## النظام الانتخابي و التحول الديمقراطى

يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد ثابت فى هذا الفصل عن حرص المشرع الدستورى على أن يتضمن النظام الانتخابى الحريات المدنية والسياسية للمواطن كما أقرتها المواثيق والإعلانات العالمية والاتفاقيات الدولية ، ويشير إلى أن النظام الانتخابى لأية دولة يظهر درجة التطور الديمقراطى والمؤسسى ومدى تماشيه مع طبيعة التطورات الديمقراطية فى العالم ، والمفترض أيضا أن النظام الانتخابى يدفع بالمواطنين إلى حلبة الممارسة السياسية ، وإلى إحساسهم بأهمية إرادة الناخب فى خلق تمثيل نيابى ديمقراطى صحيح مع ضمان التيارات السياسية الفاعلة لكافة المؤسسات التمثيلية النيابية من البرلمان والمجالس المحلية البلدية والنقابات المهنية والعمالية ، ثم يشرح المؤلف بعض النظريات الدستورية والقانونية التى تحرص على تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع كما يشرح كيف نظم الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ الأمور المتعلقة بالنظام الانتخابى بصفة عامة كحقوق الانتخاب وإبداء الرأى والتشريح مع ترك التفاصيل للقوانين .

## المجتمع المدني بين الإنطلاق والجمود

فى هذا الفصل يحدثنا المؤلف عن أهمية تقوية المجتمع المدنى أو الأهلى فى مصر بحيث يضم فئات وشرائح عديدة من الناس على المستويات الوظيفية والمهنية والجغرافية والثقافية والسياسية ، ويشرح كيف يمكن تنظيم وتعبئة مطالب ومصالح ومعاناة الناس من مختلف جوانب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التى تمر بها البلاد- فى مؤسسات وهيئات وروابط أهلية نابعة من إرادتهم المستقلة وإختيارهم الحر ، ويثير تساؤلا هاما مضمونة : ألم يحن الوقت للنقاش حول ضرورة خلق مبادرات جماهيرية مستقلة

تجاه قضايا الديمقراطية والتنمية ومقاومة الفساد والغطرسة الإسرائيلية والإنحياز الأمريكى التام لإسرائيل ؟

كما يؤكد الدكتور أحمد ثابت أن التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربى ملئ بالمبادرات التلقائية والشعبية والانتفاضات الجماهيرية والطلابية والعمالية و هناك احتياج شديد إلى الحيلولة دون أن تنتهى هذه المبادرات والهيئات الشعبية العشوائية أو التلقائية بمجرد قيامها دون تأسيسها فى إطارات مؤسسية راسخة لا تقوم فقط بتقديم الخدمات والإعانات وصور الرعاية المختلفة ، بل تتولى تنمية قيم المشاركة والتغيير السلمى للسلطة وممارسة المحاسبة والمساءلة لتصرفات وقرارات كل من الدولة ورأس المال ، ويحذر الكاتب من مغبة إقحام القضاء فى الإشراف - ليس فقط على الانتخابات النقابية - بل إدارة وتسيير النقابات إذا ما تعذر إجراء الانتخابات النقابية مما يحمل معه هواجس تخشى احتمال تورط السلطة القضائية - التى تسهر على احترام الدستور وعلى ضمان دستورية القوانين - فى المشاركة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية فى عدم الالتزام بأحكام الدستور.

كما يحذر أيضا من ظاهرة القيادات التاريخية التى تسيطر منذ زمن طويل على العديد من مؤسسات المجتمع المدنى ، وكذلك تقاعس هذه المؤسسات عن التنسيق فيما بينها والدخول فى مفاوضات مستمرة من أجل تقوية المشاركة فى الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلى .

## سياسة الدولة تجاه النقابات المهنية

يستعرض المؤلف فى هذا الفصل ما تعانية غالبية النقابات المهنية الأكثر فاعلية ونشاطا من حالة الجمود والركود الذى ربما لم توجد لها حالة مماثلة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، حيث وصلت أزمة النقابات المهنية إلى مرحلة شديدة الحساسية ، فهى أزمة هيكلية معقدة ومركبة ، تتعدد أطراف الصراع بها ، ويتداخل فيها السياسى مع المدنى ، والسياسى مع النقابى ، وفى داخل البعد النقابى تتركب الأزمة وتتشابك تناقضات تقاليد المهنة مع الأداء النقابى ومع الصراعات بين مختلف الفرقاء داخل النقابة الواحدة ، ومع الدور الوطنى والعربى والعالمى .. إلخ ، ويركز الكاتب على الاتجاه العام للجدل السياسى الإعلامى حول أزمة النقابات المهنية ، وما ثار حول إصدار مجلس الشعب للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ ، والذى استهدف ظاهريا وضع ضمانات ديمقراطية العمل النقابى ، فى حين مال عمليا إلى تقييد هذا العمل من خلال صياغة ضوابط وقيود عديدة.

كما يستعرض أيضا أزمة أخرى أشد إيلاما - والتى نجمت عن إصدار مجلس الشعب القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والذى تضمن تعديلات على قانونى العقوبات والإجراءات وكذلك نقابة الصحفيين بغية تشديد العقوبات على النشر والعمل الصحفى ، فيما عرف باسم " قانون حماية الفساد وتقييد الصحافة " وهو القانون الذى تسبب فى أزمة عاصفة بين الصحافة ونقابة الصحفيين ودوائر الكتابة والثقافة استغرقت ما يقرب من عام لإنهائها ، وإلغاء بعض النصوص المقيدة لحريات الرأى والتعبير والنشر والعمل الصحفى .

ويصل الدكتور أحمد ثابت فى نهاية هذا الفصل إلى الدعوة لإجراء مناقشة على نطاق واسع لإمكانيات توسيع الهامش الديمقراطى وقبول مختلف التيارات السياسية الفاعلة لقواعد الممارسة الديمقراطية ، وعدم إقحام النقابات فى الخلافات والتوترات السياسية واستخدامها لتحقيق أغراض حزبية ضيقة ، حتى تتوافر بيئة مناسبة لتنشيط النقابات وقيامها بوظائف رئيسية مثل الارتفاع بمتسوى المهنة وتطبيق مواثيق الشرف الخاصة بالعمل المهنى ، وذلك لا ينكر مشاركتها فى صنع السياسات العامة ، وبما لا يؤثر سلبا على العمل النقابى .

## تحديات الشرعية السياسية

خصص المؤلف الفصل الخامس والأخير من كتابة لمناقشة تحديات الشرعية السياسية ، حيث يوضح فى بداية الفصل أنه خلال معظم فترات تاريخ مصر الحديث والنظام السياسى المصرى يعانى من أزمة هيكلية ، كان هو المسئول عن الجانب الأكبر منها ، إلى جانب دور الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الداخلية والخارجية - فى إيصال هذا النظام السياسى إلى وضعية الأزمة التى من ملامحها الهامة غياب الرؤية الفكرية والمرتكزات الأيدولوجية الواضحة والمتماسكة والمتجانسة داخليا، والعجز المتنامى عن إدارة التفاعلات التى تعمل فى المجتمع السياسى خصوصا والبناء الاجتماعى الواسع عموما ، وبعد ذلك يشرح مختلف جوانب الأزمة البنيوية التى يعانى منها النظام السياسى المصرى وخاصة منذ عودة التعددية الحزبية التى تسمح ببعض الحريات مثل حرية الصحافة ، مع وضع بعض القيود على حريات أخرى .

ويعرج بنا الكاتب بإلقاء نظرة على النظم الحاكمة فى البلاد العربية التى تؤسس شرعيتها السياسية والأيديولوچية على واحد من أسلوبين رئيسيين هما : طرح رؤية للمستقبل من جلب تأييد شعبى لها وإقناع الناس بأن النظام الحاكم قادر على تحقيقها ، أو يلجأ النظام الحاكم من ناحية أخرى إلى عمل إصلاحات من أعلي مثل سياسات للتنمية تقوم على تشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وبيع شركات القطاع العام أو إدارتها على أساس قواعد السوق وآليات العرض والطلب والاعتماد على المشروعات الخاصة فى تشغيل الخريجين والوافدين الجدد إلى سوق العمل ، ويقول الكاتب إن نظم الحكم العربية تتبع استراتيجية رئيسية لإضفاء الشرعية عليها وتقوم على نوع من الإصلاح السياسى المحدود ، وذلك من أجل نزع فتيل الانفجار أو تأجيل الصدمات المحتملة مع القطاعات الجماهيرية الواسعة أو لترحيل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم يعقد مقارنة بين ما يحدث فى مصر وما يحدث فى بلاد عربية أخرى كالأردن والمغرب التى تظهر فيها النخب السياسية بمستواها الأدنى الخاص بقضايا الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل وغيرها وتكون مسئولة عنها بحيث تمتص أو تستوعب الصدمات عن الحاكم ، وفى نفس الوقت تدعم من شرعية النظام الذى يشهر نفسه كمدافع عن الصالح الوطنى والمصلحة القومية ويضيف الأستاذ الدكتور أحمد ثابت أن خبرات التحول الديمقراطى الحديثة فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تشهد حاليا اتجاها ملموسا إلى إعلاء دور الانتخابات الحرة القائمة على التعدد السياسى والحزبى وبما يؤدى إلى تنامى تمثيل الفئات الاجتماعية المؤثرة وعلى رأسها شرائح الطبقة الوسطى فى البرلمان وبما يقترب من إعمال تلك القاعدة الذهبية فى التطور الديمقراطى ومفادها أن الصراعات والمنافسات السياسية - بين التيارات والكتل السياسية - على السلطة تدور مباشرة فى إطار حلبة الدولة ومؤسساتها السياسية الرسمية مثل البرلمان وتشكيل الحكومات والائتلافات الحكومية ، كما تدور فى إطار مؤسسات شبه رسمية ممثل الإعلام ، وذلك بعكس الحادث فى مصر حيث مازال الصراع السياسى والحزبى يدور خارج هذه المؤسسات.

# الإجازة السنوية أصبحت حقاً

**لعل الفترة التى يقضيها الكثير منا فى المصايف المختلفة ، تبرز لنا مدى أهمية الراحة فى تجديد نشاط الفرد ، ودفعه إلى حسن الإنتاج إن لم يكن زيادته ، وقد كان هذا هو الدافع لتقرير الإجازة السنوية للعاملين فى مختلف الدول .. وضمنها جمهوريتنا العربية. وفى هذا المقال الذى كتبه الأستاذ "محمد أحمد شن" يلقى الضوء على الحكمة من تشريع الإجازة السنوية ، والغرض الذى قصده المشرع من سنها ومايتفق ومبادئنا الاشتراكية.**

قررت الإجازة السنوية لأول مرة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٤٤م الذى قرر فى مادته السابعة والثلاثين حق عامل "المياومة" فى إجازة سنوية بأجر كامل لمدة سبعة أيام ، إلا إذا كانوا يشتغلون فى عمل خطر أو ضار بالصحة فتكون إجازاتهم عشرة أيام فى السنة ، وخمسة عشر يوما للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهرى ، ثم صدر المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢م مقررا فى مادته العشرين "حق العامل الذى أمضى فى خدمة صاحب العمل سنة كاملة فى إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما ، تزاد إلى ٢١ يوما إذا كان العامل قد أمضى عشر سنوات مستمرة لدى صاحب عمل واحد ، ثم جاءت المادة ٥٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ بالتزام على صاحب العمل بأن يعطى كل عامل أمضى فى خدمته سنة كاملة إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما بأجر كامل ، تزاد إلى ٢١ يوما متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة فى خدمة صاحب عمل واحد ، ثم قررت المادة المذكورة فى صراحة أنه لايجوز للعامل النزول عن إجازته.

### الحكمة من فرض الإجازة

لاخلاف فى أن الحكمة التى من أجلها تدخل المشرع لتنظيم الإجازة السنوية مدفوعة الأجر الكامل هى ضمان حصول العامل على فترة راحة لايحرم فيها من كسبه المألوف ، وما أرتآه من أن الإجازة لازمة لاستيعاد العامل نشاطه.

وعلى هدى هذه الحكمة يمكننا القول بأن الإجازة السنوية فى عهدنا الاشتراكى أصبحت واجبا وليست حقا ترخيصيا للعامل ، بمعنى أنه لايجوز للعامل أن يتنازل عنها.

**وقد اشترطت المادة ٥٨ لحصول العامل على إجازته أن يكون قد أمضى فى خدمة صاحب عمل واحد سنة كاملة** ، ومعنى هذا أن العامل الذى يلتحق بخدمة رب عمل فى أول يناير ٦٣ ،

## من أخبار النقابات

يقدمها:
**محمد محمد على**

● النقابة العامة لعمال الكاوتشوك طالبت شركة الكاوتشوك الأفريقية بتطبيق نصوص العقد المشترك الذى وقعته النقابة مع الشركة وصرف فروق ساعات العمل إلى العمال.

● تدرس النقابة الفرعية لعمال الغزل والنسيج بالقليوبية إبرام اتفاق مع شركة العروبة المتحدة للمنسوجات بشبرا الخيمة يقضى بزيادة فئات التشغيل لعمال الإنتاج .. تتراوح الزيادة بين ٠.٥ مليم و٣ مليمات للمتر الواحد ، **كما يلزم الشركة بالمحافظة على متوسطات أجور العمال فى حالة تغيير الأصناف.**

● تدرس النقابة العامة للملاهى ودور الترفيه مشروعا لإقامة مستشفى خاص لعلاج أعضائها وعائلاتهم بالمجان.

● النقابة الفرعية لعمال التجارة فى المواد الغذائية بالقاهرة قدمت مذكرة إلى المسئولين تطالب فيها بإيجاد عمل لنحو ٦٠٠٠ عامل من أعضائها كانوا يعملون فى بيع الأسماك بعد أن ستولت المؤسسة الاستهلاكية التعاونية على كميات الأسماك التى كانت ترد إليهم من الغردقة وبورسعيد.

● الاتحاد العام للعمال أصدر كتيبا عن التشريعات العمالية فى الماضى والحاضر ، أعدته الإدارة القانونية بالاتحاد ، ووزع على جميع النقابات العامة والفرعية واللجان النقابية .
سيقوم الاتحاد بإعداد سلسلة كتيبات عن الحركة العمالية تصدر تباعا.

"مجلة العمل - ديسمبر ١٩٦٣م"

# العمل من أربعين سنة

إعداد: حسن عبد الستار

لاتستحق له إجازة سنوية إلا اعتبارا من أول يناير ٦٤.

وفى رأينا أن هذا الشرط يتنافى مع حكمة تشريع الإجازة ، فإذا شرطنا استحقاق الإجازة بمعنى مدة خدمة سنة كاملة ، تستحق فى خلال السنة التى تليها ، كأن معنى هذا أن يحرم كثير من العمال من إجازاتهم لمجرد التحاقهم بعمل جديد.

فالإجازة السنوية يجب أن تقرر لكل عامل يعمل ويكون قد أمضى فترة الاختبار التى حددها المشرع بثلاثة شهور.

### مدة الإجازة

حدد كل من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩م مدة الإجازة السنوية بأربعة عشر يوما تزاد إلى ٢١ يوما إذا أمضى العامل فى خدمة رب عمل واحد أكثر من عشر سنوات.

ورأينا أنه لاداعى لهذه التفرقة ، فتطبيق المبادئ الاشتراكية السليمة يقتضى المساواة فى مدة الإجازة بالنسبة للعمال جميعا دون اعتبار لمدة خدمتهم.

### نظام موظفي الدولة

قررت المادة ٦٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن تكون الإجازة السنوية لمدة شهر ونصف الشهر فى السنة ، فإذا بلغ الموظف سن الخمسين جاز له الحصول على إجازة سنوية مقدارها شهران .

ونصت المادة ٦١ على أن يحدد رئيس المصلحة مدة الإجازة الاعتيادية فى الحدود التى نصت عليها المادة ٦٠ ، وأنه لايجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها حالة العمل.

**ورأينا فى هذا الصدد أن توحد مدة الإجازة بالنسبة إلى كل العاملين فى الجمهورية فالقوانين الاشتراكية تقتضى المساواة بين كل العاملين دون تفرقة بين عامل أو موظف** تلك التفرقة التى قضت عليها لائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار رقم ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ والتى طبقت على موظفى المؤسسات العامة بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣م.

وفى رأينا أن توحيد مدة الإجازة السنوية فى القطاعات الثلاثة وهى إذا حددت بمدة شهر واحد عن كل سنة تكون قد وفقنا بين نص قانون العمل الموحد (٩١ لسنة ١٩٥٩) الذى حدد المدة بأربعة عشر يوما وقانون موظفى الدولة الذى حدد المدة بشهر كل سنة.

### تجزئة الإجازة

أجاز القانون ٩١ لسنة ١٥٩ فى المادة ٥٩ منه تجزئة الإجازة السنوية وفقا لمقتضيات العمل فيما زاد على ستة أيام متصلة منها كل سنة بمعنى أنه يجوز لصاحب العمل أن يسمح لعامل لديه بالقيام بإجازته عن ثمانية أيام منفردة أثناء العمل أى أن يسمح له بها يوما فيوم.

**ونرى أن تجزئة الإجازة السنوية إهدار للحكمة التى توخاها المشرع من فرضها ، فالستة أيام المتصلة لاتكفى لإعطاء جسم العامل راحته عن مدة سنة كاملة ، فيجب إعطاء هذا الحق للعامل لا لرب العمل فيكون للعامل وحده أن يطلب تجزئة الإجازة.**

إن ما أوردناه فى هذا المقال من آراء هى وجهة نظر رأينا أنها تتفق مع الحكمة من تشريع الإجازة السنوية

والغرض الذى قصده المشرع من سنها

**"مجلة العمل -يوليو ١٩٦٤"**

## كلمة التحرير

### على هامش أحداث شهر الثورة

حفل شهر يوليو الماضى بأحداث هامة ومؤثرة على النطاق الأفريقى والعربى والمحلى ، وربطت أحداثه لأول مرة بين الأمل الأفريقى المنطلق ، والوجود العربى الثائر ، ففى الشهر الماضى تم اللقاء الثانى للملوك ورؤساء الدول الأفريقية المستقلة بالقاهرة التى يجمعها ميثاق الوحدة الأفريقية ، والتى كان اجتماعها الأول فى أديس أبابا بداية اللقاء الثورى على طريق العمل الأفريقى المشترك.

وفى شهر يوليو أيضا ، امتدت آثار الثورة الاشتراكية إلى العراق الشقيق ، فأصدر الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية عدة قرارات اشتراكية هامة ، تشرك عمال العراق فى الأرباح وفى الإدارة ، وتلقى عليهم مسئولية السير بالثورة الاشتراكية فى العراق إلى طريق تحقيق الأهداف على المستوى العربي.

وعلى أرض جمهوريتنا الحبيبة كان الشعب فى كل مكان يحتفل بأعياد ثورته ويتغنى بانتصاراتها ومكاسبها ، لولا الأيدى المجرمة العميلة التى امتدت إلى الباخرة **"نجمة الإسكندرية"** وهى فى ميناء عنابة الجزائري فدمرتها وراح ضحيتها بعض الشباب العربى المصرى والجزائرى ، ولقد هز هذا الحادث الشعب العربى فى كل مكان ، وجعله يزداد تمسكا بمبادئه وإصراره على القضاء على المخربين والعملاء.

كذلك عقد الاتحاد العام للعمال فى أواخر شهر يوليو مؤتمره العام الثالث ، ناقش فيه بعض الموضوعات العمالية ، واتخذ عدة توصيات هامة ، وشكل مجلسه التنفيذى وبذلك أصبح طريق العمل الإيجابى الجاد أمام الحركة العمالية بعد تمام تشكيلها - مفتوحا على مصراعيه.

ومرحبا بشهر يوليو ، شهر الثورة ، شهر الأمل والعمل الخلاق

**السيد الطاهرى**

**"مجلة العمل -أغسطس ١٩٦٤"**

## من المكتبة

يقدمها: السيد شلبى

### المساومة الجماعية

**ماذا نقصد بالمساومة(المفاوضة) الجماعية؟**

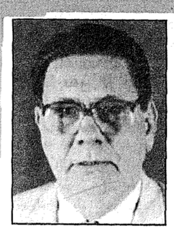
المساومة الجماعية إجراء يقوم به العمال لاتخضع لتأثير أصحاب الأعمال ، ولا لسيطرتهم .

ويقوم به أصحاب الأعمال لتنظيم أجور العمال ، وشروط استخدامهم عن طريق الاتفاقات التى تقوم بها هذه الفئة مع أصحاب الأعمال ، ونجاح المساومة الجماعية يرتبط دائما بالحرية النقابية التى تمكن العمال من ضم شملهم فى نقابات.. وفى هذا المعنى صدر كتاب **"المساومة الجماعية"** في ٢٠٠ صفحة ، ضمن سلسلة كتاب تعلم العمال التى يصدرها مكتب العمل الدولى بجنيف .. والكتاب يناقش .. أصول المساومة الجماعية ، وصراع النقابات من أجل الاعتراف بها .. والشروط اللازمة لنجاحها ، وكيفية سيرها ، والمادة التى تدور حولها دراسة المساومة الجماعية .. ثم يستعرض فى فصوله الأخيرة حالة العمال الذين ليسوا أعضاء فى نقابة ما بمقتضى المساومة الجماعية ، وموقف الدولة من المساومة الجماعية وأساليبها.

**"مجلة العمل -يوليو ١٩٦٤"**

# دور الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة (٢)

**• بدأنا فى العدد الماضى موضوعا عن دور الإعلام العمالى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة .. تناولنا فيه تميز العصر الحالى بأهمية الإعلام الذى أصبح قوة مؤثرة فى حياة المجتمعات . . كما تناولنا مفهوم الإعلام بصفة عامة ، وكذلك مفهوم الإعلام العمالى بصفة خاصة.. وفى هذا العدد سوف نتناول أشكال الإعلام العمالى**




بقلم :
**د. عماد الدين حسن**
**المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية**


يتنوع الإعلام العمالى تنوعا شديدا طبقا للعديد من المتغيرات المرتبطة به كنشاط اتصالى مثل:

١- القائم بالاتصال المسئول عنه والذى يتولى إعداد رسائله الإعلامية التى يستهدف توصيلها إلى المستقبل.

٢- نوع هذه الرسائل ومحتواها.

٣- كما يتنوع بتنوع الوسائل المستخدمة من صحافة وإذاعة وسينما وتليفزيون .. إلخ.

٤- ويتنوع وفقا للمستقبل الذى توجه إليه الرسالة الإعلامية ، وكذلك يتنوع طبقا لأهدافه التى يسعى إليها.

إلا أننا لابد أن نقرر بداية أن الإعلام العمالى يتميز فى كل حالاته بارتباطه الوثيق بالعمال وتزداد أهميته كلما ازداد المجتمع تطورا وتعقيدا ، وسأحاول فى إيجاز توضيح أشكال الإعلام العمالى المتعددة فى ضوء مانعايشه من أنماط.

## ■ أولا : الإعلام العمالى وفقا للقائم بالاتصال:

### أ- الإعلام العمالى الموجه إلى العمال

فى هذه الحالة فإن العمال مستهدفون من جهات كثيرة ومتنوعة لها وسائلها الإعلامية المتباينة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية ومنها الحكومية أو إحدى وزاراتها أو الهيئات التابعة لها ، فمثلا تصدر جمعية نشر الثقافة التابعة لوزارة العمل **"مجلة العمل"** متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية وكذا البرامج العمالية التى تقدمها شبكات الإذاعة المصرية وقنوات التليفزيون القومية أو المحلية والمطبوعات التى تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات ، وكذا المواد الإعلامية التى تنتجها لتخاطب العامل . . إلخ .

أو ماتوجهه أجهزة الإعلام غير الحكومية كالصحف القومية أو الحزبية من رسائل إلى العمال ، أو الإعلام الصادر من هيئات أو منظمات تعنى بشئون العمل والعمال على مختلف المستويات الداخلية أو الخارجية .

ومنها على سبيل المثال الاعلام الصادر عن مكتب العمل الدولى ومنظمة العمل العربية ، والاتحادات العمالية العربية والعالمية .. إلخ والإعلام الصادر عن العمال أنفسهم فى مواقعهم الإنتاجية أو الخدمية أو عن تنظيماتهم النقابية على اختلاف مستوياتهم بدءا باللجنة النقابية ثم النقابات العامة فالاتحادات المحلية فالاتحاد العام لنقابات العمال ، فاتحاد العمال العرب فالاتحادات الدولية .. إلخ.

وقد يكون الإعلام الموجه للعمال صادرا عن إحدى الهيئات التى تتبع الاتحاد العام لنقابات العمال كالإعلام الصادر عن المؤسسات الثقافية العمالية ، باعتبارها الجناح التثقيفى للحركة العمالية مطبوعا كالنشرات والدوريات التى تصدر عنها ومنها مجلة الثقافة العمالية أو مسموعا كالشرائط المسجلة التى يتم توزيعها على مراكز الثقافة العمالية ، ومعاهدها وجامعتها بهدف بثها على جماهير العمال الذين تخدمهم أو مسموعا مرئيا كالأفلام أو الشرائط المصورة التى تنتجها فى المناسبات المختلفة.

وقد تكون مسئولية الإعلام الموجه لجماهير العمال مسئولية مشتركة من أكثر من جهة ، كالتعاون بين المؤسسات الثقافية العمالية باعتبارها الجناح التثقيفى للحركة العمالية وهيئة الاذاعة.

وهكذا يتنوع الاعلام الموجه لجماهير العمال طبقا لمصدره أو الجهة التى تتحمل مسئوليته أو تملكه.

### ب- الإعلام الموجه إلى الرأى العام

وفى هذه الحالة يكون القائم بالاتصال فى جهات عمالية وقد يكون على المستوى الداخلى أو القومى أو العالمى وهو موجه من العمال فى مختلف مواقع عملهم أو تنظيماتهم النقابية على اختلاف مستوياتهما إلى الرأى العام كان يوضح العمال وجهة نظرهم فى قضية لأصحاب الأعمال أو يعبرون عن موقفهم فى قضية معينة للرأى العام الذى تعتمد عليه السلطة التشريعية أو يطالبون الأجهزة المختصة أو المسئولة بحقوق عمالية أو لخلق علاقات مهنية سليمة .. إلخ.

## ■ ثانيا : الإعلام العمالى وفقا للرسالة الإعلامية

ومن جهة أخرى يمكن تصنيف الإعلام العمالى طبقا للرسائل الاعلامية المراد توصيلها إلى جماهير العمال وغيرهم ، وأهداف هذه الرسائل التى تعكس أهداف القائم بالاتصال الذى يقوم بتصميمها وإنتاجها وتتم صياغتها فى إطار من الفهم المشترك بين القائم بالاتصال والعمال ، ولذا يؤكد علماء الاتصال على ضرورة أن تتم صياغة الرسائل الإعلامية فى إطار الخبرة المشتركة بين كل من القائم بالاتصال (الاعلامى) وجمهوره.

وبالتالى فإن عدم وجود مجال للخبرة المشتركة بين الإعلامى وجمهوره من العمال يكون أحد الأسباب التى تؤدى لسوء الفهم والتأويل ، وقد يؤدى ذلك إلى فشل عملية الاتصال الإعلامى بكاملها.

## مسابقة بحثية

قام قطاع التخطيط والبحوث بالمؤسسة بإعداد مسابقة بحثية عامة يشترك فيها العاملون بالأجهزة التثقيفية بالمؤسسة والمناطق والمراكز الثقافية والعاملون بمواقع العمل والإنتاج المختلفة على مستوى محافظات الجمهورية ، وتشمل المسابقة البحثية موضوعات عن تجدد الأطماع الاستعمارية فى ثروات الوطن العربى ، وبوادر استثمارات عائدات مشروع توشكى والإسلام فى مواجهة التحديات القائمة بعد أحداث ١١سبتمبر والاستنساخ مابين الانتصار العلمى والانهيار الأخلاقى و، ذلك فى الفترة من ١/٧ حتى ١/١٠/٢٠٠٣.. خصصت المؤسسة الثقافية جوائز مالية للفائزين من المركز الأول حتى المركز الخامس تتراوح مابين ٣٠٠جنيه و٢٠٠جنيه.

# حوار مع: عميد معهد الأمن الصناعى

أجرته : أمل البرنس



د. طارق شرف الدين

فى البداية تستهدف الدراسة فى هذا المعهد تنمية المهارات اللازمة للعاملين فى مجال الأمن الصناعى وتدريب وإعداد مشرفى الأمن ومراقبى الأمن الصناعى .

**وعن البرامج التى يقدمها المعهد يقول د.طارق عميد المعهد ، يقوم المعهد بتقديم عدة برامج منها:**

● **برنامج أخصائى السلامة والصحة المهنية :** ومدة الدراسة خمسة أسابيع برسم اشتراك قدره ٣٠٠جنيه للفرد على أن يكون الدارس من خريجى الكليات والمعاهد العليا التى تتفق دراستها مع طبيعة العمل بالمنشأة مثل الطب، الهندسة،علوم ، زراعة، صيدلة.

● **برنامج فنى السلامة والصحة المهنية:** ومدة الدراسة بهذا البرنامج خمسة أسابيع برسم اشتراك قدره ٣٠٠جنيه للفرد على أن يكون الدارس من خريجى المعاهد العليا الصناعية أو خريجى المدارس الثانوية الصناعية الزراعية أو خريجى المعهد الفنى الصحى أو خريجى معاهد التدريس المهنى بالقوات المسلحة.

● **برنامج أعضاء لجان السلامة والصحة المهنية :** ومدة الدراسة أسبوعان برسم اشتراك قدره ١٥٠جنيها للفرد.

**ويضيف عميد المعهد** بأن المعهد يقوم بتنفيذ برامج فى ضوء اتفاقيات خاصة يتم من خلالها عقد دورات تدريب أساسى لأعضاء لجنة السلامة والصحة المهنية بموقع العمل كذلك يقوم المعهد بتنظيم دورات داخل المنشآت(اتفاقية خاصة) عن الإسعافات الأولية لمدة ثلاثة أيام والأطفاء لمدة ثلاثة أيام ودورات متخصصة فى مجال السلامة والصحة المهنية (برامج توعية) لمدة ثلاثة أيام ، وذلك بناء على طلب الجهات المتعاقد معها

**وعن أهداف السلامة والصحة المهنية يقول:**

هناك أهداف اجتماعية مثل تقليل الإصابات للعامل نفسه أما عن الأهداف الاقتصادية فهى طالما هناك عدم وجود اصابات وأمراض مهنية وبيئية صالحة للعمل ، فهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج كذلك هناك أهدافا فنية ومنها أن تقليل الإصابات والحوادث يؤدى إلى الصيانة الدورية للميكنة وزيادة عمر الماكينات العاملة فى مجال الإنتاج.و يقوم المعهد بتقديم محاضرات عن هذه الأهداف الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ، وأيضا محاضرات حول الاسعافات الأولية فى كل برامج السلامة والصحة المهنية كما يعرض التشريعات العمالية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.

**وبسؤال عن مايتضمنه قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن السلامة والصحة المهنية يقول سيادته:** إن المادة ٢٥٦ من قانون العمل تنص على أنه يعاقب كل من يخالف أيا من أحكام الكتاب الخامس بشأن السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولاتجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ومن هذا يتضح أن القانون الجديد قام بتغليظ العقوبات لمصلحة العامل حيث إن العامل فى مفهوم السلامة والصحة المهنية هو العمل فى بيئة آمنة وخالية من الإصابات والأمراض المهنية.

## دورات

■ عقد معهد التأمينات الاجتماعية خمس دورات وذلك خلال شهر يوليو الماضى بمقر المعهد بالقاهرة ، وقد تضمن برنامج الدورة برنامج الحقوق التأمينية ودورة برنامج مواعيد وأداء الاشتراكات لمديرى ورؤساء الأقسام ودورة حول قانون التأمينات وقانون العمل ، وكذلك دورة لبرنامج سكرتيرى نقابة البريد ونقابة الصناعات الهندسية فى المجال التأمينى.

■ نظم معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر يوليو ٤ دورات تناولت برامج العلاقات الدولية فى المجال الاقتصادى وقد حضر هذه الدورات ممثلون عن النقابة العامة للبريد والاتحاد المحلى لعمال الشرقية.

■ قام معهد الإدارة العمالية بتنفيذ أربع دورات اعتبارا من٢٠٠٣/٧/٤ حتى ٢٠٠٣/٧/٣٠ وقد تضمن البرنامج الأول التشريعات العمالية قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لاعضاء مجالس الإدارة قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والتعدين والحراريات وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بفندق الجامعة العمالية ، أما البرنامج الثانى فتناول التشريعات العمالية قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بالاتحاد المحلى لعمال البحيرة/دمنهور.

وتضمن البرنامج الثالث التشريعات العمالية لأعضاء مجالس الإدارة لقطاع النقل ، وقد تم التنفيذ بفندق الجامعة العمالية ، أما البرنامج الأخير فيتضمن التشريعات العمالية قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لأعضاء مجالس الإدارة قطاع الصناعات الغذائية والتموين والتجارة وذلك بفندق الجامعة العمالية.

■ عقد معهد الدراسات النقابية خلال شهر يوليو الماضى ١٤ دورة بمشاركة دارسين من نقابات عديدة منهم النقابة العامة للسكك الحديدية والاتحاد المحلى بكفر الشيخ والنقابات العامة للصناعات الغذائية والنقابة العامة للغزل والنسيج والنقابة العامة للاتصالات والنقابة العامة للبريد وكانت الدورات حول برنامج مهارات العمل النقابى والبرنامج الآخر حول الإدارة التعليمية ، كما تم عقد دورة عن المرأة العاملة بالتعاون مع الاتحاد المحلى لعمال دمياط.

## أخبار النقابات



يقدمها : **محمد محمد علي**

# الكهرباء والمرافق والإسكان والصرف الصحى فى الجمعية العمومية للمرافق

**أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحكومة لن ترفع يدها عن علاقات العمل بعد صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وستظل مسئولة دائما عن تطبيقه حفاظا على التنمية والاستقرار وحقوق العمال.**

**جاء ذلك خلال كلمته فى افتتاح الجمعية العمومية للعاملين بالمرافق العامة التى عقدت فى الشهر الماضى برئاسة النقابى محمد السيد مرسى رئيس النقابة العامة ورئيس الجمعية العمومية وشهدها المهندس حسن يونس وزير الكهرباء والنقابى السيد راشد رئيس اتحاد العمال.**

**وأضاف الوزير أن ماهو موجود بالقانون يعتبر حدا أدنى وسيكون لكل قطاع لائحة خاصة به تتناسب مع إمكاناته المادية مشيدا بدور اتحاد العمال فى الدفاع عن كل عمال مصر.**



**العماوى : الحكومة لن ترفع يدها عن علاقات العمل بعد صدور قانون العمل**

**يونس: لا مساس بالمزايا المادية والعينية وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية للعمال**

**راشد: يشيد بتعاون القطاعات الأربعة التي تضمها نقابة المرافق**

**محمد مرسى : الرئيس مبارك ينحاز دائما للعمال والطبقة العاملة وتحقيق البعد الاجتماعى**

**وتحدث المهندس حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة** فقال إن قطاع الكهرباء يضم ١٤٠ ألف عامل يتم تدريب ٢٥٪ منهم سنويا لمواكبة التطورات التكنولوجية مشيرا إلى أنه تمت عملية إعادة هيكلة قطاع الكهرباء لتخفيف العبء عن الدولة وتحقيق عائد اقتصادى بسهولة ويسر دون أن يضار أى عامل ولم تمس المزايا المادية والعينية وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية وذلك بالتعاون الوثيق مع التنظيم النقابي.

**وأشاد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووكيل مجلس الشعب بالقطاعات الأربعة التى تضمها النقابة وهى قطاع الكهرباء والمياه والإسكان والصرف الصحى والتعاون الوثيق بينها .**

**وكان النقابى محمد مرسى رئيس النقابة العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى ورئيس الجمعية العمومية** قد افتتح أعمال الجمعية العمومية بكلمة جاء فيها: أن الرئيس حسنى مبارك ينحاز دائما للعمال والطبقة العاملة وتحقيق البعد الاجتماعى ، وأن مصر تعتمد فى نهضتها الحالية على محورين . . الأول الإصلاح السياسى والثانى الإصلاح الاقتصادي.

وأضاف ، لقد تحقق فى عهد المهندس حسن يونس الكثير من الامتيازات وتأمين حقوق العمال أثناء عملهم وكذلك بعد خروجهم إلى المعاش فقد حقق لأسرهم الكثير من الامتيازات التى يعلمها قطاع الكهرباء والطاقة.

ونعمل حاليا على تطوير هذه الامتيازات بزيادة الإنتاج وحث العاملين على بذل أقصى جهد لتوفير الطاقة الكهربائية لجميع طالبيها.

### القرارات والتوصيات

**وفى ختام أعمال لجان الجمعية أصدرت الجمعية العمومية عدة توصيات وقرارات منها:**

–ضرورة أن تتضمن منح ترخيص مزاولة المهنة وفقا للمادة ١٤٠ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الانضمام لعضوية النقابات العمالية.

– منح أبناء العاملين أولوية التعيين بالوظائف الشاغرة.

– زيادة بدل الغذاء بالصرف الصحى الذى يصرف حاليا بواقع عشرة جنيهات وإعادة صرف بدل العدوى كما كان يصرف من قبل.

– المطالبة بحبس صاحب العمل المتهرب من سداد وعدم تحصيل حصة للمستفيدين من خدمات التأمين الصحي.



■ **في الجمعية العمومية لنقابة الخدمات الصحية:**

# العمـــاوى: قانون العمل ليس له لائحة تنفيذية .. وإنما قرارات تنفيذية
# تــاج الديــن: وزارة الصحـة ستقـوم بـدراسـة وتنفيذ كـافـة مطالب النقـابة
# راشـــــد: التنظيم النقابي سيظـل مستقـلا ولايمكن اختراقه من أية جهـة كانت
# عبد الحميد: ضرورة السعى لتثبيت العمالة المؤقتة خاصة فى التأمين الصحى

**أكد النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي بدأ تطبيقه في السابع من يوليو ٢٠٠٣ ليس له لائحة تنفيذية ، وإنما ستكون له قرارات محددة يصدر بعضها السيد رئيس الوزراء ويصدر البعض الآخر عدد من الوزارات المعنية وستكون القرارات حسب الأعمال التى تعمل فيها الوزارة وفقا لنصوص القانون.**

وأضاف سيادته إن الوزارة انتهت من صياغة عدد كبير من القرارات الوزارية ، كما أن عددا آخر من الوزارات انتهى من إعداد القرارات المنفذة له فى إطار نشاطها ويجرى الآن مراجعتها ، كما أن السيد رئيس الوزراء قد أصدر ٦ قرارات منفذة.

**جاء ذلك من خلال الكلمة التى ألقاها سيادته فى افتتاح الجمعية العمومية لنقابة الخدمات الصحية فى الاسبوع الماضى وشهدها الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والنقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية.**

**وفى كلمته قال الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة** إن الوزارة ستقوم بدراسة وتنفيذ كافة المطالب التى تقدمت بها النقابة العامة للخدمات الصحية فى إطار الحرص على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لعمال القطاع الصحى واستقرارهم ، وأشار الوزير إلى أن جميع العاملين بهذا القطاع يعملون فى منظومة عمل واحدة تسعى فى النهاية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية المتميزة للمواطنين.

**وتحدث النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب** فقال: إن وحدة التنظيم النقابى لايمكن اختراقها وأنه سيظل مستقلا وحدة واحدة متماسكة بمبادئه لمواجهة التحديات المعاصرة والحفاظ على حقوق العمال ، وأنه سيظل مستقلا وبعيدا عن كافة التيارات والأحزاب السياسية لأنه يمثل جموع عمال مصر الأوفياء.

**وكان النقابى عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة ورئيس الجمعية العمومية** قد افتتح الجمعية بكلمة طالب فيها بضرورة السعى لتثبيت العمالة المؤقتة خاصة فى قطاع التأمين الصحى وطالب بموافقة الوزير على تخصيص نسبة ١٪ من حصيلة صناديق تحسين الخدمة لدعم الأنشطة الاجتماعية والتثقيفية والرياضية للعاملين بالخدمات الصحية.

## نواد اجتماعية للعاملين بالبريد

وافق الدكتور على المصيلحى رئيس مجلس إدارة هيئة البريد على المذكرة التى تقدم بها النقابى نصر عبد الحميد رئيس النقابة العامة على إنشاء ناد اجتماعى ورياضى بالمصيف الذى تملكه الهيئة فى مدينة بورفؤاد لرعاية العاملين بالهيئة وستقوم النقابة العامة بإعداده وتجهيزه بالجهود الذاتية للنقابة.

وصرح النقابى إيهاب بدير، أمين صندوق النقابة أن النقابة أعدت خطة تستهدف إنشاء نواد اجتماعية للعاملين ومصايف للعاملين بمدن مرسى مطروح ورأس البر وجمصة ، وسوف تعمل هذه النوادى طوال العام لاستقبال العاملين.

نصر عبدالحميد

## ٧٠ شهرا مكافأة نهاية الخدمة لعمال السكة الحديد

صرح النقابى فاروق نصار رئيس النقابة العامة لعمال السكك الحديدية أن النقابة حققت بعض المزايا للعاملين العام الماضى منها : رفع طبيعة العمل بنسبة ١٠٪ لجميع العاملين بالهيئة ، وإضافة نسبة ٣٠٪ على المرتب ، ورفع مكافأة نهاية الخدمة من ٦٠ شهرا إلى ٧٠ شهرا ، وعمل دورات تثقيفية لأعضاء اللجان النقابية والمرأة العاملة ، وإنشاء مصايف للعاملين بجميع المدن الساحلية بأسعار مخفضة وعمل رحلات برنامج "أعرف بلدك" بتخفيض ٤٠٪.

كما يقوم مجلس إدارة النقابة بالمرور على جميع المواقع الصناعية والورش الإنتاجية بصفة مستمرة لحل مشاكل العاملين ومطالبتهم بزيادة الإنتاج وحسن الأداء.


فاروق نصار

# النقابة العامة

## للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية و الكهربائية

نيابة عن جنود وأبطال الإنتاج العاملين فى الصناعات الهندسية والمعدنية و الكهربائية يتوجه مجلس إدارة النقابة العامة ولجانها النقابية بتحية تقدير وإكبار لثورة يوليو المجيدة .. تلك الثورة التى مكنت الطبقة العاملة من تأكيد دورها الطليعى فى العمل الوطنى ووضعت الأسس المتينة لبناء قاعدة صناعية ثابتة وعدالة اجتماعية راسخة ..

وفى مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نتوجه بتحية صادقة للقوى العاملة صاحبة المصلحة فى الحفاظ على ما حققته ثورة ٢٣ يوليو من إنجازات راسخة المواقف الوطنية والقومية ونؤيد بالإعزاز والتقدير المواقف الوطنية والقومية للرئيس

# محمد حسنى مبارك

كما تعتز النقابة العامة بمواقف سيادته المخلصة للطبقة العاملة وبهذه المناسة تحية تقدير لجميع عمال مصر وقياداتهم النقابية

رئيس النقابة العامة

**عبد المنعم محمد العزالى**

أمين الصندوق

**عبد الباقى إبراهيم**

الأمين العام

**مصطفى فتح الله الفيل**

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

في مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

يبعث عمال البترول الأوفياء بتحية خالصة للسيد الرئيس

# محمد حسني مبارك

ويعبرون عن تقديرهم للدور الداعم النبيل لعمال البترول
الذي يقوم به السيد المهندس

## سامح فهمي

وزير البترول والثروة المعدنية

ويتجهون بقلوب نابضة بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن في
التنمية والرخاء والتقدم

# النقابة العامة للعاملين بالبترول ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة
فوزي عبد الباري حسين

الأمين العام
سامي صقر

أمين الصندوق
مصطفى كمال

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية ولجانها النقابية

في مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

# محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلوب نابضة بالخير والازدهار إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن في التنمية والتقدم والرخاء

رئيس النقابة العامة

**د. أحمد عبد الظاهر عثمان**

الأمين العام

**مختار حمودة لمعى**

أمين الصندوق

**إبراهيم إسماعيل**

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة لعمال التجارة

تقدم أجمل التهانى وأسمى آيات التقدير والعرفان

إلى شعب مصر العظيم فى مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ويجددون تأييدهم للسيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

رئيس النقابة العامة

**فؤاد يوسف محمد توما**

| الأمين العام | أمين الصندوق |
| --- | --- |
| **سمير عبدالشافى الشطانوفى** | **محمد إبراهيم عبدربه** |

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •



• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة للبريد

مجلس إدارة النقابة العامة للبريد ولجانها النقابية
يتقدم بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

ويغتنم مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ليتقدم بوافر التهنئة للسادة

الدكتور **أحمد نظيف** وزير الاتصالات والمعلومات

السيد **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة

الدكتور **على المصيلحى** رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

السيد **السيد محمد راشد** رئيس الاتحاد العام للعمال

رئيس النقابة العامة

**نصر عبد الحميد نصر**

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة للسكك الحديدية
# ولجانها النقابية

**فاروق نصار** رئيس النقابة العامة وأعضائها

يسعدهم فى مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

أن يهنئون السيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

وشعب وعمال مصر ويعلنون من جديد أنهم سيظلوا جنود مصر الأوفياء لخدمة بلادهم ودفع عجلة الإنتاج بمرافق السكة الحديد وتحسين أدائها فى ظل قيادتها التنفيذية والشعبية

الدكتور م. **حمدى الشايب** وزير النقل و**أحمد العماوى** وزير القوى العاملة و**السيد راشد**

رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والمهندس **عرفة النويعم** رئيس هيئة السكة الحديد

أمين الصندوق

**زغلول عبدالمنعم إسماعيل**

الأمين العام

**حمدان حامد السيد**

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

**مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية**
**ولجانها النقابية تتقدم بأسمى آيات التهانى**
**لابن مصر البار الرئيس**

# محمد حسنى مبارك

بمناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجددين العهد لله والوطن على مواصلة الجهد من أجل مصر القوية الحرة .. مصر المستقبل .. مصر الأقدر على تحقيق ما تصبو إليه من آمال فى الرخاء والسلام

رئيس النقابة العامة
**عبد الحميد عبد الجواد إسماعيل**

الأمين المالى
**أحمد السعيد النحاس**

الأمين العام
**سيد محمود عشماوى**

• ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة • ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة • • ثورة يوليو المجيدة • • ثورة يوليو المجيدة •

# النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج
## ولجانها النقابية

فى مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

التى غيرت وجه الحياة على أرض مصرنا العزيزة والأمة العربية
نحيى الزعيم القائد العظيم

# محمد حسنى مبارك

ونؤيده فى جميع خطواته .. داخليا وخارجيا
ونؤكد على أن عمال مصر هم فى مقدمة
الصفوف للدفاع عن الوطن العزيز
بالروح والدم تحت قيادته الرشيدة

رئيس النقابة العامة
**السيد محمد راشد**

• ثورة يوليو المجيدة • • ثورة يوليو المجيدة • • ثورة يوليو المجيدة •


أحمد العماوي


الرئيس محمد حسنى مبارك


السيد راشد


د. عماد الدين حسن

# المؤسسة الثقافية العمالية
# الجامعة العمالية

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ونائب رئيس الجامعة العمالية وأعضاء
مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

وتغتنم مناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

وتتقدم بالتهنئة إلى السادة

**أحمد العماوى**
وزير القوي العاملة والهجرة

**السيد راشد**
رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

وإلى جميع قيادات وعمال مصر الأوفياء

**د. عماد الدين حسن**
مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية
ونائب رئيس الجامعة العمالية

# الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

ونقاباته العامة
ولجانها النقابية
وقواعدها العمالية

بمناسبة

# ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار
الزعيم القائد الرئيس

# محمد حسنى مبارك

ونعاهد الله والوطن أن نسير وراءه فى طريق النصر من أجل بناء مصر العظمى
فى جميع مجالات التشييد والتعمير والبناء.. وأن نبذل المزيد من العرق والتضحية
من أجل بناء مجتمع حر كريم فى ظل الديمقراطية الحقيقية لمجتمعنا

رئيس الإتحاد العام
**السيد محمد راشد**
وكيل مجلس الشعب